تقرير

جمهورية مصر العربية

عن

التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين

عن الفترة من (٢٠١٩ حتي مارس ٢٠٢٤)

المحتويات

المقدمة والخلفية ٣

القسم الأول– النقاط الرئيسية ٤

القسم الثاني– الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق ٧

القسم الثالث– التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الأنثى عشر..... ٢٠

البعد الأول : التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق ٢٠
البعد الثاني : القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ٢٥
البعد الثالث : التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية ٣٢
البعد الرابع : المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين..... ٤١
البعد الخامس :المجتمعات المسالمة التى لا يهمش فيها أحد ٤٨
البعد السادس : الحفاظ على البيئة وحمايتها واصلاحها..... ٥٢

القسم الرابع– المؤسسات الوطنية والاجراءات..... ٥٥

القسم الخامس – البيانات والاحصائيات ٥٩

القسم السادس– الاستنتاجات والخطوات القادمة ٦٢

ملاحق التقرير ٦٣

التشريعات والقوانين ٦٣

المقدمة والخلفية

كانت ولازالت قضية تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على رأس أولويات الدولة المصرية والقيادة السياسية، وما يبرهن على ذلك الإنجازات والخطوات الملموسة التي تقوم بها كافة مؤسسات الدولة لترجمة الإرادة السياسية إلى سياسات وإجراءات على أرض الواقع.

وفي ظل إرادة سياسية تدرك دور المرأة في النهوض بالمجتمع وتطوره واستقراره ؛ تبذل الدولة مساع حثيثة من أجل تعزيز ما حصدته المرأة المصرية من مكتسبات على مدار السنوات الماضية، وترسيخ لقيم العدالة والمساواة بين الجنسين ومبادئ تكافؤ الفرص اتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجيتها للتنمية المستدامة التي تسعى لتعزيز درجات الاندماج الاجتماعي لكافة الفئات، وذلك انطلاقاً من أهمية تمكين المرأة وتأهيلها لتحقيق التنمية الشاملة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وترجمة الحقوق الدستورية لها إلى قوانين وخطط وبرامج تنفيذية مستدامة، وهو ما دفع بدوره إلى انطلاقة فعالة لمشاركة المرأة المصرية في مختلف ميادين العمل، ما أسهم في إعادة التوازن المجتمعي، ووضع المرأة في المكانة التي تليق بقيمتها وتضحياتها، لتبرهن إنجازات ونجاحات المرأة المصرية على ما يحمله المستقبل من أفق واعدة لها وللمجتمع بمختلف فئاته، وهو ما لاقى إشادة واسعة من جانب المؤسسات الدولية لجهود مصر في هذا الملف .

وتعتز المرأة المصرية بأن تأتي الإشارة إلى حقوقها في دستور البلاد الصادر عام ٢٠١٤ في باب الدولة والمقومات الأساسية، وهو تطور يؤكد على اهتمام الدولة بالمرأة المصرية ودورها في المجتمع، كما يؤكد على أن المرأة ليست مجرد فئة من فئات المجتمع، بل نصف المجتمع وأساس الأسرة، وقد تضمن الدستور ما يزيد عن ٢٠ مادة أو أكثر تخص المرأة أو تستفيد منها ولاسيما المادة (١١).

ففي ظل الدستور الحالي للبلاد، فإن المواطنين لدى القانون سواء، متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، واعتبر الدستور أن التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون، وألزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، يمكن الإشارة إلى ممارسات واعدة وإنجازات ملموسة تحققت على أرض الواقع انعكست بالإيجاب على النسب والمؤشرات التي سيتم عرضها بالتفصيل في الجزء الثاني من التقرير.

القسم الأول– النقاط الرئيسية

يعد منهاج عمل بيجين أحد أهم المسارات الدولية التي تتخذها الدول كمنهاج عمل تضع على أساسه أهدافها الاستراتيجية للعمل على تحقيق مبدا المساواة بين الجنسين في كافة المجالات من أجل النهوض بالمرأة، ومع الذكرى الثلاثين لمتابعه التقدم المحرز في منهاج عمل بيجين نعرض من خلال هذا التقرير الإنجازات التي تحققت تنفيذا لهذا المنهاج.

ساعدت الارادة السياسية للدولة المصرية على تحقيق تطور لوضع المرأة على كافة الأصعدة ، حيث يعد اهتمام الدولة بملف تمكين المرأة أحد أهم الأولويات التي سعت الدولة وبذلت العديد من المساعي لتحقيق إنجازات ملموسه نعمل على حصدها الان .

وقد إعتمدت منهجية اعداد التقرير على المنهجية التشاركية التي يعتمدها المجلس القومي للمرأة في اعداد كافة التقارير الوطنية ، حيث يركز التقرير على ما تم تحقيقه في التنمية الشاملة وتعزيز فرص حصول المرأة على عمل مع الاهتمام بريادة الاعمال وتشجيع السيدات على إقامة المشروعات المتناهية الصغر مع رفع قدراتهن على إدارة تلك المشروعات.

كما يشير التقرير الى الإجراءات التي اتخذتها جمهورية مصر العربية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين والتدابير التي تم اتخاذها لتعزيز مشاركة المرأة في هذا الإطار، إضافة الى المبادرات والمشروعات القومية التي ساعدت على تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.

تطرق التقرير الى إجراءات الحماية الصحية التي اتخذتها الدولة من خلال المبادرات الرئاسية والقومية والتدابير التي ساهمت في تخفيض نسب الإصابات بالأمراض المزمنة علاوة على توفير دعم التأمين الصحي لغير القادرين، ايضا التدابير التي اتخذتها الدولة المصرية تجاه ازمه فيروس كورونا المستجد وما اتبعه من اثار اقتصادية واجتماعية.

استعرض التقرير البرامج والاليات التي اتبعتها الدولة المصرية للقضاء على الفقر وسد الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية .

شمل التقرير أيضا على الأولويات التي وضعتها الدولة المصرية للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة بكافة اشكاله والإجراءات التي اتبعتها الدولة لحماية النساء والفتيات بما فيها التشريعات والقوانين التي تصدر في هذا الشأن

رصد التقرير أيضا المساهمات التي ساهمت بها الدولة للحفاظ على البيئة من خلال التوجيه الى اقامة المشروعات الخضراء من خلال المبادرات القومية التي تحث على مشاركة المرأة في الحفاظ على البيئة.

التحديات في برامج تعزيز الشمول المالي:

- قلة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية.
- عدم وعي النساء بأهميتهن ودورهن في المجتمع وانتشار المفاهيم الخاطئة حول الخدمات المصرفية وتجاهل النساء الريفيات كمستفيدات من البنوك.
- الحاجة إلى توعية النساء بأهمية الشمول المالي وتطوير مهارات اتخاذ القرارات المالية لدى النساء.
- الأمية والأمية الرقمية بين النساء المسنات والخوف من الاحتيال.
- توجه النساء الريفيات نحو المشاريع الصغيرة وخوف السيدات من فقدان المعاشات أو المساعدات عند المشاركة في مشاريع كبيرة.
- الحاجة إلى وجود موارد بشرية متخصصة لتمكين النساء.

التحديات ببرامج التمكين الاقتصادي وريادة الاعمال

- قلة الموارد المالية في القرى وأسعار المواد الخام المرتفعة وعدم تحديد الأسعار بشكل صحيح.
- تصاعد النزاعات الشخصية في بعض المجتمعات الإنتاجية.
- نقص العمالة المدربة والاعتماد على التقليد بدلاً من الابتكار.
- نقص علم السيدات بالأسواق لتسويق منتجات المشروعات وضعف التسويق للمشاريع الحرفية.
- قلة المنتجات القابلة للتسويق والخوف من فشل المشاريع الجديدة وجهل السيدات باحتياجات السوق وانتاج منتجات غير مطلوبة.
- تحديات خاصة بالقرى والصعيد تتمثل في نقص الموارد المالية والأسواق والمشترين والتخوف من الفشل.

تحديات برامج التمكين الاجتماعية للمرأة

- تغيير المفاهيم السلبية حول الذكورة والأنوثة في العلاقات الزوجية وتربية الأطفال يمثل تحدياً كبيراً.
- أهمية إعادة دور الأب في تربية الأطفال ومشاركته في التربية والتأديب.
- ضرورة مشاركة الرجال والفتيان في الأعمال المنزلية لتحسين فرص التعليم والاقتصاد للنساء.
- العادات والتقاليد المغلوطة التي تضغط على الأسر للقيام بجرائم الختان حتى مع الاقتناع بمساوئها.
- التنميط والتسامح مع العنف الموجه للمرأة داخل الأسرة.
- عدم قناعة بعض القادة الدينيين بتجريم الختان، مما يتطلب مزيداً من التوعية.
- تحدّيات التعليم للفتيات تتفاوت بين المحافظات وتختلف حسب العادات والتقاليد المجتمعية. في بعض المناطق، يوجد اهتمام خاص بتعليم الفتيات حتى الدراسات العليا، بينما في مناطق أخرى يفضل بعض المجتمعات تعليم الأولاد فقط بسبب قلة الموارد المالية. يُعَدّ عدم وجود مدارس للفتيات في بعض القرى وعدم قدرة الأهالي على توصيل بناتهم إلى القرى المجاورة التي تحتوي على مدارس، تحديات رئيسية.

تحديات مكتب شكاوى المرأة

تشمل الحاجة المستمرة لتفعيل القوانين وتدريب الجهات التنفيذية، ووضع خطط لفحص الثغرات التنفيذية وتدريب الجهات عليها. كما يتضمن ذلك وضع خطط رقابية محددة وتحديد أهداف قابلة للقياس، والاستثمار في تدريب الجهات التنفيذية المختصة مثل النيابة العامة ومباحث الإنترنت. بالإضافة إلى تدريب فرق الاستجابة الأولية في المستشفيات ومراكز الشرطة، ونشر التوعية في المناطق الأكثر فقراً وتعرضاً للعنف ضد المرأة.

تحديات البعد البيئي

- عدم الاقتناع بأهمية البيئة كمورد حيوي، والتعامل السلبي مع الموارد بسبب نمط التفكير السائد بعدم الاهتمام بها، خاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض.
- استخدام بعض المخلفات الزراعية كمواد غذائية للحيوانات، وتم التعامل مع ذلك من خلال إعداد استبيانات وتحليلها لتحديد المخلفات التي تصلح كسماد عضوي.

٤ . رغم تحديات بداية المشروعات في ظل جائحة كورونا، تم التغلب عليها من خلال التواصل المستمر مع الشركاء وتوفير الدعم اللازم عبر الوسائل الافتراضية.

الدروس المستفادة:

- أهمية استمرار التوعية على الرغم من بطء التأثير في بعض الأحيان، حيث يظهر النتائج الإيجابية على المدى البعيد.
- ضرورة إصدار قوانين تحجم وتجرم العنف الأسري وضرب الزوجات.
- أهمية التدريب المستمر للقادة الدينيين لتجريم العنف ضد المرأة وختان الإناث.

البدء في دمج مكونات نبذ العنف ضد المرأة في المناهج الدراسية.

القسم الثاني– الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

- أهم الانجازات والتحديات والمعوقات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية (ابريل ٢٠١٩– مارس ٢٠٢٤)

شهدت مصر تقدماً إيجابياً ملحوظاً في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فى ظل العصر الذهبى الذى تعيشة المرأة المصرية والمتمثلة فى وجود ارادة سياسية مساندة وداعمة للمرأة فى كافة المجالات عملت على ترجمة الحقوق الدستورية لها إلى قوانين وخطط وبرامج تنفيذية مستدامة لتمكين المرأة المصرية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لوضع المرأة في المكانة التي تليق بها.

وتبرهن إنجازات ونجاحات المرأة المصرية على ما يحمله المستقبل من أفق واعد لها، وللمجتمع بأسره، وهو ما لاقى إشادات دولية واسعة لجهود مصر في هذا الملف، منها

- حيث أشادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠٢٣، وتحسن تمثيل المرأة في مجالس الإدارة والمناصب القيادية العليا في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، والقطاع المصرفي، وقطاع الأعمال العام، والمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث يزداد سنوياً بنسبة ٣٪، و من المتوقع وصول النساء إلى ٣٠٪ في مجالس الإدارة بحلول عام ٢٠٢٦ تحقيقاً للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠
- أشار البنك الدولي عام ٢٠٢٣ إلى قيام مصر على مدار العقود الأخيرة بتنفيذ استثمارات كبيرة لتضييق الفجوات بين الجنسين في قطاعات الصحة والتعليم، وكذلك إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ عام ٢٠١٧ والتي تمثل حافزاً على خلق المزيد من فرص العمل المستدامة.
- تولي الحكومة المصرية اهتماماً كبيراً في الاستثمار من أجل الفتيات في مصر، خاصة من خلال الشراكة التي يقودها المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان برعاية كريمة من السيدة الاولى حرم فخامة السيد رئيس الجمهورية حيث تولى الحكومة المصرية اهتماماً كبيراً فى الاستثمار من اجل الفتيات فى مصر وهو ما سيكون له من دور فعال في تسريع وتيرة العمل في خطة تحقيق التحول المنشود .
- ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام ٢٠٢٣ أن مصر شهدت تقدماً ملحوظاً في أجندة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين خلال السنوات الماضية، وهو ما يدعمه إرادة سياسية قوية لتفعيل الحقوق الدستورية للمرأة، والتزام واضح يُترجم إلى استراتيجيات وبرامج تنفذها الحكومة.
- ركز المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٢٣، على ما تشهده مصر من زيادة في حصة النساء في مناصب كبار المسؤولين وحصة النساء في المناصب القيادية.

كما تحسن وضع مصر في المؤشرات الدولية التي تعكس وضع المرأة؛ حيث:

- تقدمت مصر ٢٢ مركزاً في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث احتلت المركز ١٠٩ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١٣١ عام ٢٠١٤، علماً بأن تحسن الترتيب يشير إلى التحسن بمستويات المساواة.
- تحسن نقاط مصر في مؤشر الفجوة بين الجنسين (المنتدى الاقتصادى العالمى) حيث سجلت مصر ٥٧,٧ نقطة عام ٢٠٢٢، مقابل ٤٣,٩ نقطة عام ٢٠١٤.

- تقدمت مصر ٤٩ مركزاً في مؤشر التمكين السياسي للمرأة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (world economic forum)، حيث احتلت المركز ٨٥ عام ٢٠٢٣، مقابل المركز ١٣٤ عام ٢٠١٤.
- تحسن نقاط مصر بمؤشر الحريات المدنية للمرأة الصادر عن Our world in data حيث سجلت ٠,٤٣ نقطة عام ٢٠٢٣، مقابل ٠,٤١ نقطة عام ٢٠١٤، (علماً بأنه كلما اقترب الرقم من ١ كلما كان أفضل .
- تقدمت مصر ٢٨ مركزاً بمؤشر المرأة والأمن والسلام الصادر عن معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن (GIWPS)، حيث شغلت المركز ١١٠ عام ٢٠٢٣، مقابل المركز ١٣٨ عام ٢٠١٦
- تحسن نقاط مصر في حصة المرأة من المقاعد في البرلمان لتصل إلى ٥٤,٣ نقطة عام ٢٠٢٢، مقابل ١,٦ نقطة عام ٢٠١٤.
- تقدمت مصر ٥٠ نقطة في مؤشر بيئة العمل الصادر عن البنك الدولي (The World Bank)حيث سجلت ٧٥ نقطة عام ٢٠٢٤، مقابل ٢٥ نقطة عام ٢٠١٤، علماً بأن المؤشر يقيس مدى سهولة حصول المرأة على الوظائف وأمان بيئة العمل،
- تقدم مصر ١٤,٧ نقطة في مؤشر نسبة الإناث الحاصلات على التعليم لتسجل ١٠٠ نقطة عام ٢٠٢٢ مقابل ٨٥,٣ نقطة عام ٢٠١٤،
- انخفاض وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف ولادة حية وفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية World Health Organization))، حيث بلغت ١٧ حالة وفاة عام ٢٠٢٣ (البيانات تعكس عام ٢٠٢٠)، مقابل ٤٥ حالة وفاة عام ٢٠١٤ (البيانات تعكس عام ٢٠١٣).
- تقدمت مصر ١١ مركزاً بمؤشر(WEWORLD) ، حيث شغلت المركز ١٠٣ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ١١٤ عام ٢٠١٥، علماً بأن المؤشر يقيس حالة الظروف المعيشية للسيدات والأطفال، من خلال قياس الحقوق الخاصة بالطفل والمرأة داخل كل دولة.
- تقدمت مصر ٢٥ نقطة في المؤشر الخاص بمدى فاعلية قوانين ريادة الأعمال الصادر عن البنك الدولي The World Bank، حيث حصلت على ١٠٠ نقطة عام ٢٠٢٤ للعام الثالث على التوالي مقارنة بـ ٧٥ نقطة عام ٢٠١٤، إلى جانب استمرارها في الحصول على أعلى نقطة ١٠٠٪ في المؤشر الخاص بمدى فاعلية القوانين المتعلقة بمعاشات المرأة عام ٢٠٢٤ .
- تفوقت مصر على المتوسط العالمي ومتوسط دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نسبة تمثيل المرأة بمجلس النواب عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٢٧,٥٪، مقابل ٢٧,٤٪ عام ٢٠٢١، و١٤,٩٪ عام ٢٠١٦، و١,٨٪ عام ٢٠١٢، علماً بأن المتوسط العالمي يبلغ ٢٦,٥٪، ومتوسط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ ١٧,٧.%

محور التمكين السياسي:

١. التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ بتعديل المادة ١٠٢ من الدستور والمتضمنة تخصيص ربع مقاعد مجلس النواب الى المرأة ، واكدت المواد التالية ((٨، ٩، ١٧، ١٩، ٧٤، ٨٠، ٨١، ٨٣، ١٨٠،١٨١، ٢١٤، ٢٤٤ المعدلة والمادة ٢٤٤ مكرر المضافة) على عدم التمييز بين الجنسين في كافة الحقوق والواجبات
٢. القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وقانون مجلس النواب الصادر رقم ٤٦ لسنة٢٠١٤ والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ الهيئة الوطنية للانتخابات لتتماشى مع التعديلات الدستورية وذلك بتخصيص حصة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للمرأة بشكل دائم
٣. القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ والتى تنص المادة ١ من القانون على تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من المقاعد للمرأة كما قد عين رئيس الجمهورية ٢٠ سيدة لتصل نسبة تمثيل المرأة لتقارب ١٤٪

٤. في عام ٢٠٢١ تم تعيين المرأة فى النيابة العامة ومجلس الدولة لأول مرة فى تاريخ مصر والسماح للإناث والذكور

- المرأة في المجالس التشريعية: بلغ تمثيل المرأة في مجلس النواب ٢٨٪ بواقع ١٦٥ مقعداً من أصل ٥٩٢ مقعدا عام ٢٠٢٤، مقابل ٩ مقاعد عام ٢٠١٢، كما بلغت نسبة تمثيلها في مجلس الشيوخ ١٤ % بواقع ٤١ مقعداً من أصل ٣٠٠ مقعدعام ٢٠٢٤، مقابل ١٢ مقعداً عام ٢٠١٢ .
- مواقع صنع القرار: فقد زاد تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري الأخير ليصل إلى ٦ وزيرات عام ٢٠٢٤ بنسبة ٢٥٪ بما في ذلك الحقائب التي ترأسها نساء لأول مرة، مقابل وزيرتين عام ٢٠١٢، كما بلغت نسبة تمثيل المرأة في منصب نائبة وزير ٢٧٪، وفي منصب نائبة محافظ ٣١ .%
- المرأة في القضاء:

- عام ٢٠٢٠، تم تعيين امرأة قاضية نائبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وهي ثاني امرأة يتم تعيينها في هذا المنصب منذ إنشاء المحكمة في عام ١٩٦٩،
- عام ٢٠٢١، لأول مرة في تاريخ مصر، تم تعيين ٩٨ امرأة في مجلس الدولة،
- عام ٢٠٢١، تم تعيين امرأتين في مناصب قيادية في هيئة قضايا الدولة: الأمين العام المساعد لشؤون المرأة والعلاقات الإنسانية، كأول مستشارة تشغل هذا المنصب في تاريخ هيئة قضايا الدولة، والأمين العام المساعد لشؤون الموظفين.
- عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، ولأول مرة في تاريخ مصر، تم تعيين ١١ وكيلة نيابة عامة،
- عام ٢٠٢١، تعيين ٣٠ سيدة رئيسات مكاتب هيئة النيابة الإدارية بالمحافظات، كأول مرة من نوعها،
- وفي عام ٢٠٢١ وصل عدد القاضيات في المحاكم إلى ٦٦، وتم تعيين ٧٣ قاضية جديدة في عام ٢٠٢٢،
- عام ٢٠٢٢، كانت المرة الأولى التي يسمح فيها مجلس الدولة بإتاحة التقدم بطلبات للانضمام إلى القضاء بالتساوي للإناث والذكور
- ٢٠٢٢، تم تعيين ٣٩ قاضية في مجلس الدولة، ليصل إجمالي عدد القاضيات في مجلس الدولة إلى ١٣٧،
- عام ٢٠٢٤، بلغ عدد القاضيات في هيئة قضايا الدولة ١٢٩٠ قاضية،
- عام ٢٠٢٤ بلغ عدد عضوات هيئة النيابة الإدارية ٢٣٦٣
- كسر السقف الزجاجي للمرأة: فيما يتعلق بالمناصب التي تشغلها النساء لأول مرة على الإطلاق، تم تعيين أول مستشارة لرئيس الجمهورية للأمن القومي، وأول سيدة نائبة لمحافظ البنك المركزي، وأول سيدة في منصب وكيل مجلس الشيوخ، وأول سيدة تتولى منصب المحافظ، وأول رئيسة للمحكمة الاقتصادية، ، وأول سيدة في منصب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان. وتعيين اول مستشارة لشيخ الازهر لشئون الوافدين ٢٠٢٢ – اول سيدة تتولى مرصد الازهر لمكافحة التطرف

محور التمكين الاقتصادي:

- القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنمية واستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية والذي يشجع على اتاحة مختلف الخدمات المالية للجميع الفئات وحماية حقوقهم
- في ٢٠١٩ أطلقت مصر برنامج ختم المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاعتراف بالأداء الجيد للمنظمات الخاصة والعامة وتحقيق نتائج تحويلية للمساواة بين الجنسين .

- قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائى بمجالس ادارات اتحادات الشركات والجهات العامله فى مجال الأنشطة المالية غير المصرفية
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٤ عام ٢٠٢٠ بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين فى الخدمات المالية غير المصرفية
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٥ عام ٢٠٢٠ بشأن تقديم حوافز للشركات والجهات المالية غير المصرفية التى تبلغ نسبة النساء المستفيدات من خدماتها ٢٥٪ او اكثر
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٥٩ لسنة ٢٠٢٠ بإعادة تشكيل المجلس القومي للأجور المنشأ بالقرار رقم ٩٨٣ لسنة ٢٠٠٣ لتحديد اختصاصاته وتضمين عضويته المجلس القومي للمرأة
- صدر قرار وزير العمل رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن تحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها، على أنه لا يجوز تشغيل النساء في العمل تحت سطح الأرض وفى المناجم والمحاجر أيا كان نوعها، وكافة الأعمال المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار من باطن الأرض. مع عدم الإخلال بحقها في الالتحاق بأي وظيفة أو مهنة مراعاة لمبادئ تكافؤ الفرص، والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في العمل.
- صدر قرار وزارة القوى العاملة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلا والمتضمن أنه يجوز تشغيل النساء الا بناء على طلبهن العمل أثناء فترات الليل فى أى منشأة أيا كان نوعها، على أن تتخذ بشأنهن التدابير اللازمة لتجنب المشاكل الصحية المرتبطة بالعمل، ويلتزم صاحب العمل بتوفير عمل نهارى بديل عن العمل الليلى للمرأة العاملة فى عدة حالات وهي: خلال فترة ١٦ أسبوعا على الأقل قبل وبعد الوضع منها ثمانية أسابيع على الأقل قبل التاريخ المرجح للوضع ، كما يلتزم صاحب العمل بتوفير وسائل نقل للعاملين أثناء فترات الليل وتوفير الانتقال الآمن للنساء العاملات، وتوفير الإسعافات الأولية بما فيها نقلهن عند الضرورة إلى أماكن تقديم العلاج اللازم، كما يلتزم بتوفير كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والذي يتضمن منح حوافز غير ضريبية للبرامج والمشاريع التي تعطي الأولوية لبعض القضايا، من بينها التمكين الاقتصادي لقضايا المرأة، وتخصيص نسبة تصل إلى ٤٠٪ من المشتريات الحكومية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارة اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال التأمين وأنشطة التمويل غير المصرفي والذي ينص على تمثيل ما لا يقل عن ٢٥٪ أو امرأتين في مجالس إدارات الشركات والكيانات المالية غير المصرفية.
- انخفض معدل البطالة بين الإناث ٧,١ نقطة مئوية حيث بلغ ١٧,٧٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، مقابل ٢٤,٨٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٤.
- زيادة عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات معاملات مالية بنسبة ٢٤٤,١٪، حيث بلغ عددهن ٢٠,٣ مليون سيدة عام ٢٠٢٣، مقابل ٥,٩ مليون سيدة عام ٢٠١٦،
- بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وقطاع البنوك حالياً ١٧٪، فضلاً عن بلوغ نسبة تمثيل المرأة في شركات قطاع الخدمات المالية غير المصرفية ٢٢٪، بالإضافة إلى بلوغ نسبة السيدات من المستفيدين من مشروع رقمنة تحويلات العاملين بالخارج ٨٥٪.
- بلغ عدد المستفيدات من برنامج الشمول المالي والادخار والإقراض الرقمي "تحويشة" في ١٤ محافظة ١,٨ مليون مستفيدة من خلال تكوين مجموعات ادخارية وتدريبهم فى مجال التثقيف المالى والتمكين الاقتصادى والاجتماعى وعقد لقاءات توعوية للقيادات الطبيعية بالمحافظات لخلق دعم مباشر لاهداف البرنامج.
- مصر الدولة الثانية عالمياً التي تحصد جائزة المساواة بين الجنسين للمؤسسات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أول جهة تحصل عليها في مصر والمنطقة العربية.

- وعلى صعيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بلغت تكلفة مشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة من وزارة التضامن الاجتماعي ٤,١ مليار جنيه بإجمالي ١,٣ مليون مستفيدة، وأبرزها برنامج مستورة الذى استفادت منة اكثر من ٢٨ الف مستفيدة بقيمة ٥٦٠ مليون جنية ، أكثر من ٢٧ ألف مستفيدة من برنامج مستورة تحت مظلة بنك ناصر بقيمة ٥٦٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى ١٨ ألف جمعية ومؤسسة أهلية تعمل في مجالات تشغيل المرأة.
- بلغ نصيب المرأة من إجمالي المشروعات ضمن المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية (مشروعك)، ٣٥٪، فيما بلغ إجمالي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الموجهة للمرأة ٧٨,٩ ألف مشروع حتى نهاية فبراير ٢٠٢٤.
- وفيما يتعلق بجهاز تنمية المشروعات، يبلغ نصيب المرأة من إجمالي المشروعات ٤٥٪، بتكلفة ١٥,٤ مليار جنيه، في حين وصل إجمالي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الموجهة للمرأة ٨٧٠,٣ ألف مشروع حتى نهاية يناير ٢٠٢٤، بينما بلغ نصيب المرأة في إجمالي مشروعات صندوق التنمية المحلية ٦٥٪، حيث وصل إجمالي عدد المستفيدات من تلك المشروعات ١٩,٢ ألف مستفيدة حتى ٤ مارس ٢٠٢٤.

محور التمكين الاجتماعي:

- القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون المجلس القومي للاشخاص ذوي الاعاقة.
- القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات.
- القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون ممارسة تنظيم العمل الاهلى.
- قانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إنشاء صندوق دعم الاشخاص ذوي الإعاقة.
- صدر القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ بإصدار قانون رعاية حقوق المسنين
- صدردر القانون رقم 19 لسنة 2024 بإصدار قانون رعاية حقوق المسنين الاهلى.الاعاقة .بتكلفة 15.4 مل
- قرار وزير التربية والتعليم رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢٠بشأن اعفاء المرأة المعيلة من مصروفات المدارس.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة٢٠٢١ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الاهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة٢٠١٩
- قرار رئيس مجلس الوزراء ٢٤٣٧ لسنة٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام لائحة الموارد البشرية.
- القرار الدوري للبنك المركزي بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ بتنظيم المعاملات ذات الصلة بالولاية على المال بهدف تسهيل العمل بشأن صرف النفقات المقررة للقصر للنساء الحاضنات.
- اصدر البنك المركزي القرار الدورى في ١١ نوفمبر ٢٠٢١ بإلزام البنوك بتمثيل المرأة في مجالس الأدارة بواقع عضوتين على الأقل.
- الكتاب الدوري للنيابة العامة رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن حق ذوي الشأن أن يتقدموا مباشرة إلى نيابة الأسرة المختصة بطلبات منازعات حيازة مسكن الزوجية والحضانة دون اشتراط سبق اللجوء إلى جهة الشرطة.

صدر القرار وزارة القوى العاملة رقم (٣٤٢) لسنة ٢٠٢٣ بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون العمالة المنزلية بعضوية المجلس القومى للمرأة للتصدى لهذة الفئة من العمالة وتقنين اوضاعها باعتبارة احد صور الاتجار بالبشر

- التعليم: ارتفعت نسبة الإناث المقيدات بالتعليم العالي حيث بلغت ٤٩,٨٪ عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، مقابل ٤٥,٤٪ عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤، فضلاً عن ارتفاع نسبة الإناث المقيدات بالدراسات العليا حيث بلغت ٥٨٪ عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، مقابل ٤٧,٩٪ عام

٢٠١٣/ ٢٠١٤، كما انخفضت نسبة التسرب بين الإناث فى (المرحلة الابتدائية) حيث بلغت ٠,٢٣٪ عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٠,٤٥٪ عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ .

- الصحة : استكمل العمل فى المبادرات الرئاسية لصحة المرأة وبلغ عدد السيدات اللاتي أجرين الفحص من خلال المبادرة ٤٧,٤ مليون سيدة حتى فبراير ٢٠٢٤، كما تم فحص ٢,٥ مليون سيدة من خلال مبادرة العناية بصحة الأم والجنين، علاوة على تنفيذ ٩,٣ مليون زيارة طرق الأبواب من خلال برنامج ٢ كفاية للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة، بجانب استفادة ٢,٢ مليون سيدة من منظومة التأمين الصحي الشامل منذ إطلاقها بنسبة ٤٩,٤٪ من إجمالي المستفيدين .
- بلغت نسبة السيدات من إجمالي المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة ٧٦٪ بواقع ٣,٦ مليون سيدة، فيما تحصل ٦ ملايين سيدة على معاش تأميني و٣ ملايين سيدة مؤمن عليها، بجانب تقديم ٤,٩ مليار جنيه سنوياً لدعم المرأة المعيلة بإجمالي ٧٣٦ ألف سيدة، وتخصيص نحو ٣,٢ مليار جنيه سنوياً لدعم السيدات ذوات الهمم بإجمالي ٤٣٥ ألف سيدة، علاوة على استخراج مليون بطاقة رقم قومي للنساء الأولى بالرعاية خلال ٦ سنوات.
- تغطية أحكام النفقة لأكثر من ٣٩٤ ألف سيدة من المطلقات والمهجورات بمبلغ ٦,٨ مليار جنيه من صندوق تأمين الأسرة، فضلاً عن استفادة ٥٣٨ ألف فتاة من التدريبات المباشرة لبرنامج الحفاظ على كيان المرأة المصرية "مودة"، وتأهيل ١٥ ألف رائدة اجتماعية للتوسع في برنامج "وعي" للتنمية الأسرية والمجتمعية، اللذان يتم تنفيذهما من قبل وزارة التضامن الاجتماعي.

الأولويات لتسريع تقدم النساء والفتيات في مصر على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القوانين او السياسات او البرامج او جميعها

- التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ بتعديل المادة ١٠٢ من الدستور والمتضمنة تخصيص ربع مقاعد مجلس النواب الى المرأة ، واكدت المواد التالية ((٨، ٩، ١٧، ١٩، ٧٤، ٨٠، ٨١، ٨٣، ١٨٠،١٨١، ٢١٤، ٢٤٤ المعدلة والمادة ٢٤٤ مكرر المضافة) على عدم التمييز بين الجنسين في كافة الحقوق والواجبات،
- القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠بتعديل بعض احكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وقانون مجلس النواب الصادر بقانون رقم ٤٦ لسنة٢٠١٤ والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ الهيئة الوطنية للانتخابات لتتماشى مع التعديلات الدستورية وذلك بتخصيص حصة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للمرأة بشكل دائم،
- القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ والتى تنص المادة ١ من القانون على تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من المقاعد للمرأة كما قد عين رئيس الجمهورية ٢٠ سيدة لتصل نسبة تمثيل المرأة لتقارب ١٤٪،
- القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض احكام قانون الجنسية المصرية، لتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على حد سواء في إكساب الجنسية المصرية للأبناء على أن يحدد القانون شروط اكتساب الجنسية،
- عام ٢٠٢٠، تم تعيين امرأة قاضية نائبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وهي ثاني امرأة يتم تعيينها في هذا المنصب منذ إنشاء المحكمة في عام ١٩٦٩،
- عام ٢٠٢١، لأول مرة في تاريخ مصر، تم تعيين ٩٨ امرأة في مجلس الدولة،
- عام ٢٠٢١، تم تعيين امرأتين في مناصب قيادية في هيئة قضايا الدولة: الأمين العام المساعد لشؤون المرأة والعلاقات الإنسانية، كأول مستشارة تشغل هذا المنصب في تاريخ هيئة قضايا الدولة، والأمين العام المساعد لشؤون الموظفين،
- عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ولأول مرة في تاريخ مصر، تم تعيين ١١ وكيلة نيابة عامة،
- عام ٢٠٢١، تعيين ٣٠ سيدة رئيسات مكاتب هيئة النيابة الإدارية بالمحافظات، كأول مرة من نوعها،

- في عام ٢٠٢١ وصل عدد القاضيات في المحاكم إلى ٦٦، وتم تعيين ٧٣ قاضية جديدة في عام ٢٠٢٢،
- عام ٢٠٢٢، كانت المرة الأولى التي يسمح فيها مجلس الدولة بإتاحة التقدم بطلبات للانضمام إلى القضاء بالتساوي للإناث والذكور،
- ٢٠٢٢، تم تعيين ٣٩ قاضية في مجلس الدولة، ليصل إجمالي عدد القاضيات في مجلس الدولة إلى ١٣٧،
- عام ٢٠٢٤، بلغ عدد القاضيات في هيئة قضايا الدولة ١٢٩٠ قاضية،
- عام ٢٠٢٤ بلغ عدد عضوات هيئة النيابة الإدارية ٢٣٦٣،
- قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائى بمجالس ادارات اتحادات الشركات والجهات العامله فى مجال الأنشطة المالية غير المصرفية،
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٤ عام ٢٠٢٠ بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين فى الخدمات المالية غير المصرفية،
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٥ عام ٢٠٢٠ بشأن تقديم حوافز للشركات والجهات المالية غير المصرفية التى تبلغ نسبة النساء المستفيدات من خدماتها ٢٥٪ أو اكثر،
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والذي يتضمن منح حوافز غير ضريبية للبرامج والمشاريع التي تعطي الأولوية لبعض القضايا، من بينها التمكين الاقتصادي لقضايا المرأة، وتخصيص نسبة تصل إلى ٤٠٪ من المشتريات الحكومية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر،
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارة اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال التأمين وأنشطة التمويل غير المصرفي والذي ينص على تمثيل ما لا يقل عن ٢٥٪ أو امرأتين في مجالس إدارات الشركات والكيانات المالية غير المصرفية.

وفيما يتعلق بأهم الأولويات التي سعت مصر لتسريع تقدم النساء والفتيات في السنوات الخمس الماضية كما جاءت بناء على تكليفات القيادة السياسية، والتي صدرت كل عام منذ مارس ٢٠١٩ وحتى مارس ٢٠٢٣ وفق توجيهات السيد رئيس الجمهورية والتى تصدر سنوياً بداية من مارس ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣.

إن الأساس المفاهيمي الذي تعمل عليه مصر لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو تبني "نهج المسار المزدوج" ، من خلال العمل على مراعاة منظور المساواة بين الجنسين ، وصولاً إلى تطبيق أهدافة وتدرك مصر أنه على الرغم من أهمية تعزيز جهود تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في إطار الخطط القائمة بالفعل للقطاعين العام والخاص، واهمية استخدام نهج متكامل ومن دون فصل جدول أعمال المرأة، إلا أنه لا يكفي لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة ، لذا فان مصر تركز على وجود محاور خاصة بقضايا المرأة لتقليص الفجوة بين الجنسين.

تم تحديد نهج المسار المزدوج للمساواة بين الجنسين في إعلان ومنهاج عمل بيجين، كما تم اتخاذه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ ، بالإضافة إلى إدراجه في التدابير المستهدفة من خلال الهدف الخامس ضمن اهداف التنمية المستدامة والتى تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

وترتكز تلك الأولويات على المحاور التالية:

- التمكين السياسي للمرأة وقيادتها ويضم زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، واجندة المرأة والسلام.
- التمكين الاقتصادي للمرأة ويتضمن زيادة مظلة الشمول المالي للمرأة، وتزويد المرأة الريفية بالأصول الإنتاجية وأدوات الإنتاج.

- التمكين الاجتماعي للمرأة ويتمحور حول زيادة مظلة برنامج حقوق المواطن وبطاقات الرقم القومي، دعم المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، الاستثمار في الفتيات.
- المرأة والبيئة، والطاقة والرقمنة ، ويهتم بالنهوض بدور المرأة في البرامج البيئية ومشروعات الاقتصاد الأخضر والازرق.
- حماية المرأة من اشكال التمييز والعنف ويركز على تعزيز اليات الحماية وبناء نظام إحالة وطني قوي بين الجهات المختلفة، وتقوية دور مكتب شكاوي المرأة، بالإضافة الي القضاء على ختان الاناث ومناهضة العنف السيبراني ، ودعم بيئة امنة للمرأة في جميع المجالات .
- رفع الوعي العام والحث على تغيير السلوك العام للمجتمع نحو المرأة وقضاياها.
- دعم الموازنات المستجيبة لمنظور المساواة بين الجنسين، ودعم البيانات والإحصاءات المصنفة حسب الجنسين والمنتجات المعرفية.
- تعزيز التحول المؤسسي على مستوى القطاع الخاص من خلال أدوات محفز سد الفجوة بين الجنسين واول نموذج من نوعة للتعاون بين القطاعين العام والخاص فى افريقيا والشرق الاوسط بهدف مساعدة الحكومات والشركات على اتخاذ اجراءات حاسمة لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة فى القوى العاملة وكذلك سد الفجوات فى الاجور ودفع المزيد من النساء نحو المناصب الادارية والقيادية.
- وأخيرا تعزيز وبناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في جميع المجالات.

الاجراءات المحددة التى اتخذتها لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية :

نستعرض في هذا الجزء ما يلي:

١) برنامج الإقراض والإدخار الرقمي "تحويشة"[١]:

مع إنطلاق مبادرة البنك المركزي لشمول المرأة ماليا، تم توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للمرأة تعد هي الأولى من نوعها حول العالم للعمل علي تعزيز الشمول المالي للمرأة ورقمنة عملية الإدخار والاقراض باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من خلال التطبيق الذكي "تحويشة". يستهدف البرنامج تكوين ما يقرب من ٦٠ ألف مجموعة ادخارية تضم مليون و ٢٠٠ ألف سيدة في ١٤ محافظة (المنيا، بني سويف، قنا، الفيوم، أسيوط، سوهاج، القليوبية، الشرقية، البحيرة، الجيزة، أسوان، الاقصر، الدقهلية، الاسكندرية)؛ وقد أثمرت نتائج عمل البرنامج منذ العام ٢٠١٩ وحتى ابريل ٢٠٢٤ إلى ما يلي:

- إعداد دليل تدريبي "تحويشة" يتضمن موضوعات حول التثقيف المالي ومنهجية الادخار والاقراض الرقمي وكيفية المتابعة والتقييم وإدارة فرق العمل والتمكين الاجتماعي للمرأة، وساهمت التدريبات فى تأهيل ١,٣٤٠ ميسرة مالية ومشرفة ميدانية ومشرفي محافظات ليعملوا كوكلاء تغيير ويكونوا قادرين على تكوين وإدارة المجموعات الادخارية.
- خلق دعم مجتمعي للبرنامج من خلال تنفيذ فعاليات توعوية متنوعة كندوات وحملات طرق أبواب استهدفت ما يقرب من ٨١٢,٣٤٧ من القيادات الطبيعية والسيدات بالمجتمعات المحلية.
- نجحت وكيلات التغيير (ميسرات البرنامج) في تكوين (٢٠,٠٠٠) مجموعة إدخارية ضمت اجمالي ٤٠٢,٣٣٢ عضوة من المحافظات المعنية، ما يقرب من ٥٠٪ منهن تم تسجيلهن على التطبيق الالكتروني الذكي تحويشة الذي تم إطلاقه بالتنسيق مع

[١] للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع يرجى زيارة : الشمول المالي مشروع مجموعات الإدخار والإقراض الرقمي تحويشة(ncw.gov.eg)

الشركات والبنوك المعنية. وتلقت السيدات في المجموعات الادخارية دورات تدريبية في مجال التوعية المالية والاجتماعية، وقدمت لهن خدمات بنكية مختلفة.

٢) الإطار الوطني للاستثمار في فتيات مصر "نورة" [٢]:

ويهدف تعزيز الدعم الاجتماعى لتمكين الفتيات من سن ١١ الى ١٤ سنة ووصولهن الى الخدمات العالية الجودة الى جانب تنمية مهارتهن وفرص مشاركتهن والاستماع الى اصواتهن وانطلقت المبادرة في مرحلتها الأولى فى محافظتين اسيوط وسوهاج لكونهما أكثر المجتمعات تمييزا على أساس الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال. ومن نتائج المبادرة:

- تنفيذ فعاليات متنوعة للتعريف بالمبادرة وخلق دعم مجتمعي لها من خلال:

  ١- إطلاق ماراثون بالمتحف القومي للحضارة تحت شعار "اجري مع نورة ودوي" شارك به ٨٥٠ متسابق/ة.
  ٢- اقامة لقاءات تعريفية استفادت منها ٤٨٨ من طلاب المدارس المشتركة بمحافظتي أسيوط وسوهاج.
  ٣- إنشاء صفحة للمبادرة على مواقع التواصل الاجتماعى.

- إعداد دليل تدريبي لتمكين الفتيات بمختلف المجالات، تم تدريب عدد ٧٤ مدرب/ة تم تأهيلهم أيضا في مجال تقديم الدعم النفسي للفتيات.

- تأهيل ٤٥٧ ميسرة للبرنامج في ١٨ قرية بمحافظتي أسيوط وسوهاج. من خلال تدريبهم على الدليل التدريبي وادماجهن بمعسكرات تدريبية للدمج بين الأنشطة العملية والمحاضرات النظرية، والربط والتشبيك مع المبادرات الوطنية الاخرى منها المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية ولتشجيع الفتيات للانضمام لها ومشاركتهم للإستفادة .

- تدريب ٧,٨٠٢ فتاة من سن ١٠ الى ١٤ عام على الجلسات الخاصة بالبرنامج، بمحافظتي أسيوط وسوهاج، بهدف خلق جيل من الفتيات الواعيات بحقوقهن ولديهن المهارات والقدرات اللازمة لكي يصبحن مواطنات فاعلات في الجمهورية الجديدة.

- دمج وتشبيك نورة ببرنامج الارشاد الاسري والتنشئة المتوازنة، وتنفيذ فعاليات مجتمعية ضمت ٢١٨٧ من الفتيات و ١,٠٧١ من الأمهات.

- انتاج مسلسل كارتوني يحمل اسم "نورة" يحمل أهم الرسائل التي يتم تدريب الفتيات عليها في البرنامج التدريبي ويسهم في توصيل أفكار المبادرة لكل فتاة مصرية.

- بلغت نسبة الوصول للمنشورات الخاصة بـ نورة على منصات التواصل الاجتماعي ٤٣٤,٠٥٠ وبلغت نسبة التفاعل ٣٦,٩٥١٪.

٣) ومن بين الفئات المهمشة التي بذلت الدولة جهوداً كبيرة من أجلها تحسين أوضاعها ، النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

- التوسع في البرنامج القومي للكشف المبكر عن ١٩ مرضًا وراثيًا، ويتم متابعة حالات الخلل الجيني بالإرشاد والعلاج، وتخفيض ٥٠٪ من قيمة التذكرة للأشخاص ذوي الإعاقة بالقطارات والمترو، وتقديم خدمات تأهيلية لإجمالي ٢٣٠ ألفًا من ذوي الإعاقة في الهيئات التأهيلية ومؤسسات الرعاية.

[٢] نورا (ncw.gov.eg)
https://egypt.unfpa.org/ar/Noura

- أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي حملة "هنوصلك"، لاستخراج مليون بطاقة خدمات متكاملة إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوي الجمهورية. وارتفع عدد البطاقات المستخرجة من ٩٥٠ ألف بطاقة إلى مليون ومائة ألف بطاقة تم استخراجها حتى يونيو ٢٠٢٣.

- تخصيص حوالي ٣,٢ مليار جنيه سنوياً لدعم النساء ذوات الإعاقة بإجمالي ٤٣٥ ألف امرأة.

- أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أول حاضنة لرواد الأعمال من ذوي الإعاقة لمساعدتهم على التعايش والتغلب على التحديات التي تواجههم. وقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة بتقديم خدمات التدريب الحرفي والمهني من أجل التشغيل والتشغيل لدى الغير والتشغيل الذاتي لذوي الإعاقة وتوفير التمويل لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالاضافة الى اتاحة فرص لمشاركتهم في المعارض التي ينظمها أو يشارك فيها الجهات ووصل عدد المستفيدين ١٣٨ من ذوي الإعاقة.

- أنشأ الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مركزا للتقييم والمسابقات مخصصاً لذوي الإعاقة لمراعاة احتياجاتهم فيما يتعلق بمختلف الإعاقات السمعية والبصرية والحركية والذهنية.

- خصصت وزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة دعماً للصم وضعاف السمع، وتوفير مترجمي لغة الإشارة لطلاب كليات التربية النوعية بالجامعات الحكومية المصرية في العام الدراسي (٢٠٢١/٢٠٢٢)، إضافة إلى توفير عدد من أجهزة الحاسب المحمول الناطقة لذوي الإعاقة البصرية لمساعدتهم على استكمال دراستهم، وذلك بالشراكة مع الجمعيات الأهلية، كما تمت إتاحة دعم مالي للطلاب المكفوفين في ثماني عشرة جامعة مصرية.

- قامت وزارة العدل بتهيئة مباني الجهات والهيئات القضائية والجهات التابعة لها، وإتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بشكل يتناسب مع إعاقتهم، وتوفير كافة الخدمات لهم بشكل ميسر، ومراعاة الكود المصري لتصميم الفراغات الخارجية والمباني حتى تلائم ذوي الإعاقة الحركية في جميع المنشآت التابعة لوزارة العدل التي سيتم تصميمها مستقبلاً، وتم افتتاح عدد من المحاكم التي روعي إبان إنشائها اشتراطات الكود المصري والتي تلائم وتيسر حركة ذوي الإعاقة. كما خصصت الوزارة مكاتب مساعدة لخدمة ذوي الإعاقة وكبار السن في جميع المحاكم الابتدائية والجزئية على مستوى الجمهورية، وتم تدريب عدد من الموظفين بجميع المحاكم لتقديم المساعدات القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير أعمالهم كافة.

- وفرت وزارة النقل في جميع مشاريعها الجديدة "كود الإتاحة رقم ٦٠١" –الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين–، لتسهيل عملية حركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف وسائل النقل بالسكك الحديدية (المترو – القطار)، من خلال مشاريع جديدة مثل (القطار الكهربائي الخفيف، وخطوط شبكة مترو الأنفاق الجديدة، خطوط المونوريل شرق وغرب النيل، وشبكة القطارات الكهربائية فائقة السرعة).

- أطلق المجلس القومي للمرأة "مدونة قواعد السلوك" للتعامل مع النساء ذوات الإعاقة في الجهات الحكومية – الخدمية.

اثر حدوث الازمات المختلفة معا على تنفيذ منهاج عمل بيجين والتدابير المتخذة لمنع اثرها السلبي على التقدم المتعلق بالنساء والفتيات (كوفيد– ازمة الغذاء – الوقود – تغير المناخ – النزاعات)

شهد العالم في السنوات الخمسة الأخيرة عدداً من الأزمات والكوارث الطبيعية وهو ما كان له بالغ الأثر في إعاقة التقدم نحو تحسين أوضاع النساء والفتيات، وجاء على رأس هذه الأزمات :

١) فيروس كورونا المستجد "كوفيد–١٩"

انتشار فيروس كورونا المستجد كان له تأثير على كل من الرجال والنساء. ومع ذلك فإن تأثيره على النساء كان أكبر وبطرق مختلفة. ففي مصر ، تشكل النساء حوالي ٤٢,٤٪ من الأطباء البشريين و ٩١,١٪ من أطقم التمريض الذين يعملون بالفعل في وزارة الصحة ، بالإضافة إلى انها تشكل ٧٣,١٪ من أطقم التمريض في المستشفيات والمرافق العلاجية في القطاع الخاص.

علاوة على ذلك ، تحد الخدمات الصحية المكتظة من الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة ووسائل تنظيم الحمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة بالإضافة التأثير الاجتماعي واقتصادي على الأفراد والأسر والمجتمعات ، والتى ادت الى صعوبة وصول النساء إلى خدمات ومنتجات رعاية الصحة الإنجابية. وبما أن النساء الحوامل هن الأكثر عرضة للتواصل مع الخدمات الصحية بالاضافة الى عدم تلقى النساء الحوامل الخدمات الصحية ماقبل الولادة ومابعدها.

و أثناء ذروة انتشار الفيروس ؛ شكل ذلك تهديدًا خطيرًا على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية خاصة في القطاعات غير الرسمية ، وزيادة الفجوات بين الجنسين في سبل العيش. و نجد أن ١٨,١٪ من النساء من المعيلات ، وأن ٤٠,٩٪ من إجمالي العمالة غير الزراعية للإناث يعملون في وظائف غير رسمية و٣٣,٩٪ من عمالة الإناث في أعمال هشة. كما أن ٦,٧٪ يعملن في قطاع الصناعات، ٣٦,٤٪ من الإناث يعملن في الزراعة و٥٦,٨٪ يعملن في القطاع الخدمي . وتمثل المرأة المصرية ٧٠٪ من القوى العاملة في قطاع الرعاية مدفوعة الأجر (خاصة كمعلمات وأخصائيات صحيات واجتماعيات). علاوة على ذلك ، يمثل قطاع الرعاية المدفوعة في مصر حوالي ٢٨-٣١٪ من إجمالي عمالة الإناث ، وتزيد احتمالات عمل النساء في قطاع الرعاية المدفوعة بأربع مرات أكثر من الرجال.

وإدراكاً لذلك، بدأت الحكومة المصرية باتخاذ إجراءات وتدابير مشددة لاحتواء ومكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد طبقا لمعدل سرعة انتشاره، وعملت علي الاهتمام بجميع الفئات المحتمل تضررها من اتخاذ هذه الإجراءات والتدابير، ومنها المرأة. وحرصت الحكومة بشكل خاص على ادماج جميع احتياجات المرأة المصرية في جميع مراحل صنع واتخاذ القرارات المطلوبة وتنفيذ البرامج وذلك لضمان حمايتها من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لفيروس كورونا المستجد. حيث تم إصدار ورقة برامج وسياسات تجاوزت ١٦٥ قرار تنفيذي للتعامل مع كافة احتياجاتها خلال الجائحة.

كما قدمت الحكومة بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية تعويضات للمتضررين من الأزمات والكوارث تمثلت في تقديم الدعم النقدي والغذائي والعلاجي للأسر المتضررة من جائحة كوفيد-١٩، استفاد منه ٢١ مليون فرد بقيمة ٥ مليار و ٤٠٠ مليون جنيه. كما قدمت منحًا للعمالة غير المنتظمة بقيمة ٥٠٠ جنيه شهريًا على خلفية الأزمة، إضافة إلى :

- قيام صندوق إعانات الطوارئ للعمال بصرف أجور العمال الذين توقفت أجورهم تأثرًا بالجائحة. وأنشأت صندوق لدعم العمالة غير المنتظمة ضد المخاطر المختلفة يهدف إلى صرف منحة لهم خلال فترة انقطاع الدخل "إعانة لتعويض الدخل" نتيجة لظروف اقتصادية طارئة أو أوبئة، ومعالجة قصور عدم تغطية العمالة غير المنتظمة وصغار أصحاب الأعمال بتأمين البطالة. وقدم الهلال الأحمر المصري العديد من الخدمات في النكبات الإقليمية والدولية بتكلفة تصل إلى ٢٩٠ مليون جنيه، كما تم تمويل مساعدات لإجمالي ٢٢٨ ألف و٧١٥ أسرة متضررة من أزمات وكوارث فردية وعامة بقيمة ٩٤٢ مليون جنيه.

٢) وبالنسبة لأزمات الغذاء والوقود الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتوترات الجيوسياسية، فقد قامت مصر بجهود كثيفة للحد من الآثار الناجمة عن هذه الأزمة.

فقد تم إنشاء عدد (١٤) منطقة لوجستية في ١٠ محافظات بإجمالي استثمارات تصل إلى ٣٣,٥ مليار جنيه، تخدم كافة أنحاء الجمهورية لتقليل حلقات التداول وتحقيق التوزيع العادل لإتاحة السلع والمنتجات الغذائية بجودة عالية وسعر مناسب. وتقوم المناطق اللوجستية بتوفير حوالي (٦١٢٣٥) فرصة عمل مباشرة، و(١٨٣٧٠٥) فرصة عمل غير مباشرة بإجمالي (٢٤٤٩٤٠) فرصة عمل بشكل عام، وذلك بمشاركة القطاع الخاص في التمويل والإنشاء والتشغيل والإدارة.

تم إنشاء صوامع جديدة وزيادة السعات التخزينية لصوامع قائمة وتطوير الصوامع القديمة، مما أدى إلى زيادة قدرة الدولة على الاحتفاظ بمخزون استراتيجي آمن من القمح يصل إلى (٥) مليون طن يغطي احتياجات البلاد لمدة تصل إلى تسعة أشهر مستقبلا. كما تم الحفاظ على مخزون القمح من التلف والفقد واختلال المواصفات الفنية للقيمة الغذائية لها والذي كان يصل إلى ١٠-١٥٪ فقد وتلف سنويا.

يأتي مشروع السيارات والمنافذ المتنقلة في إطار خطة الدولة بالتوسع في المنافذ السلعية المتحركة للوصول إلى القرى والنجوع في كافة محافظات الجمهورية لتوفير السلع الغذائية بالسعر والجودة المناسبة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لشباب الخريجين، حيث أتاح المشروع توفير سيارات متنقلة للخريجين من الشباب والفتيات توفر من ٢-٣ فرصة عمل لكل سيارة.

أولويات تسريع تقدم المرأة والفتاة على مدى السنوات الخمسة المقبلة من خلال القوانين او السياسات او البرامج او جميعها.

- التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ بتعديل المادة ١٠٢ من الدستور والمتضمنة تخصيص ربع مقاعد مجلس النواب الى المرأة ، واكدت المواد التالية ((٨، ٩، ١٧، ١٩، ٧٤، ٨٠، ٨١، ٨٣، ١٨٠،١٨١، ٢١٤، ٢٤٤ المعدلة والمادة ٢٤٤ مكرر المضافة) على عدم التمييز بين الجنسين في كافة الحقوق والواجبات.
- القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠بتعديل بعض احكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وقانون مجلس النواب الصادر بقانون رقم ٤٦ لسنة٢٠١٤ والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ الهيئة الوطنية للانتخابات لتتماشى مع التعديلات الدستورية وذلك بتخصيص حصة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للمرأة بشكل دائم.
- القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ والتى تنص المادة ١ من القانون على تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من المقاعد للمرأة كما قد عين رئيس الجمهورية ٢٠ سيدة لتصل نسبة تمثيل المرأة لتقارب ١٤٪.
- قانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض احكام قانون الجنسية المصرية، لتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على حد سواء في إكساب الجنسية المصرية للأبناء على أن يحدد القانون شروط اكتساب الجنسية.
- عام ٢٠٢٠، تم تعيين امرأة قاضية نائبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وهي ثاني امرأة يتم تعيينها في هذا المنصب منذ إنشاء المحكمة في عام ١٩٦٩.
- عام ٢٠٢١، لأول مرة في تاريخ مصر، تم تعيين ٩٨ امرأة في مجلس الدولة.
- عام ٢٠٢١، تم تعيين امرأتين في مناصب قيادية في هيئة قضايا الدولة: الأمين العام المساعد لشؤون المرأة والعلاقات الإنسانية كأول مستشارة تشغل هذا المنصب في تاريخ هيئة قضايا الدولة، والأمين العام المساعد لشؤون الموظفين.
- عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ولأول مرة في تاريخ مصر، تم تعيين ١١ وكيلة نيابة عامة.
- عام ٢٠٢١، تعيين ٣٠ سيدة رئيسات مكاتب هيئة النيابة الإدارية بالمحافظات، كأول مرة من نوعها.
- وفي عام ٢٠٢١ وصل عدد القاضيات في المحاكم إلى ٦٦، وتم تعيين ٧٣ قاضية جديدة في عام ٢٠٢٢.
- عام ٢٠٢٢، كانت المرة الأولى التي يسمح فيها مجلس الدولة بإتاحة التقدم بطلبات للانضمام إلى القضاء بالتساوي للإناث والذكور.
- ٢٠٢٢، تم تعيين ٣٩ قاضية في مجلس الدولة، ليصل إجمالي عدد القاضيات في مجلس الدولة إلى ١٣٧.
- عام ٢٠٢٤، بلغ عدد القاضيات في هيئة قضايا الدولة ١٢٩٠ قاضية.
- عام ٢٠٢٤ بلغ عدد عضوات هيئة النيابة الإدارية ٢٣٦٣.
- قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائى بمجالس ادارات اتحادات الشركات والجهات العامله فى مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٤ عام ٢٠٢٠ بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين فى الخدمات المالية غير المصرفية.
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٥ عام ٢٠٢٠ بشأن تقديم حوافز للشركات والجهات المالية غير المصرفية التى تبلغ نسبة النساء المستفيدات من خدماتها ٢٥٪ او اكثر.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والذي يتضمن منح حوافز غير ضريبية للبرامج والمشاريع التي تعطي الأولوية لبعض القضايا، من بينها التمكين الاقتصادي لقضايا المرأة، وتخصيص نسبة تصل إلى ٤٠٪ من المشتريات الحكومية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارة اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال التأمين وأنشطة التمويل غير المصرفي والذي ينص على تمثيل ما لا يقل عن ٢٥٪ أو امرأتين في مجالس إدارات الشركات والكيانات المالية غير المصرفية.

تتبني الدولة المصرية نفس أولويات الخمس سنوات الماضية لأهمية الاستمرار في الاهتمام بتلك الأولويات وتضيف اليها الاولويات التالية :

١. مناهضة العنف السيبراني ضد المرأة والفتاة بعدم التسامح مطلقاً مع الجرائم السيبرانية والعنف التكنولوجي ضد المرأة.
٢. التوسع في برامج التمكين الاقتصادي للمرأة وتتضمن زيادة مظلة الشمول المالي للمرأة بجميع المحافظات ، وتزويد المرأة الريفية بالأصول الإنتاجية وأدوات الإنتاج.
٣. الاستثمار في الفتيات في سن المراهقة من خلال بناء مهاراتهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية في اطار عمل بناء قدرات الفتيات.
٤. دعم ريادة الاعمال والحفاظ على العلامات التجارية والملكية الفكرية الخاصة بالمرأة الحافظة للتراث والمنتجات التراثية الحرفية.
٥. دعم انشاء متحف خاص بالمرأة يضم تاريخ المرأة المصرية وانجازاتها في جميع العصور.
٦. محفز سد الفجوة بين الجنسين ويضم تبني الشركات لكل من ختم المساواة المصرى والمبادئ العالمية للمساواة بين الجنسين WEPS لدعم زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة.
٧. دعم المشروعات البيئية المقدمة للمرأة وتعزيز التنمية المستدامة ودعم تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأزرق والأخضر ودمج الممارسات المستدامة في مشروعات المرأة وخلق فرص جديدة لتمويل ودعم المشروعات الخضراء.
٨. العمل على تنفيذ الخطوات الوطنية للمرأة والسلام تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

القسم الثالث– التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الأنثى عشر

البعد الأول : التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل (بما في ذلك العمل غير النظامي وغير التقليدي وكذلك ريادة الاعمال)

- بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٦ تم افتتاح محكمة الطفل بمحافظة أسيوط وذلك بهدف رفع كفاءة دور العدالة وجاهزية التعامل مع قضايا الطفل بإجراءات مناسبة وتسهيلاً لتواجدهم مع اسرهم بما يناسب طبيعة الدعاوى المنظورة والاستفادة من التقنيات الحديثة (فى ضوء قرار وزير العدل رقم ٩٥٦٢ لسنة ٢٠١٥).
- بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣ تم افتتاح المنطقة المؤمنة للمرأة ضحية العنف داخل محكمة شرق الإسكندرية (فى ضوء قرار وزير العدل رقم ٩٥٦٢ لسنة ٢٠١٥).

– شارك المجلس القومي للمرأة في عضوية كل من اللجنة الوزارية الخاصة بـ "العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، واللجنة المشكلة لدراسة المقابل المادي والحد الأدنى لمرتبات العمال بالمشروعات القومية حيال توقفهم عن العمل بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة.

– عام ٢٠٢٢ أطلقت وزارة العمل الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل تسعى إلى تحقيق ستة أهداف عامة، تتمثل في خلق إطار عام داعم لمبدأ المساواة بين الجنسين في مجال العمل؛ وتعزيز سبل مشاركة المرأة في قوة العمل والمناصب القيادية؛ وتوفير بيئة عمل آمنة خالية من العنف أو التمييز؛ وتطوير وإتاحة بنية معرفية محدثة في مجال العمل وفقًا للادوار المجتمعية؛ وتعزيز سبل المساندة ورفع الوعي المجتمعي بقضايا المساواة بين الجنسين في مجال العمل؛ وخلق آليات مؤسسية مستدامة لحوكمة الخطة الوطنية ودمج كافة الجهات والفئات ذات الصلة.

– برامج التدريب والتوعية لنشر ريادة الأعمال للنساء : عمل المجلس القومي للمرأة على تعزيز المهارات وتوسيع الجوانب المعرفية والإدارية الخاصة بريادة الأعمال لدى صاحبات الأعمال والراغبات في إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر؛ وذلك من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة التي يتم توجيهها للسيدات بجميع المحافظات لاسيما القرى المشمولة بالمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، والقرى الأكثر تصديرا للهجرة، والتي تشمل ما يلي:

- تعزيز تقديم خدمات الارشاد السريع لرائدات الأعمال، من خلال إعداد دليل ارشادي بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، يشمل قاعدة بيانات للمرشدين والخبراء الناجحين في مجال ريادة الأعمال، وخطوات تأسيس العمل الخاص والإجراءات والجهات الداعمة. بالاضافة الى تقديم جلسات إرشاد سريع ودورات تدريبية للمبتدئات بمشروعاتهن.
- تعاون المجلس مع منظمة العمل الدولية في نشر منهجية البرنامج التدريبي "صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما Get Ahead"، اضافة الى إعداد وتطوير دليل تدريبي بعنوان "رائدة الأعمال"، ونفذت العديد من الدورات التدريبية على مستوى قرى ونجوع المحافظات استفادت منها ١٧٨,٧٩٥ سيدة بكافة المحافظات من خلال ٤٥٨ مدرب/ة معتمدين.
- إطلاق حملة طرق أبواب بعنوان "ريادة الأعمال للمرأة الريفية" استفادت منها ٣٣٢,٣٤٤ سيدة من قرى المبادرة الرئاسية حياة كريمة. واستطاعت فروع المجلس بالمحافظات الوصول إلى ما يقرب من ٢٧٨,٣٤١ سيدة من خلال ندوات توعوية أقيمت بالتعاون مع الجهات المعنية لنشر ثقافة إقامة المشروعات.

– ونفذت الحكومة المصرية العديد من البرامج بالتعاون مع الحكومة الكندية لتأهيل المرأة لسوق منها:

- مشروع تعزيز فرص عمل المرأة في مجال التصنيع الزراعي **OWAP**: يتم تنفيذه تحت إشراف المجلس القومي للمرأة وبالشراكة مع وزارة التجارة والصناعة بمحافظتي المنيا وبني سويف (منذ أغسطس ٢٠٢٢ ولمدة أربع سنوات) ، استفاد من المشروع الذي يهدف إلى "تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة في قطاع التصنيع الزراعي بمحافظتي المنيا وبني سويف ما يزيد عن

٩٠٠ مستفيد / ة ، ويرتكز المشروع على ثلاثة مكونات أساسية: (١) تعزيز فرص العمل وريادة الأعمال للمرأة وملكية اقتصادية أكثر إنصافًا والتمكين الاقتصادي في مجال التصنيع الزراعي المستدام بيئياً. (٢) تحسين بيئة العمل للسيدات داخل شركات التصنيع الزراعي. (٣) تحسين البيئة الداعمة من حيث السياسات ولوائحها والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

- البرنامج المشترك التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل النمو الشامل والمستدام في مصر "رابحة": يُنفذ بسبع محافظات وهي (القاهرة، الجيزة، الفيوم، الإسكندرية، البحيرة، بني سويف، المنيا) خلال الفترة من أغسطس ٢٠١٩ إلى مايو ٢٠٢٥؛ ويعمل المشروع من خلال التدخلات الأتية: (١) زيادة عدد المشروعات الجديدة التي تؤسسها رائدات الأعمال بقطاعات التمور ومشتقاتها، النباتات الطبية والعطرية والحرف اليدوية، وسلاسل القيمة المضافة لها. (٢) تحسين بيئة الأعمال. (٣) تعزيز قدرة الشركات المملوكة من السيدات على جذب القوى العاملة. (٤) تعزيز أداء التكتلات الإنتاجية في القطاعات المعنية. (٥) زيادة نسبة توظيف السيدات في قطاع النمو السريع. (٦) زيادة وصول المرأة الى الخدمات المالية وغير المالية. [يذكر انه حتى يونيو ٢٠٢٣ استطاع المشروع تعزيز التمكين الاقتصادي لأكثر من ٦٤٣٣ سيدة.
- مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الاعمال **SWEET** ويهدف إلى تعزيز قدرات رائدات الأعمال والعاملات بقطاع صناعة السجاد اليدوي، ودعم بيئة عمل تعزز من المساواة بين الجنسين؛ وقد بدأ المشروع في ابريل ٢٠٢٠ ويستمر حتى مارس ٢٠٢٥ ومن إنجازاته: (١) أكملت ٤٢ ميسر/ة تدريبهم على دليل بعنوان أبطال وبطلات التغيير، والوصول الى ٢٠٠٠ فتاة وفتى يتم رفع وعيهم بقضايا عدم المساواة وكيفية معالجاتها من خلال عدة جلسات متتالية. (٢) التوعية المالية ومفهوم الادخار والاقراض لعدد ١٠٠٠ سيدة وتكوين ٤٠ مجموعة تبدأ بجلسات الادخار والاقراض بدهشور ومنيل شيحة.

- أطلقت الدولة المصرية مبادرة تحت عنوان "تعزيز المرأة فى التجارة الدولية بمصر" بالتعاون بين مركز التجارة الدولية ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية وهيئة تنمية الصادرات وتحت مظلة وزارة التجارة والصناعة والمجلس القومي للمرأة والمجلس التصديرى، ومن خلال هذه المبادرة، تم إمداد ٥٠ شركة صغيرة ومتوسطة مملوكة للنساء بالمهارات المطلوبة لزيادة حجم مبيعاتهم وصادراتهم.
- في سبتمبر ٢٠٢٢ ولأول مرة من نوعها أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية لدفعِ عجلةِ الاقتصاد المصريّ، وتحقيقِ أهدافِ التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، وفى هذا الصدد نفذ المجلس القومي للمرأة مشروعا بعنوان "الملكية الفكرية وريادة الأعمال للسيدات في مصر" بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو" لتمكين رائدات الأعمال في المجتمعات المحلية من خلال رفع وعيهن بكيفية وأهمية تسجيل العلامة التجارية ومردودها التسويقي، مستهدفا توعية وتمكين ما يقرب من ٧٠ سيدة من رائدات الأعمال العاملات في مجال حرفة التلى بمحافظة سوهاج، وأثمر المشروع عن تسجيل أول حرفة تراثية تحمل علامة تجارية جماعية في مصر (التلّي السوهاجي) (تلّي شندويل). ويجري العمل على تسجيل باقي الحرف التراثية.
- نفذ المجلس مشروعا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة **UN Women** تحت عنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة الوافدة والمصرية" استهدف التدريب الحرفي للوافدات والمصريات المعيلات، ونتج عنه تجهيز مشغل خياطة ومطبخ مجتمعي بمقر فرع المجلس بمحافظة الجيزة، نتج عنهتدريب ما يقرب من ١,٧٢٦ سيدة منهن سيدات تدربن في المطبخ المجتمعي على انتاج المعجنات وحلوى الشكولاتة بالمعايير والجودة الأوروبية.
- توسيعاً لفكرة التدريب في المجال الحرفي وضمان الاستمرارية به، أطلق المجلس عام ٢٠١٩ مبادرة بعنوان "أدها وأدود" لتطوير الحرف، وبرنامج بعنوان "المشغل" لزيادة سوق عمل السيدات والسيدات في مجال إجادة صناعة الحرف اليدوية، والتوسع في تأسيس وتجهيز مشاغل ووحدات انتاجية تابعة للمجلس، خاصة مع توليه تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة بالمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية والتي من ضمن مستهدفاتها تجهيز ٢٠٠ مشغل ووحدة تدريب انتاجي وإتاحة فرص عمل لما يقرب من ٧٥ ألف سيدة بحلول

٢٠٢٥. وحتى ابريل ٢٠٢٤ استفادت من دورات التدريب الحرفي أكثر من ٤٤ ألف إمرأة فى قرى المحافظات بما في ذلك اللاجئات أيضا.

- كما انبثق من برنامج المشغل مبادرة بعنوان "مطبخ المصرية" انطلقت بالتزامن مع رمضان ٢٠٢٢ بهدف تدريب السيدات على كيفية إدارة وتشغيل المطابخ الكبرى، وإعداد الولائم والوجبات الجاهزة كنواة لمشروع صغير، فضلا على تقديم وجبات جاهزة متكاملة للأسر الأكثر احتياجا بقرى المحافظات [استفادت من تدريبات المطبخ حتى ابريل ٢٠٢٤ وقد بلغ عددها الى مايزيد ٢٥٠٠٠ متدربة.

- لتمكين السيدات من التعامل مع مدركات السوق، أطلق المجلس القومي للمرأة "مبادرة المصرية" لتقديم وفتح قنوات تسويقية لشبكة رائدات الأعمال المكونة من (٤٠٠) سيدة من صاحبات الحرف يضمهن المجلس في قاعدة بياناته، إضافة إلى اتاحة فرص تسويقية للمنتجات المميزة من خلال تشبيكهن بالمعارض المحلية والدولية، كما انتج المجلس بالشراكة مع مؤسسة ساويرس للتنمية وبنك الاسكندرية ٤ اصدارات من كتالوج التسويق الالكتروني بعنوان "المصرية" ضم منتجات صاحبات الأعمال وقصص نجاحهن.

ما الاجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية للاعتراف ب و/أو الحد من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والاسرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الاجر.

- تقدر قيمة عمل المرأة المصرية غير مدفوعة الأجر بنحو ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إضافة إلى تحمل النساء عبئًا إضافيًا، وعليه يعتبر اقتصاد الرعاية قطاع منتج، ومصدر لخلق فرص العمل، ووسيلة لدعم تكافؤ فرص العمل للمرأة، حيث يشمل القطاع على العديد من فرص التوظيف للسيدات أهمها في مجالات التعليم، والتمريض، رعاية الأطفال، ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والرعاية طويلة الأجل، ورعاية المسنين وكذلك العمل المنزلي.

- وقد قامت مصرُ بحساب تكلفة الرعاية غير مدفوعة الأجر والتي قدرت بـ ٤٩٦ مليار جنيه، حيث تتحمل النساءُ والفتياتُ مسئولياتِ رعاية الأطفال وكبار السن إلى جانب الأعمال المنزلية اليومية حيث تمثل تلك الاعمال ما يقرب من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب وزارة التضامن الاجتماعي.

- يكفل قانون العمل المصري الحق في إجازة الأمومة للمرأة في القطاعي العام والخاص. حيث ينص قانون الخدمة المدنية على إجازة أمومة مدتها أربعة شهور وتستحق إجازة بدون أجر لرعاية طفلها لمدة عامين على الأكثر فى المرة الواحدة، ويكفل القانون ترقية الموظفة الحاصلة على إجازة رعاية طفل دون حاجة لعودتها للعمل ، وينص قانون العمل المصري علي إجازة أمومة مدتها ثلاثة شهور ومن المتوقع ان تزيد إلى أربعة أشهر وفق نص مشروع قانون العمل المعدل لسنة ٢٠٢٣.

- ينص القانون على إلزام المؤسسات بإنشاء حضانات للأطفال في حال وجود أكثر من ٥٠ عاملة داخل المؤسسة.

- إجمالي عدد المستفيدين من الحضانات حتى عام ٢٠٢٣ يقدر بمليون و٤٦٦ ألف طفل بإجمالي ما يقارب ٢٧ ألف حضانة، ويبلغ عدد الحضانات المرخصة ما يقرب من ١٩ ألف حضانة وتقدمت ٦٥٠٠ حضانة بطلبات لتوفيق أوضاعها، وتم تطوير البنية التحتية لإجمالي ١٢٥٠ حضانة على مستوى ٢٧ محافظة وتدريب ٥٧٠٠ من مقدمي الخدمة .

- ونفذ المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع الهيئات الدولية كالبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عدة برامج تهدف إلى ترسيخ المفاهيم الإيجابية للعائد الاقتصادي والاجتماعي من زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ورفع الوعي بأهمية إشراك أصحاب الأعمال والرجال والفتيان والأسرة في مساندة ودعم المرأة العاملة من خلال توفير بيئة عمل ملائمة للأدوار المختلفة التي تلعبها المرأة في المجتمع.

- إطلاق دراسة "الأعراف الاجتماعية ومشاركة المرأة في القوى العاملة في مصر"، بالتعاون مع البنك الدولي ومركز بصيرة لدراسات الرأي العام والتي أوضحت كيف يتأثر تمكين المرأة بنظام القيم الذي يرفع دور المرأة داخل الأسرة فوق أدوارها الاجتماعية والاقتصادية، وأظهرت النتائج أن هناك حاجة لرفع مستوى الوعي وتعديل المفاهيم والآراء حول فوائد عمل المرأة (٢٠٢٣)[٣].

- عام ٢٠٢٤ شكل المجلس مجموعة عمل وطنية لبحث الإشكاليات المتعلقة بالعمالة المنزلية في مصر ووضع حلول لها.

- قامت وزارة التضامن الاجتماعي بإنشاء جمعية خدمات معاونات المنازل للمحافظة على النساء العاملات داخل المنازل. كما قامت الوزارة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لتنفيذ دراسة مكتبية لأفضل الممارسات الإقليمية في إطار التشريعات والقوانين الخاصة بحماية فئة العمالة المنزلية من خلال مشروع "مكافحة الاتجار بالبشر في مصر" بمنظمة العمل الدولية تمهيداً.

الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين

- ٣٦ % من خريجي الجامعات المصرية لكليات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) لعام ٢٠٢١ من النساء.

- ما يقرب من ٤٠ % من القوي العاملة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لعام ٢٠٢١ من النساء .

- نفذ المجلس القومي للمرأة خطة لرقمنة نموذج برنامج لتشجيع السيدات على الادخار والإقراض التنموي لبداية مشروعات صغيرة للمرأة وشمولها بالمنظومة المصرفية الرسمية، حيث تم تنفيذ ٢٤٨ دورة تدريب مدرب على منهجية الادخار والإقراض والتثقيف المالي والرقمي استفاد منها ٦٤٩٨ مدرب ومدربة، وتنفيذ دورات تدريبية للمجموعات الادخارية (تمكين اجتماعي وحماية)، استهدفت ما يزيد عن ٧٤ ألف سيدة، كما تم تدريب المجموعات الادخارية (تثقيف مالي) لعدد ١٧٧ ألف ٤٣٥ سيدة، على مستوى ١٤ محافظة.

- أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منحة تدريبية لتدريب ٢٠ ألف شاب وشابة على مستوى الجمهورية للعمل على منصات العمل الإلكتروني الحر(Freelancing Platforms) ، وتهتم المبادرة ببناء قدرات الشباب المصري وبناء مهاراتهم في مجالات مختلفة تساعدهم على الحصول على وظائف من خلال منصات العمل الإلكتروني الحر، وذلك في عدة مجالات مثل: التسويق الإلكتروني وتطبيقات المحمول وتطوير المواقع وتصميم الجرافيكس وغيرها.

- برامج اتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء، وتصميم دورات تدريبية لمعرفة كيفية الاستفادة منها:

  - برنامج ريادة الأعمال المجتمعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات : Social Innovation HUB الذي تم تنفيذه بالشراكة بين المجلس القومي للمرأة والمسئولية المجتمعية بشركة مايكروسوفت مصر بهدف تمكين الشباب الموهوبين من الجنسين لاسيما الفتيات من إنجاز المزيد من الأعمال باستخدام التكنولوجيا، وربط الفجوة بين الجنسين في مصر، من خلال تشجيع الابتكار وريادة الأعمال بين الفتيات ورفع قدراتهم في مجال تطوير البرمجيات وريادة الأعمال المجتمعية وسد الفجوة بين التعليم العام واحتياجات سوق العمل .تم تنفيذ البرنامج على عدة مراحل استفاد منها ١٧,١٦٧ من شباب الجنسين تدربوا على أحدث تقنيات مايكروسوفت في مجال ريادة الأعمال المجتمعية باستخدام التكنولوجيا، وقد تأهل جزء منهم كمدربين لنقل تلك الخبرة من خلال الحاقهم بدورات تدريب مدرب .
  - تدريب السيدات في مجال التسويق الالكتروني من خلال التعاون مع كبرى شركات ومراكز التدريب ومركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، مركز (CLS) في تدريب عدد (١٤٤) سيدة من صاحبات المشروعات الصغيرة لتعريفهن بكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات وصفحات التواصل الاجتماعي لتسويق منتجاتهن.

[٣] رابط الدراسة https://www.enow.gov.eg/Report/Social%20norms%20conference%206.pdf

- إطلاق المنصة الالكترونية "قوتي في حرفتي"، لتسليط الضوء على صاحبات الحرف وربطهن برائدات الأعمال لزيادة فرصهن في النفاذ لسوق العمل. بلغ عدد الأعضاء على المنصة ١٢٠٠ عضوة.
- إطلاق منصة "فكرتك" لدعم الفتيات وتحويل أفكارهن إلى واقع وتمكينهن من الانخراط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– نسبة السيدات من المستفيدين من مشروع رقمنة تحويلات العاملين بالخارج ٨٥٪.

كيف أثرت بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في بلدك على مدى السنوات الخمس الماضية ، وما هي سياسات الاقتصاد الكلي التي اتبعتها دولتك لدعم اقتصاد يحقق قدرا اكبر من المساواة بين الجنسين

في إطار التعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، كانت مصر أول دولة على مستوى العالم تصدر ورقة سياسات حول الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة في إطار التعامل مع الجائحة، وأطلقت آلية لرصد ومتابعة تنفيذ تلك السياسات، حيث تم رصد أكثر من ١٦٥ تدبير وقرار وإجراء وقائي داعم للمرأة المصرية أثناء الجائحة. تضمنت ورقة السياسات تحليلاً للوضع القائم، وتقديم عدداً من المقترحات لتدابير الاستجابة سواء على مستوى الاستجابات الفورية أو متوسطة المدى للوزارات والجهات المعنية في إطار أربعة محاور هي التأثير على المكون الإنساني (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، وفعالية المرأة واتخاذ القرار (العنف ضد المرأة القيادة والتمثيل)، والتأثير على الفرص الاقتصادية، وتعزيز البيانات والمعرفة.

وعلى المستوى الدولي قادت مصر مبادرة في الأمم المتحدة لطرح قرار أمام الجمعية العامة مع الشقيقتين الجزائر والسعودية بالإضافة إلى الصين وزامبيا بشأن "تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير COVID-19 على النساء والفتيات". وقد نجحت مصر في حشد الدعم والتأييد في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماد مشروع القرار غير المسبوق وذلك بالاجماع وبتوافق الآراء . وانضم لقائمة رعاة القرار ١٩ دولة عربية و ٦٠ دولة حول العالم.

لقد دخلت مصر أزمة كوفيد-١٩ مسلحة بهوامش كبيرة، بفضل الإصلاحات التي نفذتها منذ عام ٢٠١٦ لتسوية الاختلالات الاقتصادية الكلية، وشملت هذه الإصلاحات تعويم سعر الصرف للتخلص من المبالغة في تقييم العملة، وضبط أوضاع المالية العامة لتخفيض الدين العام، وإصلاح دعم الطاقة لمعالجة أحد المخاطر المالية الرئيسية، وإتاحة حيز للإنفاق الاجتماعي، والإصلاحات الهيكلية لتقوية مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من الاستجابة بسرعة من خلال خطة دعم شاملة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، تضمن الدعم المالي مساعدة مؤسسات الأعمال والعاملين في القطاعات الأشد تضررا مثل السياحة والصناعة التحويلية، وتأجيل سداد الضرائب، وتوسيع برامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة والعاملين غير النظاميين ، وإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٤٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٠ – فانخفض سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة من ١٢,٢٥٪ إلى ٨,٢٥٪ – للمساعدة على دعم النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط في الأسواق المالية المحلية. وأطلق البنك كذلك عدة مبادرات لتخفيف الضغوط على المقترضين وضمان توافر السيولة للقطاعات الأشد تأثرا، منها زيادة إمكانات الحصول على ائتمان بأسعار فائدة تفضيلية وتأجيل سداد الاستحقاقات الائتمانية القائمة لمدة ستة أشهر. وكانت هذه التدابير الاستثنائية على مستوى القطاع المالي مهمة لضمان سلاسة تدفق الائتمان في الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد-١٩.

وتركز مصر على استخدام البحوث القائمة على الأدلة لتوجيه السياسات. ويتم استثمار جهود وموارد كبيرة في تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات وتعزيز جودتها. وتدعم الدولة المصرية البحوث الكمية التي لها آثار سياسية واضحة المعالم، مثل بحوث الفقر والدخل والتي أدت لخفض الفقر لأول مرة منذ ٢٠ عاما في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٩,٧٪ مقارنة بـ ٣٢,٥٪ في عام ٢٠١٨.

تمكنت الدولة من الحد من تأثيرات وتداعيات جائحة كوفيد -١٩ بفضل الجهد والموارد السابق تخصيصها لقطاعات الصحة والتعليم، وبرامج الحماية الاجتماعية، والإصلاح الاقتصادي السابق على الأزمة. وتوسعت الدولة في الإنفاق على المجالات الأكثر أولوية وارتباطا باحتياجات المواطنين ولا سيما الفئات الأقل دخلا منهم في مجالات الصحة والتعليم والإسكان اللائق وبرامج الحماية الاجتماعية.

وقد أقرت الحكومة في شهر فبراير من عام ٢٠٢٤ حزمة جديدة للحماية الاجتماعية العاجلة، وتعد الحزمة السادسة خلال عامين بقيمة ١٨٠ مليار جنيه، وذلك اعتباراً من شهر مارس، للتخفيف عن كاهل المواطنين، والسعي الدائم لاحتواء أكبر قدر من تداعيات الأزمات والتحديات الاقتصادية العالمية، والتقليل من حدة تأثيراتها الداخلية، تغطى الحزمة قطاعات الصحة والتعليم، وأصحاب المعاشات، من خلال رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪، ليصل إلى ٦ آلاف جنيه شهرياً، وزيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيهاً شهرياً بحسب الدرجة الوظيفية، وكذا تخصيص ١٥ مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتخصيص ٦ مليارات جنيه لتعيين ١٢٠ ألفاً من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى .

كما شملت الحزمة الاجتماعية إقرار ١٥٪ زيادة في المعاشات لـ ١٣ مليون مواطن، بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه، و١٥٪ زيادة في معاشات "تكافل وكرامة" بتكلفة ٥,٥ مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام ٥٥٪ من قيمة المعاش، على أن يتم تخصيص ٤١ مليار جنيه لمعاشات "تكافل وكرامة" في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

فضلا عن اتخاذ ما يلزم من خطوات وإجراءات من شأنها أن تسهم في توفير السلع بالكميات والاسعار المناسبة، وكذا جهود ضبط الأسواق، تلبية لاحتياجات ومتطلبات المواطنين.

تعمل الحكومة على تحقيق الحماية الاجتماعية والقضاء علي الفقر وذلك من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر ضعفا والأسر الأولى بالرعاية لتحقيق مستوى أفضل لحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتخفيف الأعباء عن كاهلهم، حيث يأتى التعامل مع البرامج الاجتماعية التى تطلقها الحكومة ضمن أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

البعد الثاني : القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية للحد من / القضاء على الفقر بين النساء

تتضمن خطط التنمية المستدامة قصيرة المدى المتابعة عدد من البرامج والمبادرات المعنية بالتنمية المكانية، وتحقيق التكامُل بين الجهود التنموية في الريف والحضر، وسد الفجوات التنموية بين المناطق المُختلفة، وفي مجال التخطيط المستجيب للمساواة بين الجنسين، بما يُحقّق المساواة وتكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية، وخدمة القضايا ذات الأولوية للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.

١) دعم السلع التموينية

- يتم دعم رغيف العيش والسلع التموينية الأساسية بنسبة ٦٠,٥٪ من إجمالي قيمة الدعم المقدم من الدولة بتكلفة ٩٠ مليار جنية في موازنة العام المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) مقابل ٨٧,٢ مليار جنيه فى موازنة العام السابق بزيادة ٢,٨ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٢٪.
- بلغ أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٦ مليون فرد (بمبلغ ٥٠ جنيها شهريا لعدد اربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً). وتصل تكلفة دعم رغيف الخبز إلى ٤٨,٩ مليار جنيه من إجمالي تكلفة دعم السلع التموينية، ومع تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية تم زيادة (١٠٠) جنيه على بطاقة التموين المسجل عليها أسرة واحدة وزيادة (٢٠٠) جنيه للبطاقة التي تشتمل على أسرتين أو ثلاث أسر، بينما البطاقات التي تتضمن أكثر من ثلاث أسر سيتم إضافة

(٣٠٠) جنيـة لهـا، وذلـك بإجمـالي أكثـر مـن ٣٧ مليـون مـواطن مسـتفيد مسـجلين علـى تلـك البطاقـات بتكلفـة تقـدر بنحـو ٨٢٣ مليون جنيه شهريا.

٢) برنامج التحويلات النقدية تكافل وكرامة للأسر للفئات الأولى بالرعاية[٤]

- بـدأ بـرنامج تكافـل وكرامـة عـام ٢٠١٥ حيـث بلـغ عـدد المسـتفيدين منـه آنـذاك ٢/٥ مليـون أسـرة تضـم ٩,٣ مليـون فـرد، اسـتفاد ٨٦% مـنهم بـبرنامج تكافـل، و١٤٪ مـنهم مـن بـرنامج كرامـة بقيمـة ٦,٧ مليـار جنيـه لعـام (٢٠١٤/٢٠١٥). وارتفـع عـدد المسـتفيدين ليصـل إلى ٥,٣ مليـون أسـرة فقـيرة بمـا يشـمل ٢٠ مليـون فـرد تقريبـا، مـا بـين ٦٠٪ مسـتفيدين مـن "تكافـل"، ٤٠٪ مسـتفيدين مـن "كرامـة" وتم زيادة الـدعم النقـدي المقـدم في إطـار هـذا الـبرنامج بنسـبه ٣٥٪ حـتى أكتـوبر ٢٠٢٣. كمـا وجـه رئـيس الجمهورية بعد تصاعد الأزمة الروسية بزيادة عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج.

٣) المبادرة القومية لتطوير قرى الريف المصري (حياة كريمة) [٥]

- مبادرة أطلقها رئيس الجمهورية في يناير عام ٢٠١٩، لتحسين جودة حياة المواطنين المصريين من خلال نهج شامل يستهدف تطوير البنية التحتية لـ 3185 قرية في 21 محافظة، استفادت 46% من النساء من هذه المبادرة .ومن بين الفئات المستهدفة الأسر التي تعولها نساء، و المطلقات والنساء الأكثر احتياجا .تستند المحاور الرئيسة للمبادرة المتعلقة بالمرأة إلى التدريب والتوظيف من خلال المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التدخلات الاجتماعية والتنمية البشرية التي تشمل بناء وتأهيل قدرات السيدات / الافراد ومبادرات التوعية للحد من معدلات الفقر والبطالة متعددة الأبعاد.
- وقـد قـام جهـاز تنميـة المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة بالمشـاركة في مبـادرة "حيـاة كريمـة". حيـث يـترأس الاعمـال "لجنـة التنميـة الاقتصـادية وتـوفير فـرص العمـل، ويتمثـل إنجـاز الجهـاز في اطـار المبـادرة مـا يلـي: (بلـغ حجـم التمويـل ٢,١٢٦ مليـار جنيـه لتمويـل ٨٠,٥٣٢ ألـف مشـروع صـغير ومتنـامي بالقـري المسـتهدفة وفـرت حـوالي ١٤١,٧ ألـف فرصـة عمـل)، ومقسـمة إلى ٤٥٨,١ مليـون جنيه لتمويل ٥,٦ ألف مشروع صغير بجانب ١,٧ مليار جنيه لتمويل ٧٥ ألف مشروع متناهي الصغر.

٤) "المشروع القومي لتنمية الأسرة "

تم إطلاقـه رسميًـا في فبرايـر ٢٠٢٢ بحضـور السـيد الـرئيس عبـد الفتـاح السيسـي.شملت المحـاور الرئيسـة للمشـروع : الرقمنـة ورفـع الـوعي الثقـافي والتعلـيم، ،تقـديم الخـدمات (خـدمات الصـحة الإنجابيـة) التمكـين الاقتصـادي مـع تطبيـق نظـام التشـريعات والحـوافز الماليـة. وللمشـروع أهـداف كميـة واضـحة يـتم تحقيقهـا خـلال السـنوات الـثلاث الأولى، وتم تشـكيل لجنـة وزاريـة لتنسـيق الجهـود الحكوميـة ومتابعـة الأهـداف المرجوة.تضـم المجلـس القـومي للمـرأة لضـمان تنفيـذ المكـونات النسـائية بنجـاح ضـمن المشـروع. ويعـد تمكـين المـرأة مكـونًا مهمًـا في مشـروع التنميـة القوميـة. حيـث تعتـبر النسـاء المحـرك الرئيسـي والمسـتفيد مـن التمكـين الاقتصـادي والثقافـة والتوعية والرقمنة وتقديم الخدمات. ينفذ المجلس القومي للمرأة البرامج التالية ضمن المشروع القومي لتنمية الأسرة:

- بطاقات الرقم القومي.
- الشـمول المـالي للمـرأة (بـرامج التوعيـة الماليـة بمسـتوى اساسـيين ومتقـدم) بالاضـافة الى تقـديم خـدمات مصـرفية تصـرف مجاناً للسـيدات لتشجيعهم على استخدام ادوات الشمول المالى.
- مجموعات الادخار والاقراض الرقمي.
- ريادة الأعمال والمشاريع الخضراء.

[٤] وزارة التضامن الإجتماعي تفاصيل البرنامج(moss.gov.eg)
[٥] حـيـــاة كريـــمـة(presidency.eg)

- إنشاء "مشاغل" لتدريب وإنتاج النساء.
- جلسات لتوعية "دوار" للنساء عن طريق قيادات دينية مدربة.
- الإرشاد الأسري وبرامج الوالدين.
- تمكين الفتيات بما في ذلك برامج نورة ودوي تحت رعاية سيدة مصر الأولى.

٥) برنامج دعم الاسكان الاجتماعي

- تبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة (٢٠٢٢/٢٠٢٣) نحو ٥ مليارات و٢٠ مليون جنيه هو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم محدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج. ويستهدف البرنامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية. كما تم إضافة مبلغ ٢ مليار و٧٥ مليون جنيه من اعتمادات الباب الثامن الخاص بسداد القروض ، تمثل قيمة المبالغ الممولة من القرض الممنوح لصندوق الإسكان الاجتماعي ليصبح إجمالي المبلغ المدرج للإسكان الاجتماعي بالموازنة للدعم النقدي ودعم المرافق نحو ٧ مليارات و٧٨٠ مليون جنيه.

٦) تجهيز الوحدات السكنية

- تم تجهيز ١٦,٠٥٦ وحدة سكنية بتكلفة إجمالية قدرها ٦٢٤ مليون جنيه بمناطق الاسكان البديل (الأسمرات ٣ / أهالينا/ روضة السيدة/ المحروسة –١/المحروسة –٢ /منطقة معاً)، وجاري تأثيث ١٧,٤٠٠ وحدة سكنية حتى نهاية عام ٢٠٢٢، وذلك في مناطق مطورة جديدة تشمل (أرض الخيالة/حدائق أكتوبر/ زهور ١٥ مايو/روضه العبور/قرية الديسمى/ مساكن عمال دريسة السكة الحديد/ مشروع أرض الإنتاج مصنع ١٨)، بتكلفة تقديرية ٧٥٠ مليون جنيه.

٧) دعم التامين الصحي لغير القادرين

- تقوم الدولة بدعم التامين الصحي الشامل لغير القادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستفيدين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين بتكلفة قدرها ٨٦٤ مليون جنيه للعام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). كما تقوم الدولة بدعم التامين الصحى لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي بتكلفة ٢٠٠ مليون جنيه، وذلك في ضوء ما تضمنته الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الاخيرة لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات

- ٨٦ ٪ من النساء المسنات مستفيدات من دعم الخبز في ٢٠٢٤.
- ١٤٪ من النساء يتلقين دعم "كرامة" من إجمالي الدعم النقدي في ٢٠٢٤، بتكلفة سنوية ٧ مليارات جنيه.
- تخصيص ٥١ مؤسسة رعاية اجتماعية في ٢٠٢٤ للمشردين من البالغين والنساء والرجال.
- ١٧٤ مأوى مخصصًا للمسنين في ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٥٤ مأوى في عام ٢٠٢٠.
- في ٢٠٢٢، تم زيادة قيمة المعاشات التي تصرف سنويا إلى ٢٩٥ مليار جنيه، مقارنة بإجمالي ٨٦,٥ مليار جنيه في ٢٠١٤، مع وصول عدد المستفيدين والمستحقين للمعاشات إلى ١٠,٧ مليون، مقارنة بـ ٨,٧ مليون لنفس الفترة. وتحصل ٦ ملايين سيدة على معاش تأميني، و٣ ملايين سيدة مؤمن عليها، بالإضافة إلى توفير ٤,٩ مليار جنيه سنويا لدعم ربات الأسر بإجمالي ٧٣٦ ألف سيدة.

- بلغ إجمالي عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية في المرحلة الأولى من المشروع القومي لتنمية الريف المصري "مبادرة حياة كريمة" ١٨٦,٥٢٥ أسرة بما يشمل مليون مواطن تقريبًا، وشملت الخدمات المقدمة إلى الأسر ٨,٤ ألف وصلة مياه شرب، و٧,٢٠٠ وصلة صرف صحي، و١١,٥١٩ تركيب سقف، و١٠,٣٥٧ منزل تم رفع كفاءته. وفي بداية عام ٢٠٢٣ تم إطلاق المرحلة الثانية من المشروع على مستوى ٥٢ مركز يضم أكثر من ١٦٠٠ قرية لخدمة عشرين مليون مواطن، وبتكلفة تتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليار جنيه وذلك من إجمالي تريليون جنيه مخصصة لتنفيذ المبادرة بمراحلها الثلاثة.

- زاد البند المخصص للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ٥٢٩,٧ مليار جنيها (٤,٥٪ من إجمالي الناتج القومي الحالي) في السنة المالية ٢٠٢٣– ٢٠٢٤، مقابل نحو ٤٢٨,٥ مليار جنيه (٤,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بزيادة قدرها نحو ١٠١,٢ مليار جنيه بنسبة قدرها ٢٣,٦٪، حيث سيتم زيادة المبلغ المقدر لكل بند من بنود الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ومن أهمها زيادة دعم المواد البترولية ليصل الى مبلغ ١١٩,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٥٣,١٪ عن التقديرات المتوقعة بموازنة العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وزيادة دعم السلع التموينية ليصل إلى ١٢٧,٧ مليار جنيه، ذلك بالإضافة إلى زيادة المخصص للتأمين الصحي والأدوية ليصل إلى مبلغ ٦ مليار جنيه بنسبة زيادة ٩٣,٥٪ عن التقديرات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وزيادة دعم الإسكان الاجتماعي ليصل إلى ١٠,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر بنحو ٩٢,٧٪، كما تم زيادة المخصص لمعاش الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة ليصل الى ٣١ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٨,٦%.

- بلغت نسبة التغطية الحالية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية حوالي ٩٨,٧ % (١٠٠ % على مستوى الحضر – ٩٧,٤٪ على مستوى الريف) . وتم خلال العامين الماضيين تنفيذ ٧٥ مشروع مياه شرب بطاقة ١٧٤٧ ألف متر مكعب في اليوم بطول شبكات ١٢٠٠ كيلو متر. كما بلغت نسبة التغطية الحالية لمياه الصرف الصحي في المدن ٩٦٪ (وكانت ٧٩,٢٪ في عام ٢٠١٤)، وفي القرى ٣٨٪ (وكانت ١٢٪ في عام ٢٠١٤).

- قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهيه الصغر بمد خطوط مياه الشرب للمناطق المحرومة بإجمالي طول حوالي ٢٦,٣٢ كم، وإحلال وتجديد خطوط مياه الشرب بإجمالي طول حوالي ١٨,٨ كم، ذلك فضلا عن مد خطوط انحدار للصرف الصحي بإجمالي طول ٣,١٥ كم، وإحلال وتجديد خطوط انحدار بإجمالي طول حوالي ٨,٩ كم، وتأهيل ترع بإجمالي طول حوالي ٩,٨ كم.

الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات

- صدور القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٢، بإنشاء وتنظيم المجلس الصحي المصري الذي يهدف إلى تنظيم مجالات الصحة في نواحي التعليم ما بعد الجامعي، والتدريب التخصصي، والتأهيل، وتطوير المستوى العلمي والسريري للأطباء، والعاملين في مختلف التخصصات الصحية، وأيضًا للخريجين من الكليات الطبية والصحية.

- استجابة لطلب المجلس القومي للمرأة وفي إطار الاحتفالات السنوية بالمرأة المصرية، أُطلقت المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية تحت شعار "الست المصرية هي صحة مصر" استهدفت الكشف المبكر عن الأورام «سرطان الثدي»، بالإضافة إلى الكشف عن الأمراض غير السارية (السكر والضغط والسمنة)، وأمراض القلب وهشاشة العظام لعدد ٤٧,٧ مليون سيدة من جميع محافظات الجمهورية وأدت إلى ٦٠٪ انخفاض في اكتشاف المرض في مراحل متأخرة (المرحلة الرابعة).

- أطلقت وزارة الصحة ضمن مبادرة "حياة كريمة"، نحو ألف قافلة طبية مجانية بجميع محافظات الجمهورية، ولا سيما في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات الصحية والقرى الأكثر احتياجًا، وقد تضمنت القوافل إجراء تحاليل دم وطفيليات وأشعة، وعقد ندوات تثقيف صحي، لرفع الوعي الصحي لدى المواطنين، وتحويل آلاف الحالات للمستشفيات لاستصدار قرارات علاج من المجالس الطبية المتخصصة، وإجراء الجراحات اللازمة على نفقة الدولة، واستهدفت القوافل الطبية المشار إليها التيسير على كبار

السن، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة لتلقي الخدمات الطبية، وقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في مجال الصحة: بترميم وصيانة (٨) وحدات منها ٢ وحدة صحية و٦ وحدات بيطرية، وبلغ عدد الأسر المستفيدة من الخدمات الصحية ٣٨,٨٩٥ أسرة، وتم تنفيذ عدد ٦,٣ مليون زيارة منزلية، وعدد الحالات التي تم رعايتها طبيا ٢٤٥,٧٧٤، وتم تنفيذ ٥٣٦ قافلة طبية استفاد منها حوالي ٦٩ ألف حالة.

- تم إطلاق منظومة التأمين الصحي الشامل الجديدة بشكل رسمي من محافظة بورسعيد في نوفمبر ٢٠١٩، وهي تعد نقلة نوعية للمنظومة الصحية في مصر، وتهدف إلى توفير التغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية المتكاملة لـ ١٠٠ مليون مصري تحت مظلة تأمينية موحدة. وفي فبراير ٢٠٢١ تم إطلاق منظومة التأمين الصحي الشامل بباقي المحافظات الست التي تشملهم المرحلة الأولى وهي: الإسماعيلية، والسويس، والأقصر، وأسوان، وجنوب سيناء، حيث بلغ إجمالي عدد المواطنين الذين تم تسجيلهم بهذه المحافظات خمسة ملايين و١٥٠ ألف مواطن، وتم إجراء الفحص الطبي الشامل لأكثر من ٣ مليون مواطن بهذه المحافظات، وتقديم ١٥ مليون خدمة طبية وعلاجية من خلال ١٥٦ منشأة طبية، و٧,٨ مليون خدمة طب أسرة، وإجراء ٢٢٣ ألف عملية ، وقد استفادت ٢,٢ مليون امرأة من نظام التأمين الصحي الشامل منذ إطلاقه، بنسبة ٤٩,٤ ٪ من اجمالي المستفيدين.

- تقدم وزارة الصحة خدمات آمنة وفعالة ومناسبة التكلفة للسيدات في سن الإنجاب (من سن ١٥ إلى ٤٩)، وتشمل تقديم وسائل منع الحمل والمشورة الخاصة بها، وتقييم وعلاج حالات الأمراض المنقولة جنسياً، وعلاج المضاعفات الجانبية التي قد تنتج عن استخدام تلك الوسائل، ورفع وعي المجتمع تجاه قضايا الصحة الإنجابية، وتوفير مجموعة متنوعة من وسائل منع الحمل للسيدات بأسعار مدعومة من الدولة أو بالمجان. كما قامت الوزارة بتوسيع نطاق إتاحة الخدمة وتوفير طبيب زائر للوحدات والأماكن الخالية من الأطباء بمعدل ١٤ ألف زيارة سنويا وبتمويل من خلال مشروع تطوير الرعاية الصحية في مصر، وكذلك زيادة طلعات العيادات المتنقلة لتكون ٣٠ ألف طلعة في السنة موجهة للمناطق البعيدة عن تقديم الخدمة والنائية، وتم زيادة عدد العيادات التي تزودها بوسائل تنظيم.

- زادت مخصصات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من ٨٦٥ مليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٢٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ومخصصات المبادرة الرئاسية لصحة المرأة من ١٣٥ مليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٢٠٢ مليون جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ومخصصات المبادرة الرئاسية للمستشفيات النموذجية من ٥٠٣ مليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٦٠٣ مليون جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ومخصصات المبادرة الرئاسية للاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما من ١٣٥ مليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٢٠١ مليون جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢. كما زادت مخصصات المبادرة الرئاسية للكشف المبكر عن ضعاف السمع لحديثي الولادة من ٦٧ مليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ١٣٤ مليون جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ومخصصات المبادرة الرئاسية لاكتشاف وعلاج الفشل الكلوي من ٦٧ مليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ١٣٤ مليون جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

- واصلت وزارة الصحة والسكان جهودها في تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، فضمن العمل من خلال المبادرات الرئاسية لتحسين الصحة العامة، والتي بلغ عددها ١٤ مبادرة رئاسية في كافة التخصصات الطبية، تم تقديم ١٣٢ مليون خدمة طبية لـ ٩٣ مليون مستفيد بتكلفة ٣٢ مليار و٢٠٠ مليون جنيه. وقد أشارت المؤشرات الصحية والمردود من تنفيذ المبادرات الرئاسية لتحسين الصحة العامة إلى انخفاض معدل انتشار الأنيميا بنسبة ٢٥٪ بين عامي ٢٠٢٢/٢٠١٩، فضلاً عن زيادة معدل اكتشاف سرطان الثدي لدى السيدات في المراحل المبكرة للمرض بنسبة ٧٠ %.

- في مجال الصحة الإنجابية، يعمل المجلس القومي للسكان على تنفيذ برنامج يعمل على إدراج مواد أكاديمية ثابتة على مدار أعوام الدراسة المدرسية والجامعية والتي تتعلق بالصحة الإنجابية ومبادئ تنظيم الأسرة والسكان لإنشاء مسار أكاديمي ثابت يعمل على توعية الطلاب والأجيال الجديدة بأهمية تلك القضية.

- دعم المجلس القومي للمرأة رحلة مؤسسة بهية لافتتاح مستشفى بهية لسرطان الثدي بفرعها الجديد بمدينة الشيخ زايد.

الاجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل

- الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم والتعليم الفني (٢٠٢٤-٢٠٢٩) تستهدف رسم خارطة طريق بما يعظم الاستفادة من جميع مقومات وموارد الدولة متمثلة في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، وهي خطة مستقبلية لمواجهة التحديات المستمرة من خلال رؤية واضحة للإصلاح ووضع محاور أساسية وأولويات محددة، كما تظهر الخطة أجندة إصلاح التعليم الوطنية "مشروع اصلاح التعليم المصرى"، بجانب مواكبة التطورات العالمية ودمج المواثيق الدولية بالإضافة إلى الربط والتكامل مع التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووصول الجميع إلى تعليم وتدريب عالى الجودة، وتوفير المهارات اللازمة لمستقبل مستدام .

- تعتمد الاستراتيجية على تحديد عدد "المحاور" مع طرح عدد من "الأولويات" كمتطلبات ضرورية لآليات التنفيذ تتواكب مع خطة الدولة الاستراتيجية للتنمية المستدامة المحدثة : رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق)، والأجندة الأممية أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والأجندة الأفريقية أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، والسياق القومي في جملة الحقوق التي كفلها الدستور المصري لجميع المواطنين في التعليم ، كما انها تتبنى مبدأ التخطيط بالمشاركة مع جميع كيانات الوزارة والمعلمين والطلاب وشركاء التنمية، وأن تكون متسقة ومتكاملة مع الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية، وأن يكون الطالب محور العملية التعليمية من خلال تعليم عالى الجودة وفقا للمعايير العالمية، وتحقيق العدالة بإتاحة التعليم فى المناطق النائية والمهمشة والمستجيبة للادوار المجتمعية ، وتحقيق الاستدامة والتحول نحو التعليم الاخضر والذكي والإبداع والابتكار .

- تم إنشاء عدد من المدارس المجتمعية بالأماكن الأكثر احتياجًا، وذلك من خلال إنشاء عدد ٢٠٠ مدرسة مجتمعية، حيث بلغ عدد المدارس ٤٩٤٣ مدرسة مجتمعية وتستوعب ١٣٩٧٧٢ طفلًا وطفلة، فضلًا عن إنشاء مدارس للتكنولوجيا التطبيقية في مجالات الصناعات الغذائية، وصناعة الأدوية، وصناعة الأخشاب والأثاث، وصناعة مواد البناء، والصناعات الميكانيكية والكهربائية.

- أهم مبادرات وزارة التربية والتعليم والمبادرات الرئاسية التى تعمل على تطوير التعليم في الخطة الاستراتيجية الخمسية : مشروع إصلاح التعليم المصرى (المناهج – البنية التكنولوجية – طرق التقويم والامتحانات – المنصات التعليمية)، والمدارس المتميزة لمتوسطى الدخل (اليابانية – الدولية الحكومية – النيل – STEM) ، وربط التعليم الفنى بسوق العمل، فضلا عن طرح تخصصات جديدة في مدارس التكنولوجيا التطبيقية وفقا للخريطة الاستثمارية للدولة والتوزيع الجغرافي، بالإضافة إلى مبادرة تكافل وكرامة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، والمبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لإنشاء فصول دراسية، حيث تم إنشاء عدد (٢٦٧٦) فصل عام ٢٠/٢٠٢١ و (٢٦٠٥) فصل عام ٢٠٢٢ /٢١ ، و (١١٣٧) فصل عام٢٢/٢٠٢٣ .

- شراكة بين المجلس القومي للمرأة وبنك الإسكندرية ومؤسسة غبور للتنمية في إطلاق مبادرة "غالية" لتمكين الفتيات للعمل بقطاع صيانة السيارات من خلال الالتحاق بمدارس غبور للتكنولوجيا التطبيقية التي تم إنشاءها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإتاحة فرص ريادة الأعمال لعدد من الطالبات المتفوقات، وتوفير منح تدريبية معتمدة لهن في ألمانيا.

- إطلاق مشروع "نساء مصريات: رائدات المستقبل" من خلال الشراكة بين مؤسسة ساويرس للتنمية المجتمعية والسفارة الفرنسية وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة (UN Women). ومن خلال المشروع أتمت عدد ٤٥٠ فتاة من قاطني الأحياء الفقيرة بالقاهرة تدريبا حول المهارات الحياتية والتنمية الإدارية ومهارات التوظيف. كما عمل المشروع على توفير فرص للسيدات

للالتحاق بالعمل في شركات فرنسية ودولية عاملة في مصر، أو شركات تابعة للشركات الدولية مثل لوريال، لافارج، كريدى أجريكول، أكور، سان جوبان وغيرها.

- شراكة بين المجلس القومي للمرأة ومؤسسة شباب القادة في تنفيذ برنامج "هي تقود She Leads "لتأهيل طالبات التعليم الفني للقيادة؛ وهو البرنامج الأول من نوعه لدعم طالبات التعليم الفني بتدريبهن وتأهيليهن لتنفيذ مشروعات ترتبط بمجال تخصصهن بعد التخرج. استفادت من البرنامج ما يزيد عن ٤,٨٠٠ فتاة تم توعيتهن في ٨ مدراس بـ ٥ محافظات؛ وبعد انتهاء التدريبات تقدمت المتدربات بمشروعات تخرج، وتم منح المشروعات الفائزة دعم مادي لما يقرب من ٣,٥ مليون جنيه لتطوير تلك المشروعات .

- وشراكة ايضا بين المجلس القومي للمرأة ووزارات التعليم العالي والبحث العلمية ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين في الخارج، والصحة، والتضامن الاجتماعي ومؤسسة شباب القادة في اطلاق أول منصة طلابية[٦] Leaders League تجمع الأنشطة الطلابية من كل الجامعات على مستوى الجمهورية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية مصر ٢٠٣٠، استفاد منها ما يقرب من ٣٦٣ الف طالب/ة من جميع المحافظات وتم تقديم دعم مادي لما يزيد عن مليار جنية مصري لتلك الأنشطة.

- مبادرة "قدوة تك" ، لتمكين المرأة المصرية من استخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة فى تطوير مشروعها والوصول إلى الأسواق المستهدفة، كذلك المساهمة في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفتيات والنساء في محافظات مصر، خاصة المناطق البعيدة والنائية والمهمشة، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع الاهتمام بتمثيل السيدات من قطاع الاقتصاد غير الرسمي بقطاع الصناعات الحرفية والزراعية، وتحفيزهن على ريادة الأعمال وتعزيز قدراتهن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المالية الرقمية ، وقدمت مبادرة "قدوة.تك" الدعم الرقمي لأكثر من ١١ ألف سيدة ورائدة أعمال، من خلال تخريج ٥٥ مجموعة تدريبية من كافة المحافظات فى المجالات الحرفية والخدمية ببناء مهاراتهن فى التسويق الرقمى باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى عقد أكثر من ٧٠ جلسة استشارية وندوة توعية فى موضوعات داعمة للتجارة الإلكترونية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنتاج المحتوى الرقمي المرئي والحلول الرقمية المتطورة، كما تم رفع الوعى الرقمى بقضايا التنمية المستدامة للسيدات الحرفيات ورائدات المعرفة ممن قمن بنقل خبراتهن إلى أكثر من ٣٠٠٠ سيدة فى مجتمعاتهن المحلية بالمحافظات المختلفة.

الإجراءات التي اتخذتها دولتك لضمان ان يكون التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-١٩ موجها نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث الفقر او التوظيف او الحماية الاجتماعية او التعليم او الصحة التي تسببت الجائحة في تفاقمها

- قدمت الحكومة بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية تعويضات للمتضررين من الأزمات والكوارث تمثلت في تقديم الدعم النقدي والغذائي والعلاجي للأسر المتضررة من جائحة كوفيد-١٩، استفاد منه ٢١ مليون فرد بقيمة ٥ مليار و٤٠٠ مليون جنيه. كما قدمت منحًا للعمالة غير المنتظمة بقيمة ٥٠٠ جنيه شهريًا على خلفية الأزمة، إضافة إلى قيام صندوق إعانات الطوارئ للعمال بصرف أجور العمال الذين توقفت أجورهم تأثرًا بالجائحة. وأنشأت الحكومة صندوق لدعم العمالة غير المنتظمة ضد المخاطر المختلفة يهدف إلى صرف منحة لهم خلال فترة انقطاع الدخل "إعانة لتعويض الدخل" نتيجة لظروف اقتصادية طارئة أو أوبئة، ومعالجة قصور عدم تغطية العمالة غير المنتظمة وصغار أصحاب الأعمال بتأمين البطالة. وقدم الهلال الأحمر المصري العديد من

[٦] https://ylf-eg.org/leaders-league/

الخدمات في النكبات الإقليمية والدولية بتكلفة تصل إلى ٢٩٠ مليون جنيه، كما تم تمويل مساعدات لإجمالي ٢٢٨ ألف و٧١٥ أسرة متضررة من أزمات وكوارث فردية وعامة بقيمة ٩٤٢ مليون جنيه.

- أصدر المجلس القومي للمرأة (كأول حكومة على مستوى العالم) ورقة برامج وسياسات مقترحة بشأن خطة مصر للاستجابة السريعة للاحتياجات الخاصة للمرأة، أعقبها خمس تقارير لرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة[٧] **Women Policy Tracker**، غطت الفترة من مارس ٢٠٢٠ الى يناير ٢٠٢١، وقد رصدت التقارير اتخاذ الدولة عدد (١٦٥) إجراء وتدبير داعم للمرأة خلال فترة الرصد بإجمالي مستفيدين ما يزيد عن ٣ مليون و ٤٠٠ ألف فرد. ويذكر أن مكتب شكاوى المرأة استقبل استفسارات وطلبات احتياجات أساسية واجتماعية نتيجة لتداعيات الفيروس بلغ عددها إلى {٣٤,٠٠٠}، تم التعامل معها جميعا وتقديم الإعانات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

- كما تعاون المجلس القومي للمرأة مع وزارة الخارجية في قيادة تحرك دولي في الأمم المتحدة من أجل تخفيف التداعيات الاجتماعية لانتشار الجائحة على الفئات الأكثر تضررا لاسيما النساء والفتيات؛ اعتمدت اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان مشروع القرار المصري غير المسبوق حول حماية حقوق المرأة والفتاة من تداعيات كورونا المستجد في نوفمبر ٢٠٢٠ ، وانضم لقائمة رعاة القرار ١٩ دولة عربية و ٦٠ دولة حول العالم.

- أطلق المجلس حملتين للتوعية بسبل الوقاية خلال الجائحة ، الأولى: حملة تفاعلية على الأرض استفاد منها {٣,٣٩٧,٦٣٩} فرد على مستوى ١٠٦٨ قرية / ٩٩ مركز بكافة المحافظات؛ والثانية: حملات توعية الكترونية على صفحات التواصل الاجتماعي للمجلس شارك بها مجموعة من أفراد المجتمع والشخصيات العامة وأطباء متخصصين لتقديم الدعم النفسي والصحي، تضمنت العديد من الرسائل والإرشادات لتقليل التوتر، والتواصل مع الآخرين والحياة الإيجابية، وكيفية تعزيز المناعة النفسية في ظل جائحة كورونا {حققت وصول توعوي إلى ما يزيد عن ٦,٦٠٠,٠٠٠ مشاهدة}. وبالتزامن مع إطلاق لقاح الفيروس تم تنفيذ حملة تفاعلية على الأرض بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان للتوعية بأهمية تلقيه، استفاد منها ١,٥٧٢,٦٦٧ فرد. كما أُطلقت على مواقع التواصل الاجتماعي ومحطات الإذاعة المختلفة (على رأسهم إذاعة القرآن الكريم) حملة إعلامية موسعة بعنوان "التطعيم حماية ليكي ولأسرتك" تضمنت ٧ تنويهات إذاعية، ومجموعة من مقاطع الفيديو حققت ٤٤٥,٠٠٠ مشاهدة .

- أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٦٥٩ لسنة ٢٠٢٠ بإعادة تشكيل المجلس القومي للأجور لتحديد مجالات اختصاصه وضم في عضويته المجلس القومي للمرأة، وذلك ضمن خطة لتضمين سياسات تراعي منظور المساواة بين الجنسين وتعزيز المساواة بين الجنسين واحتياجات المرأة، خاصة في ظل التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).

البعد الثالث : التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

في السنوات الخمس الماضية اي اشكال العنف ضد النساء والفتيات وفي اي سياقات او مواضيع محددة قد اعطتها دولتك الأولوية للعمل

١) مناهضة العنف السيبراني ضد النساء والفتيات

في السنوات الأخيرة أصبحت التهديدات والمخاطر التي تواجهها الفتيات والنساء في الفضاء الالكتروني شديدة الخطورة وتمثل أحد أنواع العنف الذي يجب التكاتف من أجل القضاء عليه، وفي هذا الصدد ينفذ المجلس القومى للمرأة ممثلاً فى مكتب شكاوى المرأة وفروعه بالمحافظات فعاليات توعية حقوقية للسيدات بأهمية الحماية والوقاية من العنف والابتزاز الالكتروني وكيفية التصدي له، والتشريعات ذات الصلة. كما ناقش منتدى المجلس القومى للمرأة للمنظمات الأهلية طرق رفع الوعي لتجنب

[٧] ملفات الكورونا(ncw.gov.eg)

الوقوع في هذه القضية، وبحث آليات الإبلاغ والحفاظ على الأدلة من خلال ندوة أقيمت لمنظمات المجتمع المدني بعنوان "الابتزاز الالكتروني ومناهضة العنف ضد المرأة".

وقد تمثلت جهود المجلس في التالى :-

- عقد اجتماعات مع ممثلي إدارة فيس بوك لوضع سياسات لحماية المرأة من العنف الالكتروني وسبل الاستخدام الأمن على منصات التواصل الاجتماعي، لاسيما منصة ميتا (فيسبوك) ، تحت عنوان حملة "موارد سلامة المرأة" عام ٢٠٢٠ بهدف نشر الوعي حول سبل حماية المرأة من العنف الالكتروني من خلال أدوات الحماية التي توفرها منصة فيسبوك لمنع الجرائم الالكترونية [عدد ٣٩ ألف متابع / ة].
- التعاون مع اليونيسيف لعقد مجموعات بؤرية مع الفتيات عن تأثير السوشيال ميديا عليهن واعداد مسودة ورقة سياسات تشمل توصيات لنموذج استجابة مبني على أفضل الممارسات الدولية ونموذج We Protect ، والمشاركة في القمة لحماية الاطفال على الانترنت بغرض التعرف على أفضل الممارسات الدولية للحماية على الانترنت ووضع دليل استرشادي للحماية عبر الانترنت.
- عقد اجتماعات مع منصة جوجل لمناقشة سبل الاستخدام الأمن للمرأة والفتاة لمنصة جوجل ويوتيوب.
- شراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ دورات تدريب مدرب بعنوان "المواطنة الرقمية والابتزاز الالكتروني" لعدد ١١٦ عضو/ة من أعضاء الفروع والرائدات المجتمعيات بمحافظات أسيوط والقاهرة والمنيا، ضم التدريب موضوعات متخصصة في مجال محو الأمية الرقمية، الحقوق والهوية الرقمية، والأمن السيبراني، ويعد هذا التدريب تمهيدا لنقل رسائله وأهدافه للسيدات والفتيات بالمجتمعات المحلية.

٢) مناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة

- تم إعداد دراسة حول العنف ضد المرأة ذات الاعاقة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر هذا البحث الأول من نوعه في المنطقة العربية.
- اطلاق مبادرة "كوني منتجة" لتدريب وتأهيل فتيات من إعاقات مختلفة على بعض الحرف اليدوية وتنظيم معرض للمنتجات.
- إصدار مدونة سلوك التعامل مع المرأة ذات الإعاقة في نواحي الحياة المختلفة، وتستهدف المدونة مخاطبة ثلاث مستويات، الأولى للعاملين في الجهاز الإداري للدولة سواء في تعاملهم مع متلقي الخدمة أو زميلة عمل، والمستوى الثاني المرأة ذات الإعاقة مع الموظف مقدم الخدمة، والمستوى الثالث التعامل المجتمعي مع المرأة ذات الاعاقة.
- إطلاق مبادرة "حمايتك في قانونك" وخلالها قاد المجلس سلسلة اجتماعات مع ممثلي وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات وخبراء من منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة ذات الإعاقة بالإضافة إلى مجموعة من النساء ذوات الإعاقة والأمهات لأبناء من ذوي الإعاقة، للخروج برسائل توعوية مبسطه وواضحة عن أشكال العنف المختلفة التي تتعرض لها المرأة ذات الإعاقة، وعلى أثرها تم صياغة (١٨) رسالة، وادراجها في مطويات تضمنت مواد قانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وكافه القوانين الاخرى والعقوبات ذات الصلة.
- إطلاق مبادرة "يلا نحميها"في إطار حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة لتشجيع طلبة وطالبات المدارس للتعبير من خلال الرسم على كيفية مناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة، ومن خلالها نُفذت جدارية عُلقت عليها لوحات فنية لعدد ٤٠٠ طالبة وطالب من المدارس الإعدادية والثانوية من (١٠) محافظات هم [القاهرة – الجيزة – الإسكندرية – أسوان – المنوفية – البحر الأحمر– الإسماعيلية – سوهاج – المنيا – الدقهلية]. وأعلن المجلس أنه بصدد إصدار كتيب لتوثيق الرسومات وتوزيعه على جميع المدارس لتوعية الطلبة.

٣) القضاء على ختان الإناث

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث:

تم تشكيل أول لجنة وطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية في عام ٢٠١٩، وذلك قبل الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية، بعضوية جميع شركاء الدولة من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة الي مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية وذلك لمأسسة العمل بشكل مستدام للتصدي لهذه الجريمة وتمهيدًا للانتهاء من فترة الاستراتيجية. وتم اعداد محاور عمل للجنة والتي بُنيت على الترابط والتكامل الاستراتيجي لهذا الملف سوآءا مع الاستراتيجية الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية أو الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ أو الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان.

- صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (تغليظ عقوبة ختان الاناث) وتضمنت التعديلات تعديل نص كل من المادتين (٢٤٢ مكرراً ، ٢٤٢ مكرراً "أ") والذي يعد تعديل وتغليظ عقوبة تشويه الأعضاء التناسلية ومعاقبة من يجرى ختانًا لأنثى على النحو المذكور في القانون والذي يغطى التعريف الدولي لتشوية الأعضاء التناسلية حيث حذفت أي إشارة الى استخدام المبرر الطبي ،وعقوبات أكثر صرامة إذا أدى الفعل الى عاهة مستديمة أو وفاة الضحية و عقوبات مستقلة للأطباء ومزوالي مهنة التمريض ، وغلق المنشأة التى اجرى فيها الختان، ومعاقبة كل من طلب ختان انثى وتم ختانها بناء على طلبة ،وعقوبة كل من روج أو شجع أو دعا لارتكاب جريمة ختان الإناث وبذلك توسيع نطاق التأثيم ليشمل صور جديدة لتجريم كل أشكال التحريض أو التشجيع على ارتكاب الجريمة حتى لو لم يترتب على فعلة اثر.
- اطلاق الخطة الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، متضمنة أولويات محددة تمكن الجهات الفاعلة من تحقيق التقدم المنشود من أهمها (القضاء على تطبيب ختان الإناث، تغيير موقف المصريين من الختان، توفير خدمات الرعاية ودعم الناجيات، توفير البيانات للمتابعة والتقييم، تطوير الإطار المؤسسي للجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث).
- إصدار بيان مشترك "عدم التسامح مطلقا " لتطبيب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
- في عام ٢٠٢١ تم إطلاق نتائج" المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)" [٨]والذى كشف عن :

١. انخفاض معدل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بين النساء المتزوجات سابقًا إلى حوالي٨٦ % مقارنة بـ ٪ ٩٢٪ في عام ٢٠١٤.
٢. انخفضت نسبة الأمهات اللاتي يعتزمن إجراء ختان الإناث لبناتهن مستقبلا إلى١٣ % فقط، مقارنة بنحو٣٥٪ عام ٢٠١٤.
٣. انخفضت نسبة الإناث(٢٠-٢٩ سنة) اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة من ١٨ % في عام ٢٠١٤ الي ١٦,٩٪ في ٢٠٢١.
٤. وانخفض معدل الختان بين الفتيات في عمر (يوم -١٩ سنة) ليصل إلى ١٤٪ في عام ٢٠٢١ مقابل ٢١٪ في عام ٢٠١٤.

- وخلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ حتى منتصف أغسطس ٢٠٢٢، حققت النيابة العامة في عدد (٧٢) قضية ختان أنثى، صدر فيها (١٨) حكماً بالإدانة ولا تزال بعض القضايا قيد التحقيق.
- إطلاق مبادرة تحت عنوان "سفراء ضد الختان "وتشكيل لجنة تيسيريه للمبادرة تضم نخبة من القادة الدينيين من الأزهر والأوقاف والكنيسة المصرية بطوائفها الثلاثة والمتخصصين الاجتماعيين والصحيين المعنيين بقضية ختان الإناث، وتهدف إلى: (١) جمع الأدلة والأسانيد الشرعية واجتهاد الفقهاء ورصد الاتجاهات الإيجابية في الفتاوى الشرعية والردود الدينية على الأسئلة الشائعة عن الختان. (٢) صياغة مادة علمية حول الرأي الطبي عن مخاطر الختان على الصحة البدنية والنفسية. (٣) صياغة مادة قانونية تستعرض مجالات وأسباب تجريم الختان للخروج بدليل تدريبي شامل حول ما تم جمعه من المواد الشرعية والقانونية والطبية.

[٨] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(capmas.gov.eg)

- ولتعزيز الإطار المؤسسي وخطاب ديني مستنير للقضاء على ختان الاناث نسقت اللجنة لورش عمل استفاد منها ما يزيد عن ٢٠٠٠ من القادة الدينيين على مستوى المحافظات من الأوقاف والكنيسة للتعرف على مدى التطور المعرفي للقيادات الدينية في تناول قضية ختان الاناث بعد عامين من العمل مع المجلس.
- واصلت اللجنة أنشطتها بإقامة فعاليات تزامنا مع اليوم العالمي للقضاء على ختان الاناث (٦ فبراير)، وأيضا اليوم الوطني للقضاء على ختان الإناث "شهر بدور" لمناهضة ختان الإناث، وأطلقت مراحل جديدة من حملة احميها من الختان إضافة إلى أنشطة التواصل الاجتماعي ليرتفع عدد الاتصال التوعوي للحملة منذ العام ٢٠١٩ وحتى العام ٢٠٢٣ إلى ما يزيد من ١٠٨,٦ مليون اتصال متكرر للنساء والرجال ويسبق جميع الحملات ورش عمل تدريبية لتعزيز قدرات الرائدات المجتمعيات والقيادات الدينية حول رسائل الحملة ومهارات التواصل الفعال مع المستهدفين، وآليات طرق الأبواب ، استقبال شكاوى على الخط الساخن للمجلس القومي للمرأة وخط نجدة الطفل .

الإجراءات التي وضعتها الدولة على رأس الأولويات في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

- أصدرت وزارة الصحة " الدليل الطبي للتعامل مع ضحايا العنف القائم على النوع"، والذي تم تعميمه على جميع مستشفيات الجمهورية، ودُرِّب الأطباء والممارسون على استخدامه، وتقدم جهات إنفاذ القانون بالتنسيق مع وزارة الصحة والأمانة العامة للصحة النفسية، والمجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للطفولة، خدمات الرعاية النفسية والدعم المجتمعي اللاحق للنساء اللاتي تعرضن للعنف .

- أصدرت جامعة الأزهر" دليل موقف الإسلام من العنف ضد المرأة" كمرجع للدورات التدريبية للدعاة والداعيات يتناول مختلف ممارسات العنف ضد المرأة وموقف الشريعة الإسلامية منها، ووسائل مواجهتها والوقاية منها قبل وقوعها، ومعالجتها من منظور إنساني. كما أطلقت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وثائق مناهضة العنف ضد المرأة وختان الإناث وتنظيم الأسرة.

- خصصت الدولة مبنى "للوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف" تفعيلا لقرار رئيس الوزراء رقم ٨٢٧/٢٠٢١ لإنشاء مركز متكامل للخدمات المقدمة للمرأة ومنها الشباك الواحد لحماية ضحايا العنف من النساء (يوجد بها قطاعات إنفاذ القانون والطب الشرعي والخدمات الاجتماعية والاستقبال للدعم النفسي والقانوني). تستهدف الوحدة تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة، وذلك عن طريق ممثلي الوزارات والجهات المعنية بالوحدة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لفحصها والتصرف فيها، وفقًا للقواعد القانونية المقررة، والتواصل والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بشأنها لتوفير إقامة مناسبة مؤقتة للضحايا أثناء إجراءات التحقيق

- تم إعداد أول نموذج إحالة وطني للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة، استرشادًا بالنموذج الدولي وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.. وتستهدف حزمة الخدمات المقدمة من وزارت (العدل والنيابة العامة والداخلية والصحة والتضامن الاجتماعي وغيرها من الوزارات المعنية). وتم تدريب المعنيين من القضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة والأطقم الطبية وممثلي وحدات مناهضة العنف وعددهم ٥٣٦٥ متدرب/ة خلال السنوات الماضية، كما صدرت عدة دلائل مثل (دليل الأطباء الشرعيين، "الاستجابة الشرطية الفعالة لجرائم العنف ضد المرأة"، والدليل الطبي لمقدمي الخدمات الصحية، ودليل وكلاء النيابة "الاستجابة القضائية الفعالة لجرائم العنف ضد المرأة"، ودليل إدارة الحالة والدعم النفسي، ودليل المعايير والضوابط للقضاة، ودليل إنشاء وتفعيل وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات، ودليل إرشادي لوحدات المرأة الآمنة بمستشفيات الجامعات).

- تتضمن اختصاصات عمل المجلس القومي للمرأة "تلقي ودراسة الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق وحريات المرأة وإحالتها إلى جهات الاختصاص، والعمل على حلها مع الجهات المعنية، وتوفير المساعدة القضائية اللازمة مجانا"، ويتلقى مكتب شكاوى

المجلس القومي للمرأة هذه الشكاوى عبر المقابلات الشخصية والخط الساخن ١٥١١٥ ووسائل التواصل الأخرى ويقدم المساعدة القانونية والمشورة للنساء المعنفات؛ حيث يضم شبكة داعمين قانونيين، ٨٠ محامياً ومدير حالة، ٦٢٠ محامياً متطوعاً في جميع محافظات مصر، علاوة على تقديم خدمات دعم قانوني ونفسي واجتماعي وإحالة للجهات المعنية؛ وقدم خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣ خدماته لما يقرب من ١٨٢,٨٢٧ سيدة و ٢٥٥٦٣٠ شكوي ، تم التوصل لحلول لحوالي ٨٠٪ منها إما باكتفاء الشاكية بالمشورة أو أتخاذ إجراءات إحالة إلى جهات الاختصاص أو رفع دعاوى قضائية والحصول على أحكام قضائية لصالح المرأة الشاكية. وتتوافر بالدولة أيضا خطوط للإبلاغ في مكتب النائب العام، ووزارتي الداخلية والنقل، وكذلك المجلس القومي للطفولة والأمومة، والأمانة العامة للصحة النفسية.

- أصدر مكتب شكاوى المرأة عدد (٦) أدلة إجرائية[٩] للتعامل مع مختلف قضايا العنف ضد المرأة: الأحوال الشخصية ومسائل الولاية على النفس/ جرائم الاتجار بالبشر/ الأحوال المدنية والأوراق الثبوتية/ قواعد وإجراءات تنفيذ الاحكام/ التركات والمواريث/ شكاوى العمل/ دليل تدريبي لإدارة الحالات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للنساء الناجيات من العنف.

- تم إنشاء ٤٢ وحدة لمكافحة التحرش والعنف داخل الجامعات، ووحدة لمناهضة العنف ضد المرأة بوزارة العدل، وأقسام بمديريات وزارة الداخلية، و ١٢ وحدة "المرأة الآمنة" بالمستشفيات الجامعية للتعامل مع السيدات ضحايا العنف، و١٨ وحدة استجابة طبية داخل وحدات الرعاية الاساسية التابعة لوزارة الصحة والسكان، و (٣) عيادات للطب الشرعي للكشف الطبي على المجني عليهن من النساء في جرائم العنف والاعتداء الجنسي، ومكاتب رقمية لمكاتب الأسرة بالنيابة العامة. كما يوجد ١٢ مركز استضافة للمرأة ضحية العنف بالمحافظات المختلفة، كما تم افتتاح أول مركز استضافة لضحايا الاتجار بالبشر في نوفمبر ٢٠٢٠ بهدف التعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر الذي يعانون نتيجة ما تعرضوا له، وفي حاجة إلى رعاية مختلفة وذات طابع خاص.

الاستراتيجيات التي طبقتها الدولة في السنوات الخمس الاخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

- أطلق المجلس القومي للمرأة حملات للتوعية بجميع أشكال العنف ضد المرأة، والعنف السيبراني، وسبل الإبلاغ والحماية، والقوانين المصرية، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحملات طرق الأبواب، وحملات التوعية بالمدارس، بالإضافة إلى استخدام الفن والدراما. ونجحت حملات التوعية في مجملها للوصول إلى الملايين من السيدات على أرض الواقع. فقد تم عقد عدد ٨,٤ مليون زيارة حتى ديسمبر ٢٠٢٣، وعقد معسكرات للأسرة للتنشئة والتربية الإيجابية، فضلاً عن التعاون مع الأزهر والكنيسة ووزارة الأوقاف لطرح القضايا المجتمعية لاحترام الشراكة داخل الأسرة وتكريم المرأة ونبذ العنف الأسرى في خطب الجمعة وواعظات الكنيسة يوم الأحد.

- قامت الدولة بإعداد دراسات كثيرة مثل دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في ٢٠١٥[١٠]، والتي كانت مصر أول دولة في المنطقة العربية تقوم بإجرائها، بالإضافة إلى المسح السكاني الصحي ٢٠٢١، الدراسة الأولى حول "العنف ضد النساء ذوات الإعاقة"[11] في ٢٠٢٢، واستبيانات في فترة انتشار وباء كوفيد-١٩؛ والتي أكدت على أهمية القضاء على العنف ضد المرأة.

- كما أطلق المجلس القومي للمرأة العديد من الفعاليات لرفع الوعي حول قضايا العنف ضد المرأة ومنها "المعسكر التوعوي لوحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية"، بغرض رفع الوعي بالمفاهيم الخاصة بالعنف ضد المرأة وتغيير السلوك، ومهارات التواصل والتفاوض، والصحة الإنجابية ومراحلها.

[٩] بحوث ودراسات مكتب الشكاوى(ncw.gov.eg)
[١٠] مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي مصر ٢٠١٥(ncw.gov.eg)
[11] القومي للمرأة يطلق نتائج بحث العنف ضد المرأة ذات الإعاقة(ncw.gov.eg)

- ينفذ المجلس سنويا منذ العام ٢٠١٦ أنشطة توعوية متنوعة تحت شعار "كوني" في إطار الحملة الدولية "١٦ يوم من الأنشطة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة" والتي تنطلق فعالياتها سنويا خلال الفترة من ٢٥ نوفمبر وهو اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، حتي ١٠ ديسمبر وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان.. وينفذ المجلس خلالها العديد من الأنشطة التوعوية مثل حملات طرق الأبواب، حملات توعية إعلامية على الوسائط المرئية والمسموعة ومواقع التواصل الاجتماعي، أكشاك توعوية بالجامعات المصرية، مسابقات ومعارض فن تشكيلي، عروض مسرحية تفاعلية، لقاءات تشاورية مع الجهات المعنية لبحث سبل القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، إضاءة بعض المباني الهامة والأثرية باللون البرتقالي ... ويتم خلال تلك الحملات التوعية بحقوق المرأة وفقا لما نصت عليه التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية، والتعريف بأنواع وأشكال العنف المختلفة مثل العنف الأسري والابتزاز الالكتروني والتنمر وغيره من أوجه العنف القائم على الأدوار المجتمعية للرجال والنساء. {حققت الحملة خلال الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٣ ما يقرب من مليون و ١٣٤ ألف مستفيد/ة من خلال الأنشطة التفاعلية على الأرض}.

- استكمل المجلس القومي للمرأة جهوده في التصدي للموروثات الثقافية السلبية المتوارثة، وذلك من خلال إعداد دليل "إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الثقافية"، ويقوم المرصد الإعلامي بالمجلس برصد صورة المرأة في الإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع بكافة الأعمال ومتابعة ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة الى انتاج عدد ٦ مسلسلات وتقديم الدعم الفني لعدد آخر والمشاركة في إقامة ٧ نسخ من مهرجان أسوان الدولي لسينما المرأة والذي يعد بمثابة حوار سينمائي بين المبدعين بمختلف قارات العالم بهدف ابراز دور المرأة في المجتمع وتسليط الضوء على أهم القضايا والتحديات التي تواجهها ويشارك فيه أفلام من مختلف دول العالم؛ وقد شهدت الفترة الأخيرة تقدم إيجابي من الكتاب ومعدي البرامج تمثل في إنتاج اعلامي متميز للأعمال الإعلامية من مسلسلات وبرامج تعكس قضايا حقيقيه وأدوار تمس المرأة وتخلق رأي عام داعم لها.

- أطلق المجلس تقرير "الأعراف الاجتماعية ومشاركة المرأة في قوة العمل في مصر"[١٢] والذى تم إصداره في إطار أنشطة مرصد المرأة المصرية بالتعاون مع المجلس و"البنك الدولي" ومركز "بصيرة" لبحوث استطلاعات الرأي العام، وذلك من منطلق التأكيد على اهتمام الدولة المصرية بدراسة الأعراف الاجتماعية لمواجهة القيم السلبية غير المواتية لتمكين المرأة.

- اطلاق المرحلة الثانية من برنامج" المدن الآمنة "لمكافحة العنف ضد المرأة في الأماكن العامة عام ٢٠١٩.

- أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي عدد من الحملات لمناهضة العنف ضد المرأة ومنها، حملة "مناهضة زواج الأطفال" للترويج بالأضرار الاجتماعية والاقتصادية والترويج لمنع زواج الأطفال والتسرب من التعليم على المستوى المحافظات، حيث استفاد من الحملة ٢ مليون مشارك، وحملة "توعوية ضد الممارسات الضارة" (ختان الإناث – زواج الأطفال – حرمان الفتيات من التعليم) من خلال الرائدات الاجتماعيات، واستهدفت الحملة مليون و ٦٠٠ ألف أسرة من الأسر الأولى بالرعاية.

- تم تنظيم عدد (١١) دورة تدريبية للعاملين بوزارة الداخلية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة بإجمالي عدد (١٧٠) متدرب ومن بينها عدد (٢) دورة تدريبية لطلبة وطالبات كلية الشرطة. كذا تنظيم جولة دراسية لدولة إسبانيا بهدف التعرف على التجارب المنفذة في المجالات ذات الصلة بالعنف ضد المرأة لعدد (١٠) من الضباط والضابطات بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

- تم اعتماد "مدونة في قطاع النقل" لتعزيز التنقل الآمن للمرأة وميثاق أخلاقي لتعزيز بيئة عمل آمنة للمرأة، وتم مأسسة البرامج التدريبية لمقدمي الخدمات والسلطات المختصة؛ حيث تم تدريب المعنيين من القضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة والأطقم الطبية وممثلي وحدات مناهضة العنف وعددهم ٥٣٦٥ متدرب/ة خلال السنوات الماضية، كما صدرت عدة دلائل مثل (دليل الأطباء الشرعيين، "الاستجابة الشرطية الفعالة لجرائم العنف ضد المرأة"، والدليل الطبي لمقدمي الخدمات الصحية، ودليل وكلاء

[١٢] مرصد المرأة المصرية(enow.gov.eg)

النيابة "الاستجابة القضائية الفعالة لجرائم العنف ضد المرأة"، ودليل إدارة الحالة والدعم النفسي، ودليل المعايير والضوابط للقضاة، ودليل إنشاء وتفعيل وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات، ودليل إرشادي لوحدات المرأة الآمنة بمستشفيات الجامعات).

- ينفذ المجلس القومي للمرأة تدخلات تثقيفية للتوعية بالقضية السكانية بقرى حياة كريمة المشمولة بالمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية لرفع الوعي المجتمعي ، استطاع بها الوصول الى ما يزيد عن ٦,٤ مليون مواطن/ة من خلال أنشطة تفاعلية متنوعة كجلسات دوار وأمسيات ثقافية وبرامج ارشاد أسري وتنشئة متوازنة، حيث تم توعيتهم بأبعاد القضية السكانية وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي على الأسرة والمجتمع، والتوعية بالظواهر والممارسات السلبية في الأسرة كزواج القاصرات وختان الاناث وعدم المساواة والعنف الموجه ضد المرأة والفتاة، ويتم تنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع القيادات والرموز الدينية من وزارة الأوقاف والأزهر الشريف والكنيسة المصرية لتصحيح المفاهيم المغلوطة حول استخدام العنف ضد المرأة في الأسرة من منظور ديني.

الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا والتصدي له (مثل التحرش الجنسي عبر الانترنت والمطاردة عبر الانترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)

- من حملات التوعية التي نفذها المجلس، حملات للتوعية بالجرائم الالكترونية لمكافحة العنف الالكتروني والسيبراني ضد المرأة والفتاة، مثل: "حملة اتكلمي"، "حملة حاسبوا علي كلامكوا" بالشراكة مع منصة الانستجرام، "حملة تمكين النساء للشعور بالأمان على الانترنت " بالشراكة مع منصة فيس بوك، بالإضافة الي فيديوهات مصورة مع مشاهير بمصر يدعمون المرأة لضمان سلامتهن على الانترنت. فيما تمت الشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ دورات تدريب مدرب بعنوان "المواطنة الرقمية والابتزاز الالكتروني".، اضافة الى تعاون مع فيس بوك ويوتيوب لوضع سياسات لحماية المرأة من العنف الالكتروني وسبل الاستخدام الأمن.

- ينفذ المجلس سنويا منذ العام ٢٠١٦ أنشطة توعوية متنوعة تحت شعار "كوني" في إطار الحملة الدولية "١٦ يوم من الأنشطة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة" والتي تنطلق فعالياتها سنويا خلال الفترة من ٢٥ نوفمبر وهو اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، إلى ١٠ ديسمبر وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان.. وينفذ المجلس خلالها العديد من الأنشطة التوعوية مثل حملات طرق الأبواب، حملات توعية إعلامية على الوسائط المرئية والمسموعة ومواقع التواصل الاجتماعي، أكشاك توعوية بالجامعات المصرية، مسابقات ومعارض فن تشكيلي، عروض مسرحية تفاعلية، لقاءات تشاورية مع الجهات المعنية لبحث سبل القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، إضاءة مبنى المجلس باللون البرتقالي ... ويتم خلال تلك الحملات التوعية بحقوق المرأة وفقا لما نصت عليه التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية، والتعريف بأنواع وأشكال العنف المختلفة مثل العنف الأسري والابتزاز الالكتروني والتنمر وغيره من أوجه العنف القائم على الأدوار المجتمعية للرجال والنساء. {حققت الحملة خلال الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٣ ما يقرب من مليون ١٣٤ ألف مستفيد/ة من خلال الأنشطة التفاعلية على الأرض}.

- في اطار جهود المجلس المتواصلة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ، أطلق المجلس حملة إعلامية لمناهضة الابتزاز والتحرش الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي ، بالتعاون مع برنامج السفيرة عزيزة على قناة دي إم سي DMC تحت هاشتاج #إنتي_مش_لوحدك_متخافيش عبر الصفحات الرسمية للمجلس و القناة على الفيس بوك وتويتر وإنستجرام، تستهدف الحملة توعية المجتمع بأهمية الحوار مع الأبناء خاصة الفتيات واحتوائهن ، وتشجيعهن ومنحهن الثقة والقوة للتعبير عن ذاتهن والمشاكل التي تواجههن دون خوف أو تردد لحمايتهن من جريمة الإبتزاز الإلكتروني التي يعاقب عليها القانون ، وتوعية الأهالي بدعم بناتهن ومساعدتهن للحصول على حقوقهن القانونية.

التدابير التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له

- يضم المجلس القومي للمرأة تحت مظلته منتدى المنظمات الأهلية "منتدى د. نبيل صموئيل" الذي يهدف إلى إنشاء شراكة بين المجلس القومي للمرأة والمنظمات المدنية من أجل بناء رؤي مشتركة واقتراح سياسات عمل وإجراء تفاعل مؤثر لصالح تمكين المرأة فى الحياة العامة والارتقاء بأوضاعها فى كافة المجالات، ويضم في عضويته عدد ٧٨ جمعية ومؤسسة أهلية. قام المنتدى بالعديد من الأنشطة على النحو التالي:

عقد المنتدى العديد من الاجتماعات بمشاركة أعضائه لبحث وتبادل الخبرات والعمل المشترك لتحديد القضايا المتعلقة بتمكين المرأة وإعداد برامج بشأنها، ومن أهم الموضوعات التي تم مناقشتها:

- خطة قضية التعليم ودور المجتمع المدني.
- عرض تجربة تكاتف للتنمية لتطوير بيئة العمل داخل فصول رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم من احلال للبنية المدرسية وتدريبات للميسرات ولقاءات رفع وعى لأولياء الأمور وأنشطة للأطفال.
- سياسات الحماية المتعلقة بجريمة زواج الأطفال واشكالية الجريمة وفقا للسياق القانوني والمقترحات القانونية لتجريم زواج الأطفال ومشاركة خبرات وتجارب من الميدان لمناهضة الجريمة.
- قضية الرعاية البديلة والزيادة السكانية وعلاقتها بالصحة الإنجابية.
- صورة المرأة في الاعلام ودور المجتمع المدني.
- آليات التصدي للتغيرات المناخية في الهيئات الدولية والمنظمات الأهلية، واستعراض تجربة المجلس في تلك القضية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

- تنفيذ ندوة حول "اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٠ بشأن القضاء على العنف والتحرش، بهدف تشجيع مصر من التوقيع على الاتفاقية التي تهدف للحد من التحرش في عالم العمل.

- عقد جلسة حوارية بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة حول "البناء المعرفي الداعم لقضايا المرأة والطفل.. التحديات والإشكاليات" لوضع مجموعة من الآليات نحو دعم دور المرأة والمجتمع المدني في بناء الوعي وتغيير الثقافات.

- إقامة تدريب افتراضي على مدار يومين حول دور أعضاء المنظمات الأهلية أثناء جائحة فيروس كورونا.

الاجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الاخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/او التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل التواصل الاجتماعي

- أصدر المجلس بالتعاون مع المجلس الأعلى للإعلام أول كود اعلامي لتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام. وتزامنا مع جائحة كوفيد ١٩ وتنامي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تم تكثيف الجهود للتوعية بالجرائم الالكترونية من خلال: (١) إعداد كود أخلاقي يهدف إلى كيفية نشر ثقافة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدي السيدات. (٢) التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي في إعداد دليل "الاستخدام الأمثل الآمن لمنصات التواصل الاجتماعي للمرأة – مسئولية مجتمعية" بهدف التوعية بسياسات الحماية على المنصات. (٣) إعداد أوراق سياسيات وأوراق بحثية حول الجرائم الإلكترونية وانعكاساتها على المرأة المصرية، و "كيفية إدارة وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات "، و"المسلسلات التليفزيونية والارتقاء بالذوق العام للأسرة المصرية".

- يعمل المرصد الإعلامي من خلال اللجنة الدائمة للإعلام بالمجلس على رصد صورة المرأة في الإنتاج الإعلامي وفقا لمعايير الكود الإعلامي، وتشكل لجنة سنوية لرصد صورة المرأة في الأعمال الرمضانية وضبط المشهد الإعلامي في كل ما يتعلق بالمرأة والمرأة ذات الإعاقة. ويذكر في هذا الشأن انه خلال عام ٢٠٢٣ تلاحظ انخفاض معدل الصور السلبية للمرأة في الأعمال الدرامية والإعلامية.

- بدأ المجلس القومي للمرأة الشراكة فى انتاج والمراجعة الفنية لعدد من المسلسلات الدرامية (المرئية والمسموعة) بدلاً من التلفزيون والراديو التى تناقش العديد من الموضوعات والقضايا الهامة المعنية بالمرأة حيث تلعب دورا هاما في بناء الوعى وتشكيل الرأى العام وفى التنشئة الاجتماعية ، وتغيير الصورة النمطية للمرأة (انتاج مسلسلات وتقديم الدعم الفني).

- فيما تم إطلاق مهرجان أسوان الدولي لسينما المرأة والذي يعد بمثابة حوار سينمائي بين المبدعين بمختلف قارات العالم بهدف ابراز دور المرأة في المجتمع وتسليط الضوء على أهم القضايا والتحديات التي تواجهها ويشارك فيه أفلام من مختلف دول العالم؛ وقد شهدت الفترة الأخيرة تقدم إيجابي من الكتاب ومعدي البرامج تمثل في انتاج اعلامي متميز للأعمال الإعلامية من مسلسلات وبرامج تعكس قضايا حقيقيه وأدوار تمس المرأة وتخلق رأي عام داعم لها (عقد المهرجان ٧ دورات).

- استكمل المجلس القومي للمرأة جهوده في التصدي للموروثات الثقافية السلبية المتوارثة، وذلك من خلال إعداد دليل "إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الثقافية".

ما التدابير التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الاخيرة والمصممة خصيصا للتصدي للعنف ضد الفئات المهمشة من النساء والفتيات

- أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مشروع "تنمية المرأة الريفية" لتقديم الدعم للمرأة الريفية في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك بالشراكة مع العديد من الجمعيات الأهلية، واستفاد منه ٢٠٦٩ امرأة.

- أطلق المجلس القومي للمرأة مشروع بعنوان "معالجة الدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية" الذي يوفر بديلاً للهجرة غير الشرعية من خلال تطوير المشاريع وفرص العمل للنساء والشباب في المحافظات لأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية. ويستهدف المشروع التمكين الاقتصادي لـ ٢٠٠٠ سيدة من اللاتي تعول اسرتها وتبحث عن فرص مدرة للدخل لحمايتها وحماية أسرتها من الظروف الاقتصادية التي قد تشجعهم على الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال ادراجها في حزمة برامج تدريبية متكاملة بمجال ريادة الأعمال والتوعية المالية ، والتدريبات الحرفية في مجال الحرف اليدوية والتصنيع الزراعي؛ بالإضافة إلى العمل على إنشاء حاضنات أعمال، وتقديم خدمات تنمية الأعمال لصاحبات المشروعات، فضلا عن أنشطة توعوية بأخطار الهجرة غير الشرعية ، ويستهدف المشروع التمكين الاقتصادي لعدد ٢٠٠٠ سيدة في ٤ من المحافظات المعروفة كونها مصدرة للهجرة غير الشرعية [البحيرة/ الغربية/ الأقصر/ المنيا]، يتم توجيهها للمرأة وأسرتها من خلال معسكرات عائلية بعنوان "على البر" ودوائر حكي تستهدف الأطفال.

- بلغ عدد المناطق غير الآمنة التي تم تطويرها منذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢ حوالي ٢٩٦ منطقة من إجمالي ٣٥٧ منطقة، ويشمل البرنامج إعادة التخطيط، وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، وقد قامت الحكومة بتنفيذ برنامج للسكن البديل بتكلفة بلغت ٦٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢.

- قامت الدولة بتنفيذ مشروع لتطوير العشوائيات، وقد خصصت أكثر من ٤٢٥ مليار جنيه لتنمية هذه المناطق، ويستهدف المشروع تطوير كافة مناحي الحياة للمواطنين، وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والصحية، وغيرها. وقد تم اختيار ١٣٥ منطقة على مستوى الجمهورية، بإجمالي مساحة ١٥٢ ألف فدان يقطنها نحو سبعة ملايين نسمة، حيث تم الانتهاء من تطوير ٥٦ منطقة منها، ويجري تطوير المتبقي تباعًا، وتحرص الدولة على التشاور مع سكان المناطق التي يجرى

تطويرها. وقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة بالمساهمة في تحسين المعيشة والسكن اللائق بالمناطق العشوائية والقري الريفية من خلال رصف طرق بإجمالي أطوال ١٠,٤ كم، وتطوير وإنشاء ٢ سوق حضاري وتطوير ١ كوبري للمشاة، وتأهيل شوارع ببلاط الانتربوك بإجمالي مسطح حوالي ١١٢,٠٠٠م٢.

- فى إطار التعاون بين المجلس القومى للمرأة ووزارة العدل (قطاع حقوق الانسان والمراة والطفل) والهيئات القضائية عقدت تدريبات تفاعليه لعضوات واعضاء كل من المركز القومى للدراسات القضائية وهيئه النيابة الادارية وهيئة قضايا الدولة ومجلس الدولة حول مهارات وفنون التواصل والقيادة والادعاء المحاكم التايبية ومكافحه جرائم العنف ضد المرأة فى اماكن العمل والجهود الوطنية لمناهضة جريمه تشوية الأعضاء التناسلية للاناث ودور الدولة فى حماية المراة ومناهضة العنف ضدها فى ضوء الاستراتيجية الوطنية لتمكين المراة ٢٠٣٠ وذلك خلال الفترة من عام (٢٠٢٠ الى عام ٢٠٢٣)والذى استهدفت عدد (١٧٥١مستفيد /ة).

البعد الرابع : المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار

قوانين واستراتيجيات المساواة بين الجنسين:

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ عدداً من المحاور، يتناول المحور الأول منها التمكين السياسي ومواقع اتخاذ القرار، وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، وتحفيز مشاركتها السياسية، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة المناخ لنجاح النساء في المناصب. ويتناول المحور الثاني التمكين الاقتصادي بهدف تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات، وتقلد المناصب القيادية في الهيئات العامة والشركات الخاصة.

ووفقا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين احتلت مصر المركز العاشر من تسعة عشر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠٢٣، وكان ترتيب مصر في المركز الثالث عشر في عام ٢٠١٠.

وقد حصلت المرأة المصرية علي كوتا نسبتها ٢٥ % من البرلمان في التعديلات الدستورية الاخيرة (٢٠١٩)، ويذكر ان نسبة تمثيل الحالى للمرأة ٢٨ % ،وتحتل المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للعام ٢٠٢١.

نسبة كوتا المرأة في مجلس الشيوخ وفقاً للقانون ١٠ %، وتصل حالياً نسبة المرأة في مجلس الشيوخ حوالي ١٤ % وذلك بعد ان ضاعف السيد رئيس الجمهورية عدد السيدات من خلال تعيين نائبات في المجلس.

نسبة المرأة في المجالس المحلية القادمة طبقاً لدستور ٢٠١٤ هي ٢٥٪ (أعلى حصة على الإطلاق للمرأة في المجالس المحلية).

اطلاق التطبيق الذكي للهيئة العامة للرقابة المالية لتمكين المرأة والذي يوفر قاعدة بيانات للكفاءات النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارة الشركات المالية غير المصرفية.

١) تعزيز وصول المرأة للمناصب القيادية:

- شراكة بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة في تنفيذ برامج التأهيل للقيادات النسائية:

- البرنامج الأول بعنوان "القيادة النسائية التنفيذية للمرأة بالحكومة المصرية" بالتعاون مع المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة وجامعة ميزوري الأمريكية، استفاد منه ٧٤٠ قيادة نسائية على مستوى المحافظات.
- البرنامج الثاني بعنوان "البرنامج الوطني للمرأة في القيادة" استهدف تعزيز قدرات ٣٠٠ سيدة من موظفات الدرجات العليا والوسطى بالحكومة المصرية، ويعد التدريب مجال لتبادل الخبرات الدولية في تمكين المرأة من الوصول للقيادة ومواقع صنع القرار، حيث تولى عملية التدريب المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية بتورين. وشاركت ٥٠ متدربة متميزة ببرنامج الزمالة السنوي لأكاديمية تمكين المرأة والشمول ومستقبل العمل" الذي نُفذ بمقر المركز الدولي للتدريب بمدينة تورين بإيطاليا.
- إعداد دليل تدريبي للتوجيه الوظيفي لرفع مهارات السيدات بالمستويات التنفيذية لتقلد المناصب العليا، واقيمت ٢ ورشة عمل استهدفت ٢٧ سيدة ممن سبق مشاركتهن في دورات القيادة النسائية.

– شراكة بين المجلس القومي للمرأة والأكاديمية الوطنية للتدريب في:

- اقامة البرنامج التدريبي "المرأة تقود في المحافظات" وتأهيل (٤٠٥) سيدة من جميع المحافظات من خلال المشاركة ببرنامج المرأة تقود في المحافظات الذي تنفذه الأكاديمية تحت مظلة "مدرسة المرأة للتأهيل للقيادة".
- في إطار التعاون بين المجلس والأكاديمية الوطنية للتدريب بشأن رفع مهارات ووعى المصريات بالخارج حول قضايا المرأة والمكتسبات التي حققتها الدولة المصرية لتمكين المرأة في ضوء تنفيذ استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ أعد المجلس برنامجاً يتضمن الآتي : جهود المجلس/ والتشريعات الوطنية في قضايا العنف ضد المرأة / البعد الدولى لجرائم العنف ضد المرأة (استهدف ٥٤ سيدة).

٢) توعية الناخبات بأهمية صوتهن الانتخابي

ولتعزيز دور المرأة الناخبة نفذ المجلس القومي للمرأة العديد من الفعاليات التوعوية حول أهمية مشاركة النساء بصوتهن بكافة الاستحقاقات والاستفتاء على التعديلات الدستورية ، ومن ابرزها حملات صوتك لمصر بكرة وحملة طرق الأبواب بلدي أمانة ٢٠٢٣ التي وصلت إلى ما يقرب من ١٩ مليون مستفيد/ة بكافة محافظات الجمهورية.

٣) جائزة التميز الحكومي لتكافؤ الفرص وتمكين المرأة

التعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في نشر وتعميق ثقافة التميز والتطوير المؤسسي بقطاعات الدولة المختلفة لبناء القدرات وتعزيز فرص مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية، من خلال إطلاق الدورة الثانية لجائزة التميز الحكومي لتكافؤ الفرص وإقامة ورشة عمل لعدد (١٩٤) من سفراء التميز الحكومي من ٣٠ وزارة: ٢٦ محافظة: ٢٦ جامعة حول التخطيط الاستراتيجي والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

٤) رئاسة جمهورية مصر العربية أعمال الشبكة الإقليمية لدعم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ووصول المرأة الى المواقع القيادية في القطاع العام، لمدة عام خلفا عن المملكة الأردنية الهاشمية منذ مايو ٢٠٢٣ ولمدة عام

٥) إطلاق مبادرة "Super She" تحت رعاية المجلس القومي للمرأة وبالتعاون مع بنك مصر بهدف تأهيل الكفاءات الشابة من السيدات داخل البنك والحفاظ على المواهب القيادية، وتمكين المرأة من الوصول إلى مستوى جديد من الثقة القائمة على المعرفة.

الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام ، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT.

يحرص المجلس القومي للمرأة على تأسيس شراكة فعالة مع كافة وسائط الإعلام وخاصة مع منتجي المحتوى الإعلامي من أجل الترويج لمقاصد المجلس ومساندته في تنفيذ وتحقيق اهدافه التي على رأسها تعزيز ثقافة احترام المرأة ومواجهة القيم السلبية التي ترسخ التمييز ضدها من خلال:

- حملة إتكلمي إحمي نفسك وغيرك **Cybersafety** بالتعاون مع وزارة الاتصالات عام ٢٠٢٠ لزيادة الوعي حول المخاطر الإلكترونية وطرق الاستخدام الأمن وسبل الإبلاغ عن جرائم العنف الإلكتروني [وصول ٣٠٧ ألف].
- حملة حاسبوا على كلامكم عام ٢٠٢٠ بالتعاون مع منصة إنستجرام لتسليط الضوء على مشكلة التنمر عبر الإنترنت [وصول ٥ مليون و٨٠٠ ألف].
- حملة السكة أمان بالتعاون مع سكك حديد مصر تضمنت نشر رسائل توعوية ببعض المحطات لرفع الوعي بمختلف قضايا المرأة لاسيما ظاهرة التحرش ٢٠٢٠.
- حملة التحرش جريمة ... اتكلموا **Speak Up** لنشر الوعي حول أهمية عدم الصمت على جرائم التحرش في وسائل المواصلات والأماكن العامة لتوفير بيئة تنقل آمنة للسيدات والفتيات.
- برنامج "رحلة أمل مع سرطان الثدي" تم بثه مباشرة على صفحة المجلس عام ٢٠٢٠ بمشاركة مجموعة من الأطباء المتخصصين، تم التفاعل معهم وتلقي التعليقات والاستفسارات ذات الصلة [١٧ ألف متابع وأكثر من ١٥٠٠ تفاعل].
- إطلاق مبادرة التربية الإيجابية على مواقع التواصل الاجتماعي للمجلس والشركاء في ٢٠٢٤، تضمنت (٣) جلسات تفاعلية، و(١٠) حلقات حية حول التعامل مع الضغوط اليومية والفرق بين التربية التقليدية والحديثة بالاستعانة بخبراء متخصصين في مجال التربية والتعامل الأسري.
- حملة بسيطة بس هتفرق على الخريطة عام ٢٠٢٢ حول الاستدامة البيئية وتغيير المناخ شملت رسائل حول دور المرأة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد الاستهلاك بأفكار بسيطة تصلح للتطبيق على كافة المستويات؛ وذلك من خلال (٤) فيديوهات بصوت الفنانة نيللي كريم والفنان أحمد أمين تم نشرهم على مختلف القنوات التليفزيونية، ومواقع التواصل الاجتماعي الرسمية للمجلس.
- مجموعة من سلسلة حلقات برنامج "مسحراتي المحروسة ومسحراتي مصر وحاراتها" أنتجها المجلس خلال رمضان ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ؛ هدفت إلى تعزيز الأخلاق والقيم وكذلك التسامح والاحترام المتبادل مع التركيز على أشكال مختلفة من العنف ضد المرأة مثل العنف في الأماكن العامة، والعنف المنزلي، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، وغيرها من المواضيع.
- برنامج حكايات نهاد تضمن البرنامج أكثر من (٥٠) حلقة شملت رسائل توعوية حول مختلف القضايا منها العنف ضد المرأة، تلقى خلالها العديد من الأسئلة والاستفسارات ذات الصلة. ويصل عدد مشاهدي البرنامج (١٢,٧ مليون شهريا)، وذلك وفقا لإحصاءات صفحات التواصل الاجتماعي إلى جانب المشاهدات التلفزيونية [٧٠٪ سيدات، ٣٠٪ رجال]، كما يصل عدد التفاعلات والتعليقات عليه إلى ما يقرب من ٤ مليون.
- سلسلة من حملات تحت عنوان "المرأة مفتاح الحياة" تناولت العديد من القضايا الهامة التي تمس الأسرة المصرية ومنها تأثير الطلاق على الأبناء، وأهمية ترشيد الاستهلاك، ودور الدراما في نبذ العنف ضد المرأة، وأهمية تمكين المرأة في المجتمع، والتوعية بقضايا العنف ضد المرأة، وغيرها من قضايا المرأة؛ وذلك من خلال عدة تنويهات بصوت كل من الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية السابق وعضو هيئة كبار علماء الأزهر الشريف، والاستاذة نشوى الحوفي الكاتبة الصحفية وعضو المجلس القومي للمرأة،

تم اذاعته يوميا لمدة ٦ شهور على المحطات الاذاعية المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي للمجلس (ما يزيد عن ٣١ مليون وصول)

- حملات اعلامية حملتين إعلامية للتوعية بقضية العنف ضد المرأة وأهمية القضاء عليه تضمنت عدة تنويهات بصوت الدكتور علي جمعة والأستاذة نشوى الحوفي، تم اذاعته على المحطات الاذاعية وصفحات التواصل الاجتماعي للمجلس.
- برنامج إذاعي بعنوان حكاية وراء كل باب، تضمن (٣٠) حلقة أذيعت على البرنامج العام على مدار شهر كامل.
- حملة اذاعية تحت شعار "على البر" المذاعة على قنوات الراديو الأكثر استماعا في ٢٠٢٣، كما تم اصدار فيديو حول مخاطر الهجرة غير الشرعية على فيس بوك وانستجرام ويوتيوب، للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية. وذلك في إطار مشروع معالجة الدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية.
- حملة "بلدي أمانة" حيث بلغ عدد مرات مشاهدة الحملة (536 ألف دون المشاهدات التلفزيونية).
- حملة إعلامية بعنوان "احنا معاكي" تم اطلاقها في شكل مجموعة من الحلقات الكرتونية الدرامية المستوحاة من قصص واقعية من ملفات مكتب شكاوى المرأة بالمجلس لمناقشة قضايا العنف المختلفة التي تتعرض لها السيدات .

كما ينتج المجلس أفلام يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي للمرأة للتوعية بمختلف قضايا المرأة، إضافة إلى بث تنويهات إذاعية حول ما تتضمنه من موضوعات، يتم بثها على المحطات الإذاعة المختلفة:

- إطلاق عدد من الفيديوهات المتنوعة للتوعية بالقضايا المختلفة للمرأة.
- ولتعزيز مسار الإحالة الوطني تم انتاج فيلم يناقش مسار الإحالة بين الخدمات الأساسية للنساء اللاتي تتعرض للعنف، وفيلم اخر عن رسوم متحركة عن دور وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات.
- انتاج عدد من الأفلام منها: – فيلم بداية خيط وحصل على جوائز عالمية عديدة من ضمنها أفضل فيلم وثائقي قصير في مهرجان نيويورك للأفلام العالمية، كما تم عرضه بنوادي المشاهدة في ٦ محافظات وتصل الى ١٨,٠٠٠ مشاهدة، فيلم بين بحرين يناقش التحديات التي تواجهها النساء والفتيات لمواجهة الختان والعنف المنزلي وحصل على ٢١ جائزة / فيلم مريم والشمس يسليط الضوء على المصاعب التي تتحملها المرأة والفتاة للبقاء في التعليم.
- انتاج المجلس عدد من المسرحيات التفاعلية لرفع الوعي المجتمعي بالممارسات التقليدية الضارة ووسائل القضاء عليها. (مسرحية كلمة السر، دايرة وبتدور، كلمة من حرفين، العائلة السعيدة، اللي رسمت الطريق، حل الضفائر).
- كما أنتج التالي من الأغاني لمناقشة التصدي لظاهرة التحرش من خلال أغنية هتفرقي، وأغنية نور والتى ناقشت التمييز ضد المرأة لاسيما في مجال العمل. أغنية نورة غناء كورال مركز تنمية المواهب بدار الأوبرا المصرية والتى تعبر عن مطالب الفتاة المصرية.
- أطلقت مصر أول بوابة إلكترونية تتناول "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المرأة" ، هدفت البوابة الى "دعم الإناث وتمكينهن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة جوانب الحياة مستفيدين من قدراتهم أو الالتحاق بالمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدتهم على التغلب على التحديات التي يواجهونها ، وتوفير معلومات للفتيات والنساء المهتمين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المجال والسعي للتعلم أو الانضمام إلى فرصة وظيفية[١٣].

[١٣] http://www.ictforwoman.gov.eg/overview_obj.aspx

- أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية عن مسابقة للابتكار النسائي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم المرأة المصرية من خلال تمكينها عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تماشيًا مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، تأتي جائزة المرأة للتميز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من سلسلة المبادرات والأنشطة التي تنفذها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم المرأة المصرية في استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تتضمن جائزة المرأة للتميز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فئتين؛ فئة الأفراد وفئة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتم تشكيل لجنة فنية مكونة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجلس القومي للمرأة بالإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية لوضع المعايير وتقييم المشاركين وفقًا لتلك المعايير.

وصف الاجهزة الوطنية الحالية المعنية بالمرأة في الدولة ووصف التدابير التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لإنشاء هذه الأجهزة و/أو تعزيزها

- المجلس القومي للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة، منشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ ويتبع رئيس الجمهورية ، وفي عام ٢٠١٨ تم اصدار قانون تنظيم عمل المجلس القومي للمرأة رقم ٣٠.

- نص الدستور في المادة ٢١٤ منه على استقلالية المجلس القومي للمرأة فنيا وماليا وإداريا، وان يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عمله في مجال حماية وتمكين المرأة المصرية
- ويختص المجلس وفقا لقانونه رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨ بالتالى :-

١) اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.

٢) وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها.

٣) متابعة وتقييم السياسة العامة في مجال المرأة والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن.

٤) إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة.

٥) إبداء الرأي في جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة.

٦) تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة.

٧) إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء الدراسات في هذا المجال.

٨) عقد المؤتمر والندوات وحلقات النقاش والبحث في الموضوعات التي تخص المرأة.

٩) تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها.

١٠) إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته.

١١) الموضوعات التي يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس.

١٢) وضعت مصر برنامج عمل الحكومة وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ وتتضمن برامج للمرأة في كل الوزارات[١٤] ، ويذكر أن ميزانية المجلس القومى للمرأة قد زادت بنسبة ١٢٠٠ % للعام المالي ٢٠٢٤ –٢٠٢٥[١٥]، مقارنة بالعام ٢٠١٩ .

الاليات والأدوات الاخرى التي استخدمتها الدولة على مدى السنوات الخمس الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعات (على سبيل المثال، جهات التنسيق المراعية للمساواة بين الجنسين في السلطة التنفيذية او التشريعية او القضائية واليات التنسيق المشتركة بين الوزارات والميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين وعمليات التقييم المؤسسي المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين والمشاورات مع المنظمات النسائية)

- أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء المصري القرار رقم ١١٦٧ لسنة ٢٠١٩ بتشكيل لجنة لمتابعة منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء كما يوجد في البرلمان المصري لجنة مخصصة للميزانيات القائمة على الأداء ، كما وردت الخطوط العريضة للموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة في منشور الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢١–٢٠٢٢ ، وأصدرت وزارة المالية منشور دوري تعلن فيه عن تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .
- حصلت الهيئة القومية لسكك حديد مصر على الجائزة البرونزية من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) لدورها القيادي في مجال المساواة بين الجنسين
- أطلقت وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والقطاع الخاص خطة عمل "مسرع أعمال – سد الفجوة بين الجنسين" في عام ٢٠٢١ بهدف القضاء على عدم المساواة بين الجنسين.
- أطلقت وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٢٢ "الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل"، والتي تسعى إلى تحقيق ستة أهداف، من بينها خلق إطار عام داعم لمبدأ المساواة بين الجنسين في مجال العمل، وتعزيز سبل مشاركة المرأة في قوة العمل والمناصب القيادية، وتوفير بيئة عمل آمنة خالية من العنف أو التمييز، وتطوير وإتاحة بنية معرفية محدثة في مجال العمل، وتعزيز سبل المساندة ورفع الوعي المجتمعي بقضايا المساواة بين الجنسين في مجال العمل، وخلق آليات مؤسسية مستدامة لحوكمة الخطة الوطنية ودمج كافة الجهات والفئات ذات الصلة.

- إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات: إذ قام المجلس القومي المرأة في إطار عمله منذ العام ٢٠٠٠ بوضع خطط وطنية لتعميم منظور المساواة بين الجنسين، وقد وصل حتى الآن عدد هذه الهياكل المختلفة علي المستويين المركزي والمحلي والهيئات التابعة إلى ٨٥٣ وحدة/إدارة، وتعد وحدات تكافؤ الفرص والتي وصل عددها ٣٢ وحدة في وزارات مختلفة إحدى الآليات التي تهدف إلى ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في كافة المؤسسات بما يدعم وصول المرأة إلى مواقع القيادة واتخاذ القرار، وتضييق الفجوة النوعية بين الجنسين، وتعمل وحدات تكافؤ الفرص على توفير بيانات إحصائية حول أوضاع المرأة في المناصب القيادية. وتوفير استفادة المرأة من المشروعات التي تنفذها الوزارات والأجهزة التابعة لها، وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مراحل إعداد وتخطيط ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والخطط الوطنية وإعداد الدراسات والبحوث في مجال تمكين المراة والمشاركة في رفع الوعي حول مفاهيم المساواة بين الجنسين وتطبيق الموازنات المستجيبة لهذا المفهوم.

A. علي المستوي المركزي:	
٣٢ وحدة تكافؤ فرص في جميع الوزارات على المستوى المركزي	٢٧ وحدة في أقسام الشرطة التابعة لوزارة الداخلية

[١٤] رئاسة مجلس الوزراء(cabinet.gov.eg)
[١٥] »تضامن النواب» توافق على موازنة المجلس القومي للمرأة - أخبار مصر - الوطن(elwatannews.com)

٤ وحدات في الجهات التابعة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .	٩ وحدات للجان في الجهات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢٣ وحدة تابعة للشركات والجهات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي .	وحدة بالهيئة العامة للرقابة المالية
١٤ وحدة في الجهات التابعة لوزارة النقل.	
B. على الصعيد المحلي	
٢٧ وحدة تكافؤ فرص في وزارة الثقافة	١٩ وحدة تكافؤ فرص في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .
٢٧ وحدة تكافؤ فرص في وزارة البيئة	١٤ وحدة تكافؤ فرص في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
٣٤٢ وحدة تكافؤ فرص في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في الوحدات التعليمية وعلى مستوى المحافظة	١٦ وحدة تكافؤ فرص في وزارة المالية
٢٥٤ وحدة تكافؤ فرص في وزارة التنمية المحلية	١٧ وحدة تكافؤ فرص في وزارة التموين والتجارة الداخلية
٢٧ وحدة تكافؤ فرص في وزارة العمل	

✓ أدوات تعميم منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

١) دليل المجلس القومي للمرأة الخاص بتعميم منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢) دليل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للتخطيط ووضع الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.

٣) يتم اجراء قياس الأثر على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (GIA) العديد من القوانين والتشريعات مما ساهم في وجود تعديلات تشريعية تساعد علي ضمان حصول المرأة على حقوقها الكاملة.

٤) التخطيط ووضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي[١٦]، تعيد الدولة المصرية إحياء مجهوداتها لوضع موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي عبر الأجهزة الحكومية، وذلك بعد إصدار وزير المالية المنشور الدوري بتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ، كما طبقت مصر أساسيات الميزانيات التشاركية.

التدابير التي اتخذتها لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين

المجلس القومى لحقوق الإنسان[١٧]

- استحدث دستور ٢٠١٤ في المادة ٢١٤ منه حق إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عمل المجالس القومية المستقلة ومنها – المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة –كما كفلت ذات المادة لهذه المجالس الأربعة ضمانات استقلال وحياد أعضائها واستقلالها الفني والمالي والإداري واخذ رأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بها وبمجال أعمالها.
- تشمل اختصاصات المجلس القومي لحقوق الإنسان إعداد تقارير سنوية لرصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ومن ضمنها انتهاكات حقوق المرأة والطفل والدراسات لتحديد الأبعاد النفسية والاجتماعية والجنائية المترتبة على تعرض النساء

[١٦] وحدة تكافؤ الفرص - وزارة المالية(eou.gov.eg)
[١٧] المجلس القومي لحقوق الإنسان(nchr.eg)

للعنف ، كما يقوم بمراجعة كافة التشريعات القائمة والتوصية بتنقيتها مما يخالف أو يتعارض مع مبادئ حقوق الانسان ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة .

- لا تزال مصر تواصل جهودها في تعزيز الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان بمباشرة اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان مهامها اعتبارًا من مطلع عام ٢٠٢٠، والتي تختص بمتابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، واقتراح التدابير والإجراءات التشريعية اللازمة، ومتابعة ما يُتخذ من إجراءات لتنفيذها، وتعمل اللجنة كإطار وطني مستدام بالتعاون مع مختلف الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. كما أعدت وأطلقت اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١-٢٠٢٦).
- تم تنظيم العديد من الزيارات الدورية لمراكز الإصلاح والتأهيل بمشاركة وفود تضم ممثلين عن (الشخصيات والكيانات المعنية بحقوق الإنسان داخل وخارج البلاد-المجلس القومي لحقوق الإنسان-البعثات الدبلوماسية ووكالات الانباء والصحف العالمية- منظمات المجتمع المدني) لمعاينة المراكز. وشهدت الفترة من (يناير ٢٠١٩ إلى يونيو ٢٠٢٣) إجراء عدد (٥٢) زيارة من ممثلي مختلف الجهات أبرزها: المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجالس القومية المتخصصة: المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة لتفقد النزلاء من رعاياهم والاطمئنان على أوجه الرعاية المقدمة لهم ولتفقد أوضاع النساء المحتجزات ولا سيما الأمهات منهن.
- يضطلع قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية بتقديم الرعاية النفسية والدعم المجتمعي اللاحق للنساء اللاتي تعرضن للعنف بالتنسيق مع المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة.

البعد الخامس :المجتمعات المسالمة التى لا يهمش فيها أحد

الاجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ عليه وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

- شارك المجلس القومى للمرأة في ورشة العمل التي نفذها مركز القاهرة الدولي لتسوية النزعات وحفظ وبناء السلام تحت عنوان " تنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن في إفريقيا : التغلب على التحديات واغتنام الفرص "بهدف إبراز أنشطة ومشروعات المجلس لتمكين المرأة المصرية بما في ذلك عرض نبذة عن خطة مصر الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن.

- تشكيل فريق عمل يضم المجلس القومى للمرأة ووزارة الخارجية ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام والجهات المعنية بالدولة من أجل إعداد الخطة الوطنية المصرية الأولى حول تعزيز دور المرأة في مجال صنع وحفظ وبناء السلام تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ الصادر عام ٢٠٠٠، وعقد فريق العمل (٥) اجتماعات تنسيقية لمناقشة إعداد الخطة.

- عقد سلسلة من الجلسات التشاورية بالتعاون مع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية مع الجهات المختلفة حول اعداد مصر لخطة عملها الأولي للمرأة والسلم والأمن.

- المشاركة في عدة فعاليات عقدت على المستويين العربي والإقليمي للتأكيد على تعزيز دور المرأة العربية في الوساطة ، من أهمها:

١) لقاء مؤسسة كرامة المعنية بتعزيز مشاركة المرأة في المنطقة العربية والقضاء على العنف ٢٠٢٠.

٢) جلسة بعنوان "المرور قدماً" في فعاليات مؤتمر "ويلتون بارك" ٢٠٢٠.

٣) الاجتماع الافتراضي السنوي الاول للاتحاد العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات ٢٠٢٠.

٤) ورشة العمل الافتراضية الخامسة بعنوان "الترويج لريادة النساء في السلام والأمن" التي نظمتها جامعة الدول العربية باسم الشبكة العربية لوسيطات السلام بالشراكة مع شبكة النساء الوسطاء في دول الكومنولث البريطاني ٢٠٢٠.

٥) الحوار الافتراضي لمركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام حول دور القيادات النسائية في تنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن ٢٠٢٠.

٦) فعاليات التدريب الافتراضي رفيع المستوى بعنوان "المفاوضات والوساطة للشبكة العربية للوسيطات"، الذي نظمه المعهد الهولندي للعلاقات الدولية ٢٠٢٠.

٧) تنظيم ندوة "بمية أنشودة السلام" بمعرض اكسبو دبي ٢٠٢٠ (أكتوبر ٢٠٢١).

٨) المشاركة في فعاليات ورشة العمل الافتراضية الإقليمية حول المؤشر المعياري للمرأة والسلم والأمن، نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، تناولت عرض لمحتويات المؤشر المعياري للمرأة والسلم والأمن وكيفية استخدامه وأهميته، مصادر البيانات والأدوات الخاصة وترتيب الدول المضمونة به عالمياً، وبالمنطقة العربية على وجه التحديد (يناير ٢٠٢١).

الاجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات على مستويات صنع القرار في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من النزاعات وفي المناطق الهشة او التي تشهد أزمات

- تمثيل المجلس القومى للمرأة في عضوية الشبكة العربية لوسيطات السلام التابعة لجامعة الدول العربية والمشاركة في سلسلة من التدريبات رفيعة المستوي الخاصة بعضوات الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ٢٠٢١.
- المشاركة في برنامج المكتب الاقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة العربية الشابة في صنع السلام (يونيو ٢٠٢١).
- تنظيم حملة طرق الأبواب "المرأة صانعة السلام" بجميع محافظات الجمهورية هدفت إلى ترسيخ قيم الأمن والسلم المجتمعي عبر التواصل المباشر مع المرأة والأسرة المصرية من خلال طرق الأبواب وفعاليات أخرى متنوعة استهدفت ٢,٦٠٨,٧١٢، منها أنشطة فنية أقيمت بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة حملت شعار "مصر أرض المحبة والسلام". واقامة برنامج تدريبي للعاملين/العاملات بالأمانة العامة للمجلس حول موضوعات الأجندة الأممية المرأة والسلم والأمن والدور المصري الريادي في تنفيذ البعد الدولي لهذه الأجندة.
- اشتراك (١٩) من الشابات المصريات في الدورة التدريبية التي أُقيمت في دولة الامارات لمدة ثلاثة أشهر ونصف، لتطوير قدرات المرأة العربية في مجال المرأة والسلم والأمن .
- المشاركة في منتدى أسوان للتنمية والسلام المستدامين بعنوان "من التهميش إلى صدارة المشهد: تعزيز تنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن خلال الوباء وما بعده" ٢٠٢٢.

- ٢٩. ما الاجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية او الاستجابة للأزمات.

- أطلقت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر للفترة من (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦) في سبتمبر ٢٠٢٢، حيث أولت الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بمحور حماية الضحايا من خلال تحديث آليات الإحالة الوطنية، وتعزيز بناء قدرات القائمين على الحماية الاجتماعية ومن بينهم العاملون في خطوط

النجدة المتلقون للبلاغات، والرائدات الريفيات، والأخصائيون الاجتماعيون، ومفتشو العمل، والقائمون على إنفاذ القانون. وكانت اللجنة قد أطلقت خطة العمل الوطنية الثالثة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (٢٠٢١ –٢٠٢٣) في يونيو ٢٠٢١ استكمالاً لجهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (٢٠١٦–٢٠٢٦). ونجحت الدولة المصرية في وقف تدفقات الهجرة غير الشرعية وإحكام عمليات ضبط الحدود البرية والبحرية.

- تعمل اللجنة الوطنية التنسيقية بالتعاون مع كافة الأجهزة القضائية والشرطية المعنية على تطوير وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بهذه الجرائم لتعزيز التعاون وإيجاد الحلول اللازمة لمكافحة الظاهرة والحد منها. وطورت النيابة العامة منذ عام ٢٠٢٠ برنامج العدالة الجنائية الإلكتروني والمتضمن التحقيقات في قضايا الاتجار بالبشر، مما يتيح تحليل المعلومات عن جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين. كما تم استحداث دوائر جنائية متخصصة للنظر في جرائم الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر داخل جميع محاكم الاستئناف لتعزيز التخصص القضائي.

- خصصت النيابة العامة في سبتمبر ٢٠٢١ نيابات لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بمقر كل نيابة استئناف على مستوى الجمهورية تختص بالتحقيق في الجرائم المرتبطة بزراعة الأعضاء البشرية، ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين. وتتولى إدارة التعاون الدولي بمكتب النائب العام متابعة تلك التحقيقات وفق المعايير والآليات الدولية. كما استحدثت وزارة الداخلية قطاع مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وذلك ضمانًا لسرعة القبض والتحقيق والبت في تلك القضايا.

- أسفرت الجهود الوطنية خلال الفترة من (يناير ٢٠١٩ – مارس ٢٠٢٣) عن ضبط عدد (١٢٥٠) متهم في (١٠٣٠) قضية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وضبط عدد (٤٤٢) متهم في (٢٣٦) قضية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

- توفر النيابة العامة الحماية القانونية للضحية، وتشمل الحماية، عزل الضحايا عن باقي المحتجزين من الجناة المحتملين سواء المودعين في أماكن الاحتجاز على ذمة ذات القضية أو قضايا أخرى فضلًا عن تعريفهم بالحقوق التي كفلها القانون، وضمان سرية بيانات الضحايا أثناء التحقيقات وخلال المحاكمة، وندب محامين لحضور التحقيقات، وإحالتهم إلى دار إيواء ضحايا الاتجار بالبشر أو أحد دور الإيواء الأخرى التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي مع توفير الرعاية الصحية والنفسية اللازمة. كما تم تخصيص ٨ دوائر قضائية لبحث القضايا المرتبطة بالاتجار بالبشر الى جانب تخصيص نيابات خاصة بالاتجار بالبشر وذلك في ضوء الطبيعة الخاصة بتلك القضايا والتي تستلزم وجود فرق عمل مدربة من المعنيين من أعضاء النيابات والقضاة. كما قامت اللجنة الوطنية بإعداد عدة أدلة ارشادية لجمع الأدلة، والتحقيقات، وحماية العمالة.

- افتتحت وزارة التضامن الاجتماعي في نوفمبر ٢٠٢٠ دار إيواء لضحايا الاتجار بالبشر لاستقبال ضحايا الاتجار بالبشر. وأصدرت وزارة التضامن الاجتماعي اللائحة النموذجية المنظمة للعمل بمراكز ضحايا الاتجار بالبشر في أغسطس ٢٠٢١.

- أطلقت اللجنة الوطنية التنسيقية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠١٩ حملة إعلامية للتوعية بمخاطر الاتجار بالبشر التي استهدفت التعريف بصور الجريمة، والعقوبات التي حددها القانون للجناة، بالإضافة إلى خدمات الحماية، والمساعدة التي تقدمها الدولة لضحايا الجريمة، وتم اختيار الجزء الأول من الحملة باعتباره الأفضل بين حملات التوعية على مستوى (١٠٠) مكتب للمنظمة حول العالم، وتواصلت جهود التوعية عبر الحملات الإعلامية فتم إطلاق الجزء الثاني من حملة التوعية الإعلامية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٠ وحتى سبتمبر ٢٠٢٢.

- تم الانتهاء من منظومة حماية متكاملة لضحايا الاتجار بالبشر التي تضم ما يلي: آلية إحالة وطنية تضمن سرعة تقديم خدمات المساعدة القانونية، والصحية (العضوية والنفسية) وبرامج إعادة التأهيل للضحايا، وإطلاق منظومة الشكاوى لاستقبال البلاغات الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر، وتقديم كافة أشكال الدعم للضحايا من خلال دعم وتعزيز الخطوط الساخنة الخاصة بالمجالس القومية للطفولة والأمومة، والمرأة، وحقوق الإنسان.

- نفذت اللجنة الوطنية التنسيقية دورات تدريبية بلغ عددها (٧٤) دورة تدريبية استهدفت (٢١٢٠) متدرب لجميع الفئات المعنية بتطبيق القانون (القضاة، والنيابة العامة، والشرطة، ومفتشي العمل، والملحقين العماليين، والدبلوماسيين، وموظفي لجان حماية الطفل، وموظفى مكاتب الشكاوى، والأخصائيين الاجتماعيين، وفريق التدخل السريع، ومأموري الضبط القضائي التابعين لوزارة التضامن الاجتماعي، وأطباء الطوارئ التابعين لوزارة الصحة، والرائدات الاجتماعيات، ومنظمات المجتمع المدني، وموظفي وزارة الطيران المدني، والعاملين في مجال الإعلام).

- أُدرجت جريمة الاتجار بالبشر ضمن موضوعات التدريب لأعضاء النيابة العامة، وإعداد دليل إرشادي موجز لأعضاء النيابة العامة بشأن التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر.

- نظمت النيابة العامة في خلال الفترة من ٢٠١٩ حتى يونيو ٢٠٢٣ عن طريق معهد البحوث الجنائية والتدريب بالنيابة العامة منفردًا أو بالتنسيق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدد (٢٩) دورة تدريبية متخصصة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية لعدد (٥٧٧) بالنيابة العامة.

الاجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها بما في ذلك المراهقات

- يتولى المجلس تنفيذ العديد من البرامج لتمكين الفتيات في الأسرة المصرية وحمايتها منها : (أ) حملات التوعية احميها من الختان التي تطلقها اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الاناث دوريا على مدار العام تزامنا مع كل من اليوم العاملي والوطني للقضاء على ختان الاناث "شهر بدور". و(ب) المبادرة الوطنية "دوي" وتهدف إلى تشجيع الفتيات للتعبير عن أنفسهن بحرية وايصال أفكارهن للأسرة والمجتمع، وذلك بما يساهم في تمكينهن وتطوير قدراتهن على اتخاذ القرارات المستقبلية، وصلت المبادرة لمعظم محافظات الجمهورية لاسيما المحافظات المشكولة بالمبادرة الرئاسية حياة كريمة، وحققت منذ اطلاقها عام ٢٠١٩ الى العام ٢٠٢٣ وصول الى ما يقرب الى ٥٠٠ ألف فتى وفتاة وولي أمر وأفراد المجتمع على الأرض من خلال أنشطة مجتمعية (دوائر حكي، حوار أجيال، تعلم رقمي، معسكرات دوّي، نوادي المشاهدة، ومسرح تفاعلي مجتمعي)؛ كما وصلت الى ما يزيد عن ٦٠ مليون على منصتها الرقمية١٨ . و(جـ) المبادرة الوطنية "نورة" والتي تهدف إلى امداد الفتيات بأصول اجتماعية وصحية واقتصادية من أجل تحقيق إمكاناتهن الكاملة داخل أسرهن ومجتمعاتهن. وتركز المبادرة على الفتيات من سن ١٠ الى ١٤ عام من اللائي تخلفن عن الركب بسبب التعليم والخدمات المحدودة في مجال الصحة الإنجابية، والمخاطر العالية للممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال؛ وذلك من خلال جلسات توعية متتالية للفتيات يتم إدارتها من خلال مدربات وميسرات تم تأهيلهن على دليل "نورة" التدريبي الذي أعده المجلس بالشراكة مع الأمم المتحدة للسكان ... تُنفذ المبادرة كمرحلة أولى في ٢٠ قرية من قرى حياة كريمة بمحافظتي أسيوط وسوهاج، انضمت إليها ٧٢٨٣ فتاة شاركن بالجلسات التوعوية، ٧٤ مدربة على المستوى المركزي، ٤٥٦ ميسرة بالمحافظتين.

- تعزيز الإطار المؤسسي وخطاب ديني مستنير للقضاء على ختان الاناث من خلال إقامة ورش عمل استهدفت ١,٩٤١ من القادة الدينيين من الأوقاف والكنيسة بمحافظات المبادرة الرئاسية حياة كريمة للتعرف على مدى التطور المعرفي للقيادات الدينية في تناول قضية ختان الاناث بعد عامين من العمل مع المجلس.

- أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة المبادرة الوطنية لتمكين الطفل المصري، وذلك من أجل التصدي لظواهر العنف والتنمر والسلوكيات الخاطئة، وخلق بيئة مدرسية آمنة وداعمة للأطفال، وتعزيز الدمج

[١٨] http://www.dawwie.net

وقبول الآخر، كما يهدف البرنامج إلى بناء قدرات أعضاء هيئه التدريس والأخصائيين الاجتماعيين في مجال تعزيز السلوكيات الإيجابية للأطفال، وتوعيه أولياء الأمور في مجال التربية الإيجابية.

- أطلقت وزارة العمل الخطة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، حيث يستفيد منها الأطفال دون سن الـ ١٨ عامًا سواء كانوا ضحايا عمل الأطفال أو معرضون لخطر الانخراط فيه وأسرهم. كما قامت الوزارة بالعمل على تحديث ومراجعة كافة القوانين والقرارات بما يتلاءم مع المعايير الدولية ذات الصلة، حيث انتهت من تعديل القرار الخاص بقائمة الأعمال والمهن الخطرة المحظور تشغيل وتدريب الأطفال بها حتى سن ثماني عشرة سنة، ويتضمن القرار تحديد نظام تشغيل وتدريب الأطفال، والظروف والأحوال التي يتم فيها التشغيل، وكذلك الأعمال والمهن والصناعات التي يحظر تشغيلهم فيها وفقًا لمراحل السن المختلفة. وتم تنفيذ مشروع "الإسراع بالقضاء على عمل الأطفال في سلاسل توريد القطن" في عدد من المحافظات، وذلك ضمن الخطة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال (٢٠١٨-٢٠٢٣). وانخفض معدل عمالة الأطفال من سن (٥إلى ١٧ سنة) ليصل إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠٢١ مقابل ٧٪ في عام ٢٠١٤.

- قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع عدد من الوزارات والجمعيات الأهلية بتنفيذ مشروع "النهج التصالحي لعدالة الأطفال: النماذج المجتمعية-التربوية لإعادة الإدماج والتدابير البديلة للاحتجاز"، ويعمل المشروع على تقديم خدمات متكاملة لرعاية الأطفال المعرضين للخطر. كما أطلقت الوزارة المراجعة الاستراتيجية "نحو عدالة صديقة للطفل في مصر.. تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأطفال"، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وعدد من المنظمات الدولية.

- أطلقت وزارة الصحة مبادرة "الألف يوم الذهبية" لتنمية الأسرة المصرية"، حيث تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بأهمية وأساليب الرعاية المثلى للطفولة المبكرة من أجل تحسين نتائج الرعاية الصحية، وتحسين الخصائص السكانية، ومواجهة التقاليد والسلوكيات المجتمعية غير الملائمة مثل الزواج المبكر والحمل المتعاقب وكذلك زواج الأقارب فضلا عن تقديم مشورة ما بعد الزواج من اجل تزويد الشباب المقبلين على الزواج بالمهارات اللازمة للحفاظ على سلامة الزواج وبناء أسرة قوية.

- ينفذ المجلس القومي للمرأة العديد من الأنشطة التوعوية التي تستهدف المرأة والأسرة المصرية ويشارك بها الأطفال مثل الأمسيات الثقافية ودوائر الحكي والمعسكرات العائلية للتنشئة المتوازنة، وأعد المجلس دليل ارشادي عن التنشئة المتوازنة بين الأمومة والأبوة يتضمن موضوعات توعوية حول حقوق الطفل في الرعاية والتنشئة في أسرة متوازنة تراعي المساواة بين الجنسين في التربية.

البعد السادس : الحفاظ على البيئة وحمايتها واصلاحها

الاجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لدمج منظور المساواة بين الجنسين والشواغل ذات الصلة في السياسات البيئية بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من تدهور الأراضي

- تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية (٢٠٢٣ / ٢٠٣٠)، وتتضمن ٧ محاور، وهي (ضمان الحقوق الإنجابية، والاستثمار في الطاقة البشرية، وتدعيم دور المرأة، والتعليم والتعلم، والاتصال والإعلام من أجل التنمية، والسكان والبيئة "التغيرات المناخية وديناميكية السكان"، وحوكمة الملف السكاني)، وتستهدف تحقيق التوازن بين السكان والتنمية من خلال تعزيز الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والاستثمار في الشباب، وتحسين فرص التعليم، ورفع الوعي بالقضايا السكانية، فضلاً عن تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين.

- لحماية المرأة من التغيرات المناخية أعدت مصر رؤيتها الدولية للمرأة والبيئة وتغير المناخ في إطار استضافة مصر لمؤتمر المناخ COP.27، كما تم إطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بالمحافظات متضمنة محور للمرأة، ومبادرة عن المرأة الأفريقية والتكيف مع تغيير المناخ AWCAP لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء الأفريقية في مجال حماية المرأة من تغيرات المناخ .

الاجراءات التي اتخذتها دولة في السنوات الخمس الماضية لدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث و بناء القدرة على التكيف البيئي والمناخي

- استعرض المجلس طرح مصر الدولي حول المرأة، البيئة وتغير المناخ: الانتقال البيئي العادل المراعي لاحتياجات المرأة مستقبل مستدام للجميع، وذلك خلال فعاليات الدورة ٦٦ للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة (CSW66) التي عقدت بنيويورك بشهر مارس ٢٠٢٢ وهي رؤية مصرية لها بعد عالمي لتستفيد منها المرأة في مختلف دول العالم خاصة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ويتضمن ٧ مجالات للعمل على التنفيذ. ومنذ اطلاقه عُقد ١٦ اجتماعاً على نطاق دولي لتعزيز العمل في هذا الإطار .

- قامت فروع المجلس بالمحافظات بعقد ندوات توعية حول التغيرات المناخية والتوعية البيئية استهدفت ٦٤٨,٥٢٢ سيدة.

- عقد أنشطة تحضيرية وبالجلسات الحية بفعاليات مؤتمر المناخ27 COP، وتم اطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بالمحافظات متضمنة محور للمرأة، شراكة مع مؤسسة شباب القادة في إطلاق برنامج "قادة المناخ" لدعم الأفكار والمشروعات الناشئة، إطلاق حملة توعوية مع طالبات وطلبة الجامعات المصرية تحت عنوان "WE'RE TOGETHER" استهدفت التوعية بالهدف الخامس والهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، حملة اعلامية بعنوان بسيطة بس فتفرق على الخريطة حول الاستدامة البيئية وتغير المناخ شملت رسائل حول دور المرأة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد الاستهلاك، تجهيز جناح خاص بالمجلس بالمنطقة الخضراء لعرض منتجات صديقة للبيئة لـ ٤٤ سيدة مصرية من جميع محافظات الجمهورية، ومنتجات وحدات التدريب الإنتاجي للمجلس، كما تم تجهيز جناح لمكتب شكاوى المرأة لاستقبال شكاوى السيدات المشاركات بالمؤتمر.

- تنظيم اليوم الرئاسي للمرأة Gender Day والذي شهد إطلاق مبادرة عن المرأة الأفريقية والتكيف مع تغير المناخ AWCAP لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء الأفريقية في مجال حماية المرأة من تغيرات المناخ. ومن أهدافها العامة: (١) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء الأفريقية من خلال إقامة رابطة تضم رؤساء الآليات المعنية بشئون المرأة / وزيرات ووزراء البيئة المعنيين. (٢) تعزيز الهياكل والأطر القائمة من خلال تعزيز انتاج المعرفة وتوفير تكنولوجيا المعلومات في مجال المناخ وجمع البيانات والبحث وتبادل الخبرات. (٣) تعزيز الالتزامات بالاستثمار في المرأة من خلال زيادة برامج بناء القدرات لدعم المرأة في مختلف المستويات بدءًا من التعليم إلى سوق العمل ودعم صاحبات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. (٤) تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية المراعية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

- فيما تمت المشاركة فيما يقرب من ١٢ جلسة جانبية و٢٣ اجتماع خلال قمة المناخ: سبل عيش المرأة في إطار الانتقال العادل للاقتصاد الأخضر / المرأة وتغيير تمويل المناخ/ واقع المرأة الأفريقية في تغيير المناخ/ كوفيد ١٩ وتغيير المناخ/ المساواة بين الجنسين: الحصول على التمويل الأخضر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة/ المساواة بين الجنسين في مسرع العمل المناخي/ تسريع التمويل المناخي المراعي لاحتياجات المرأة / حوار حول المناخ: صوت القيادات النسائية في المجتمع المدني/ دور القطاع الخاص: المرأة وتغير المناخ/ جلسة ذوي الهمم والتغيرات المناخية/ دور المرأة والشباب في مواجهة تداعيات تغير المناخ/ السعي نحو توسيع نطاق توظيف النساء في الاقتصاد الأخضر والأزرق في المنطقة العربية / إزالة الكربون من قطاع الشحن البحري ضمن فعاليات يوم إزالة الكربون .

- مشاركة لجنة الصحة والسكان بالمجلس القومي للمرأة في حملة بعنوان " أثر التغيرات المناخية على المرأة الحامل والمرضعات" والمقام تحت رعاية الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية ومعهد التغذية وبمشاركة من المجلس القومي واليونسيف وبرنامج الغذاء العالمي وذلك خلال شهر سبتمبر وأكتوبر بمحافظات " الإسكندرية / البحيرة / قنا /الأقصر /المنيا / الغربية /أسيوط /البحر الأحمر / اسوان" وذلك تزامنا مع الاحتفال بالأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية.

- إقامة مخيمات بيئية بهدف نشر ثقافة الاستثمار البيئي والمشاريع الصغيرة من خلال مجمع بيئي متنقل والتدريب على نماذج تطبيقية لمعظم الأنشطة البيئية [مثل: وحدات فصل القمامة من المنبع –اعادة تدوير المخلفات– استخدامات الطاقة الشمسية –الوقود الحيوي – الزراعة بدون تربة باستخدام المحاليل المغذية والأسماك – اعادة استخدام كاوتش السيارات المستعملة وبراميل الزيوت] ... حيث تم تنفيذ (٧)مخيمات بمحافظات [الشرقية– سوهاج– اسيوط– المنيا – الفيوم – كفر الشيخ – البحيرة]، استفاد منها (٢٠٤٣) من النساء والأطفال والرائدات الريفيات والجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة والمسئولين المعنيين بتنفيذ أفكار مبتكرة لتمكين المرأة اقتصاديا.
- تنفيذ حملة التوعية البيئية وتدوير المخلفات على مستوى (١٢٤) حي بمحافظة الجيزة. {٥٣٢,٨٤٧ مستفيدة}.

وجود آلية وطنية للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- المجلس القومي للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة، منشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ ويتبع رئيس الجمهورية وفي عام ٢٠١٨ تم اصدار قانون تنظيم عمل المجلس القومي للمرأة رقم ٣٠.
- نص الدستور في المادة ٢١٤ منه على استقلالية المجلس القومي للمرأة، وان يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة به باختصاصات عمل المجلس فى مجال حماية وتمكين المرأة المصرية وبمجال عمله.
- يتكون المجلس من ثلاثين عضوا من بين الشخصيات العامة وذوي الخبرة في شئون المرأة والنشاط الاجتماعي وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويصدر بتشكيل المجلس قرار رئيس الجمهورية ،ويختار المجلس في أول اجتماع له رئيسا للمجلس.
- المجلس القومي للمرأة مؤسسة وطنية هدفها مصلحة المرأة خاصة والمجتمع بصفة عامة، ويساهم باقتراح السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية من خلال عدة أنشطة منها المشاركة الفعالة في المؤتمرات، المنتديات، الندوات، وأيضا من خلال إعداد الدراسات وأوراق العمل ورفعها إلى المؤسسات الدستورية المعنية. كذلك هو شريك في وضع وإبداء الرأي في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وبناء على ذلك فهو شريك في الاتي:

بيان	القرار
اللجنة الوطنية التنظيمية للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية في محافظات الجمهورية	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٣٨ لعام ٢٠٢٢
اللجنة الوزارية للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية	تم التشكيل أغسطس ٢٠٢١
المجلس القومي للأجور (يختص بوضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي)	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٥٩ لسنة ٢٠٢٠ بإعادة تشكيل المجلس القومي للأجور واختصاصاته [ضم التشكيل رئيسة المجلس القومي للمرأة].
اللجنة الوزارية لدراسة المقابل المادي والحد الأدنى لمرتبات العمال بالمشروعات القومية حيال توقفهم عن العمل بسبب الاجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا.	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٠٢٠
لجنة العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد	تم التشكيل عام ٢٠٢٠
اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان (تختص بوضع استراتيجية وطنية لحقوق الانسان وخطط العمل لتنفيذها ومتابعتها).	قرار رئيس مجلس الوزراء ٢٣٩٦ لسنة ٢٠١٨
اللجنة الوطنية التنسيقية لمنع الهجرة غير الشرعية ومكافحة الاتجار بالبشر	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٧

المجلس القومي لحقوق الانسان	المشـــاركة في إطـــلاق الإســـتراتيجية الوطنيـــة لحقـــوق الانسان
وزارة القوى العاملة	المشـاركة في وضـع الخطـة الوطنيـة للمسـاواة بـين الجنسـين في مجال العمل.
لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW	فـوز الـدكتورة مـايا مرسـي رئيسـة المجلـس القـومي للمـرأة وممثلـة عـن جمهوريـة مصـر العربيـة بعضـوية اللجنـة للفـترة ٢٠٢٣-٢٠٢٦، عقـب حصـولها علـى ١٢٦ صـوت بالانتخابات التي أجريت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.
اللجنة العليا لتنمية المناطق المخصصة للسكن بديل العشوائيات	قرار وزير التنمية المحلية رقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٣
اللجنـة التشـريعية لـوزارة القـوى العاملـة لإعـداد مشـروع قـانون العمالـة المنزلية.	قـــرار وزاري رقـــم (٣٤٢) لســـنة ٢٠٢٣ لإعـــداد مشروع قانون العمالة المنزلية.

عضوية رئيس الآلية الوطنية المعنية بالمرأة في العملية المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- رئيسة المجلس القومى للمرأة عضو فى العملية المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:
- تعد استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠ وثيقة عمل لجميع الجهات والهيئات واجهزة الدولة.
- ركـزت الاسـتراتيجية علـي جميـع اهـداف التنميـة المسـتدامة ٢٠٣٠ ولم يقتصـر تركيزهـا علـى الهـدف الخـامس فقـط المعـنى بالمـرأة، وتضـمنت اربـع محـاور رئيسـية هـي المحـور الاجتمـاعي والاقتصـادي والسياسـي والحمايـة ، بالإضـافة الي وجـود التشـريعات وتغـير الثقافـة المجتمعية السلبية السائدة والخروج بالبيانات الوطنية الموثقة من اجهزة الدولة المعنية لاعتمادها علي المستوي الدولي.
- تتبـني وزارة التخطـيط اسـتراتيجية تمكـين المـرأة ٢٠٣٠ كاملـة ١٩ ومرصـد المـرأة المصـرية لتكـون جـزء مـن اسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة ٢٠٣٠ كما تحرص علي التأكد علي ان تكون استراتيجية تمكين المرأة ضمن القراءة المستجدة لرؤية مصر ٢٠٣٠.

وجود آليات رسمية قائمة لمختلف الجهات المعنية المشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الجهات المشاركة رسمياً في آليات التنسيق الوطنية للمساهمة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين مثل :

- منظمات المجتمع المدني
- المنظمات المعنية بحقوق المرأة
- الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث
- المؤسسات الدينية.
- تم تشكيل لجنة وطنية تضم كل الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بالمرأة ويمثل بعض هذه الوزارات مديرى وحدات تكافؤ الفرص .

[١٩] الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠(ncw.gov.eg)

- القطاع الخاص
- منظومة الأمم المتحدة

تم إنشاء لجنة خاصة بالمنظمات غير الحكومية و منتدى المجتمع المدنى فى المجلس القومى للمرأة الذى يضم أكثر من ٥٢ جمعية ومؤسسة ويشارك فيه أكثر من ١٥٠ شخص فى اجتماعاته وذلك تأكيداً على أن المجتمع المدنى شريك أساسى فى قضايا المرأة.

آليات لضمان مشاركة النساء والفتيات من المجموعات المهمشة وإبراز مخاوفهن في هذه العمليات

تشارك قاعدة عريضة من النساء والفتيات على المستوى المركزي والمحلي في كافة السياسات والجهود المتعلقة بالنهوض بالمرأة وكذلك عمليات الرصد والمتابعة والتقييم من خلال الآليات التالية:

- تحت مظلة المجلس القومي للمرأة
- لجنة المرأة ذات الإعاقة
- وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات لتمثيل المرأة العاملة
- عقد لقاءات دورية على المستوى المحلي للتوعية باستراتيجية النهوض بالمرأة ٢٠٣٠، والتعريف بدور الجهات التنفيذية.

كيفية مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني

قام المجلس القومي للمرأة بإعداد التقرير على أساس تشاركي من خلال لجنة تم تشكيلها تضم في عضويتها عدد من الخبراء المتخصصين في مختلف مجالات النهوض بالمرأة ومنهم:

- خبراء متخصصون في المجالات المختلفة.
- ممثلو الوزارات والجهات الحكومية المعنية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبعض المجالس القومية المتخصصة مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للسكان، والمجلس القومي لحقوق الإنسان،
- ممثلو مراكز الأبحاث والدراسات.
- ممثلو العديد من منظمات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات وأحزاب سياسية ... الخ

حرص المجلس على مراجعة الجهات الوطنية المعنية والتنسيق والتواصل معها ومع مؤسسات المجتمع المدنى للحصول على البيانات اللازمة والتشاور معها واستطلاع رأيهم بشأن أية موضوعات أو ملاحظات تتعلق بالتقرير لأخذها في الاعتبار.

ادراج كلاً من المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كأولوية رئيسية في الخطة/الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتم ادراج المساواة بين الجنسين كأولوية رئيسية فى الخطة الاستراتيجية الوطنية من خلال :-

- تبني واطلاق السيد رئيس الجمهورية في مارس ٢٠١٧" الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ لتكون بمثابة منهاج عمل لجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة في كافة مناحي الحياة: تم اعداد الاستراتيجية اتساقا مع رؤية مصر ٢٠٣٠

- تتضمن استراتيجية المرأة المصرية ٢٠٣٠ أربعة محاور هي: محور التمكين السياسي، محور التمكين الاقتصادي، محور التمكين الاجتماعي، محور الحماية، إلى جانب التدخلات الثقافية والتشريعية .
- كما تسعى الإستراتيجية إلى الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية خاصة المرأة المعيلة والمسنة والمعاقة، باعتبارهن الفئات الأولى بالرعاية عند وضع الخطط التنموية من أجل توفير الحماية الكاملة لهن، والاستفادة الكاملة من الطاقات والموارد البشرية والمادية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص كما نص دستور مصر ٢٠١٤.
- وتعد مصر هي الدولة الأولي التى قامت بتوطين الأهداف الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة المجتمع بأسره وضمان عدم تخلف أحد عن الركب

وصف خطة العمل والجدول الزمني اللذين اتبعتهما الدولة لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، أو توصيات الاستعراض الدوري الشامل أو آليات أخرى لحقوق الانسان تابعة للامم المتحدة وتعالج عدم المساواة بين الجنسين/التمييز ضد المرأة.

قدمت جمهورية مصر العربية التقرير الدوري الثامن إلى العاشر المجمع لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في فبراير ٢٠٢٠ ، تم إعداد هذا التقرير بالمنهجية الآتية:

١. تبني خطة عمل تتضمن تحديد أسلوب جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات، ووضع إطار زمني مُحدد؛
٢. عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية التشاورية بين الجهات المعنية؛
٣. إجراء الدراسات ذات الصلة والتنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المراسلات الرسمية والاتصالات المباشرة؛
٤. تشكيل فرق عمل للقيام بتحليل وتصنيف المعلومات والبيانات والإحصاءات لإعداد صياغة التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية للجنة الأمم المتحدة المعنية.

ويأتي التقرير الماثل نتاجاً لمشاورات مكثفة مع مختلف الأطراف الوطنية ذات المصلحة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وعدد من الشخصيات العامة، وفق منهج تشاركي جامع، من خلال تنسيق بين الوزارات المعنية والمجالس القومية المتخصصة (المجلس القومي للأمومة والطفولة، المجلس القومي لحقوق الإنسان، المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأشخاص ذوى الإعاقة) ومراكز المعلومات والبحوث والدراسات (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلس القومي للسكان، المجلس الأعلى للجامعات) ومنظمات المجتمع المدني.

كما قدمت جمهورية مصر العربية تقرير الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان إلى اللجنة في نوفمبر ٢٠١٩ ، وتم عرضه على اللجنة بحضور الوفد المصري في ٢٠٢٠ ، يأتي هذا التقرير نتاجاً لمشاورات مكثفة مع مختلف الأطراف – الوطنية ذات المصلحة، وخاصة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، بجانب عدد من الشخصيات العامة، وفق منهج تشاركي جامع. وتم منذ الجولة الثانية اتخاذ عدة إجراءات لمتابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة، ومنها:

٢- تعميم التوصيات على كافة الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٣- إجراء سلسلة اجتماعات ومشاورات حكومية وكذلك مع الأطراف الوطنية ذات المصلحة لمتابعة تنفيذ التوصيات
٤- تقديم تقرير نص المدة الطوعي في مارس ٢٠١٨ واستكمال الجهود لحين انتهاء التقرير الحالي.

تشكل مسألة جمع وتحليل البيانات وتصنيفها حسب النوع الاجتماعي جزءاً رئيسياً في النشاطات المتعلقة بالسياسات، حيث يحتاج إليها المخططون وواضعو السياسات لتقييم الاتجاهات ووضع الإستراتيجيات والبرامج التي تراعي النوع الاجتماعي وأيضاً تمكنهم من مراقبة وتقييم السياسات والبرامج في ضوء الأهداف الوطنية والأهداف الألفية .

تعد مصر من أكبر الدول العربية التي قامت بتجميع أكبر عدد من مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمصنفة حسب الجنسين في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة حيث وصلت النسبة إلى ١٧ % .

١) إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصصة

- يتم اصدار بيانات دورية عن وضع المرأة والرجل من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وهو الجهاز الرسمي للإحصاء في مصر.
- إعداد دراسة حول العنف ضد المرأة ذات الإعاقة (٢٠٢٠) بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر هذا البحث الأول من نوعه في المنطقة العربية. شملت عينة الدراسة النساء الفقيرات البالغات من العمر ١٨ عاما فاكثر اللاتي يعانين من إعاقات حركية أو سمعية أو بصرية أو متعددة والمستفيدات من برنامج كرامة (الحاصلات علي دعم الضمان الاجتماعي) وقد غطى المسح جميع المحافظات باستثناء محافظات الحدود وبلغت عينة المسح ٦٠٠٠ امرأة مؤهلة .

٢) تحسين مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات بيانات الجنسين

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهاز الرسمي للإحصاء في مصر يقوم بجمع ومعالجة وتحليل ونشر كل البيانات الاحصائية والتعداد السكاني.
- أطلق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المرصد الإحصائي المصري "بيانات مصر" والذي يهدف إلى رصد الواقع الإحصائي المصري الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلال الإحصاءات التي يصدرها الجهاز وكذا البيانات الواردة من الوزارات. ذلك فضلا عن الإصدارات والنشرات التي يطلقها الجهاز بشكل سنوي، أو نصف سنوي، أو ربع سنوي، أو إصدارات شهرية وذلك وفقا لخطة سنوية يتبعها الجهاز من أجل اصدار وإتاحة البيانات. ويعمل الجهاز حاليا على إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات وذلك لوضع خطط للتطوير على المدى المتوسط ٣-٥ سنوات تتضمن مبادرات لسد فجوة البيانات ومنها المؤشرات الخاصة بالنوع.
- في إطار تطوير الحكومة المصرية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، تم إجراء مراجعة وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر ٢٠٢٢ ، ويتناول تقرير المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي ٢٠ بعد ذلك ثلاثة مكونات رئيسية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر: خلق بيئة تمكن من جمع البيانات، وتحسين إنتاج البيانات، وتعزيز إمكانية الوصول إليها واستخدامها. من المتصور أن تساعد نتائج التقرير في تحديد أولويات الحكومة المستمر وإنتاج بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة لكل من النساء والرجال والفتيات والفتيان، مما يتيح قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مناسب، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ، تم إعداد هذا التقرير من خلال شراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، والمجلس القومي للمرأة ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، والشراكة الإحصائية من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين "باريس ٢١."

[٢٠] المراجعة الوطنية لاحصاءات النوع الاجتماعي في مصر (ncw.gov.eg)

- في إطار التعاون مع المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) ساهم مشروع زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة في تعزيز القدرات المؤسسية والفنية للعاملين بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة مما رصد المرأة المصرية والجهات الحكومية ذات الصلة حول كيفية دعم وإنتاج ونشر الإحصاءات والبيانات المصنفة التي تراعي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتكافؤ الفرص مما يتيح تحليل واكتشاف الفجوات بين الجنسين وتعزيز السياسات التي تراعي احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص ونجح المشروع في تعزيز المعرفة المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال إنتاج أوراق سياسات تركز على قضايا المرأة (٢٠٢٣).

٣) تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن إحصاءات الجنسين

مرصد المرأة المصرية www.enow.gov.eg

منذ إطلاق المرصد عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٣:

- وصل عدد المؤشرات على المرصد ٢٥٠ مؤشر.
- أجرى المرصد (١٠) مسوح تليفونية، وأصدر عدد ٢٥ إنفوجراف حول الموضوعات المختلفة وتحليلها، والخروج ببعض التوصيات المتعلقة بكل موضوع.
- يضم المرصد ٣٤ تقرير وورقة سياسات تناولت الموضوعات التالية: أثر التغيرات المناخية على المرأة المصرية / أخلاقيات الخدمات الصحية في مصر والمرأة / نحو منظومة أخلاقية للنظام التعليمي / استخدام البيانات الادارية لإنتاج مؤشرات مصنفة حسب الجنس/ دعم تمكين المرأة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي/ نحو حياة كريمة للسيدات كبار السن في مصر/ استخدام البيانات الضخمة في توفير مؤشرات حول تمكين المرأة/ الممكنات الاقتصادية للمرأة الريفية/ العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومشاركة الإناث بسوق العمل/ المرأة المصرية من الإنجاب للإنتاج/ المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر / تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة/ تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المدرجة في القطاع المصرفي/ تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المدرجة في شركات قطاع الاعمال.
- كما تم اصدار ٣ كبسولات سياسات.
- أطلق المرصد بالتعاون مع البنك المركزي والبنك الدولي والمركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" دراسة حول "الأعراف الاجتماعية ومشاركة المرأة في قوة العمل في مصر" والتي يهتم بها المجلس لمواجهة القيم السلبية التي ترسخ التمييز ضد المرأة، من خلال رسم برامج وتدخلات ناجحة تسهم في تمكين المرأة المصرية.
- إطلاق تقرير المراجعة النصفية لمؤشرات متابعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية والذي رصد تقدم في ٢٤ مؤشر وثبات في ٩ مؤشرات وتحدي في ٤ مؤشرات.
- نفذ المجلس بالتنسيق مع المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" عدد (٦) دورات تدريبية استفاد منها ٣٣ مشارك/ة من موظفي الأمانة العامة بالمجلس وممثلي الوزارات لتعزيز القدرات في مجال توفير البيانات المصنفة حسب أدوار النساء والرجال، وتحليلها وإعداد أوراق السياسيات، وكيفية استخدام برامج وتطبيقات الحاسب.
- تم تطوير مؤشر مركب لقياس قيم المصريين نحو المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتنفيذ مسح على عينة ممثلة للجمهورية حجمها ٦٦٠٠ مصري ومصرية واستخدام البيانات لحساب المؤشر

- اعـداد أوراق سياسـات تشـمل أعمـال الرعايـة غـير مدفوعـة الأجـر وأثرهـا علـى المشـاركة الاقتصـادية للمـرأة في مجـال رعايـة المسـنين ورعاية الأطفال ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والمرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والثورة الصناعية الرابعة.
- نشر ورقة سياسات حول تمكين المرأة المصرية ما بعد جائحة كوفيد ١٩.
- التعـاون مـع الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة والجامعـة الأمريكيـة في القـاهرة في إطـلاق التقريـر السـنوي الخـاص بمرصـد المـرأة المصـرية في مجـالس الإدارات لعام ٢٠٢٠.
- استطلاع رأي حول أثر كوفيد-١٩ على المرأة المصرية.

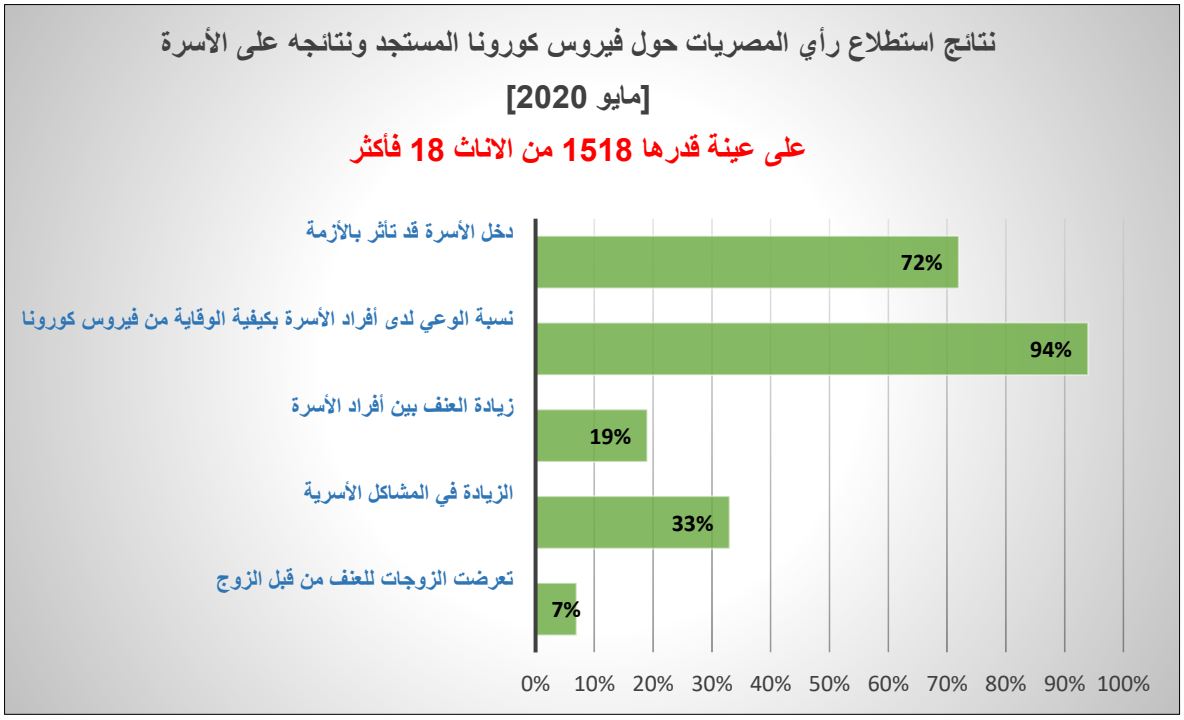

في ضوء توجيهات القيادة السياسية والتي تأتي كل عام من خلال احتفالية المرأة المصرية والتي تأتي برعاية رئاسية مباشرة، تعمل الدولة على تحقيق المزيد من التقدم في ملف المرأة وتحت مظلة الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وأهداف التنمية المستدامة وكذا المبادئ التوجيهية لمنهاج عمل بيجين.

وفي الاحتفالية الأخيرة التي أقيمت في مارس ٢٠٢٤ واستكمالًا لمسيرة دعم المرأة المصرية ، وضع الرئيس الجهات التنفيذية أمام عدد من التوجيهات يجب العمل عليها في المرحلة القادمة ، كالتالي:

- مراجعة وتطبيق أسس المساواة بين الجنسين في الاستفادة من الخدمات المصرفية دون تمييز.
- تنمية اقتصاد الرعاية باعتباره مجالًا متاحًا لعمل المرأة إذ يوفر فرص عمل جديدة لها ويسمح بتحقيق التوازن بين دورها الإنتاجي ودورها الاجتماعي
- تشجيع الاقتصاد الرقمي باعتباره يشكل قيمة مضافة في الاقتصاد القومي ويستوعب أنماطًا مختلفة من العمالة المعطلة ويتيح فرصة للإدراك المهني وتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية بفاعلية بموجب ما يتيحه من فرص للعمل المرن الذي يساعد على تحقيق التوازن بين العمل والأسرة.
- توفير التمويل للمرأة بأقل الشروط والضمانات لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوعية المالية ببرامج الشمول المالي للسيدات في المناطق الريفية والنائية وكذا توفير الدعم الفني للمرأة في مجال ريادة الأعمال والتوسع في توفير حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- التوسع في برامج التدريب التحويلي لرفع مهارات المرأة في الصناعات المطلوبة بسوق العمل وكذلك في المجالات التكنولوجية والرقمنة بما يزيد من فرص حصول المرأة على وظائف المستقبل.
- استحداث محور لتعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية في المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية لضمان بناء مجتمع متماسك وفعال.
- تكليف الحكومة والمجلس القومي للمرأة بإنشاء متحف المرأة المصرية لحفظ تراث المرأة المصرية وتوثيق تطور تمكين المرأة على مدى العصور القديمة والحديثة.

ويتكامل مع ما سبق رؤية المجلس القومي للمرأة في ملف اقتصاديات الرعاية ولتغيير الواقع يجب العمل علي بعض الجوانب الحاسمة مثل:

- تفكيك الافتراض الراسخ بأن أعمال الرعاية تخص النساء فقط من خلال تدابير مثل سياسات إجازة الأبوة وخدمات رعاية الأطفال والمسنين
- إعادة هيكلة اقتصاد الرعاية في الدول لتعزيز العمل الانتاجي للمرأة
- تعزيز ظروف العمل العادلة والاستثمار في البنية التحتية من خلال تعزيز مرافق رعاية الأطفال وخدمات رعاية المسنين عالية الجودة لتحرر وقت النساء للسماح لهن بممارسة مهنهن.
- تزويد المرأة بإمكانية الوصول إلى التعليم وبرامج تنمية المهارات لتمكينهن من ممارسة مهن خارج أدوار الرعاية التقليدية.
- الاستقلال المالي وزيادة الفرص في القوى العاملة الرسمية للمرأة

ملاحق التقرير

التشريعات والقوانين

القوانين الصادرة من عام ٢٠١٩ الى ٢٠٢٤

١. التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ بتعديل المادة ١٠٢ من الدستور والمتضمنة تخصيص ربع مقاعد مجلس النواب الى المرأة ، واكدت المواد التالية ((٨، ٩، ١٧، ١٩، ٧٤، ٨٠، ٨١، ٨٣، ١٨٠،١٨١، ٢١٤، ٢٤٤ المعدلة والمادة ٢٤٤ مكرر المضافة) على عدم التمييز بين الجنسين في كافة الحقوق والواجبات.

٢. القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون المجلس القومي للاشخاص ذوي الاعاقة.

٣. القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

٤. القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون ممارسة تنظيم العمل الاهلى.

٥. القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات لمواجهة المتهربين من دفع النفقة أو المتعنتين في سداد ديون النفقات

٦. القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠بتعديل بعض احكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وقانون مجلس النواب الصادر بقانون رقم ٤٦ لسنة٢٠١٤ والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ الهيئة الوطنية للانتخابات لتتماشى مع التعديلات الدستورية وذلك بتخصيص حصة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للمرأة بشكل دائم

٧. القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ والتى تنص المادة ١ من القانون على تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من المقاعد للمرأة كما قد عين رئيس الجمهورية ٢٠ سيدة لتصل نسبة تمثيل المرأة لتقارب ١٤٪

٨. قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية للضحية لتعزيز حماية البيانات الشخصية التى يتم تخزينها افتراضياً (اونلاين)

٩. القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

١٠. قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠بشأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب

١١. القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٢٠بتعديل بعض احكام قانون تنظيم بعض اوضاع واجراءات التقاضي في مسائل الاحوال الشخصية الصادرة بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ (تعديل المادة ٤٧" فيما يتعلق بمسائل الولاية على مال).

١٢. القانون رقم ١٧٧ بسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية وذلك بإضافة مادة جديدة (١١٣ مكرر) تنص على عدم الكشف عن بيانات المجني عليهم في جرائم التحرش والعنف وهتك العرض وافساد الاخلاق وكذلك المنصوص عليه في المادة ٩٦ من قانون الطفل

١٣. القانون رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات وذلك بإضافة مادة جديدة برقم ٣٠٩ مكرر ب والتي لأول مرة وضعت وصفا ونصوص لتجريم ومعاقبة التنمر.

١٤. قانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إنشاء صندوق دعم الاشخاص ذوي الإعاقة.

١٥. القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (تغليظ عقوبة ختان الاناث) وتضمنت التعديلات تعديل نص كل من المادتين (٢٤٢ مكرراً ، ٢٤٢ مكرراً "أ") والذي يعد تعديل وتغليظ عقوبة تشويه الأعضاء التناسلية ومعاقبة من يجرى ختانًا لأنثى على النحو المذكور في القانون والذي يغطى التعريف الدولي لتشوية الأعضاء التناسلية حيث حذفت أي إشارة الى استخدام المبرر الطبي ،وعقوبات أكثر صرامة إذا أدى الفعل الى عاهة مستديمة أو وفاة الضحية و عقوبات مستقلة للأطباء ومزوالي مهنة التمريض ، وغلق المنشأة التى اجرى فيها الختان، ومعاقبة كل من طلب

ختان انثى وتم ختانها بناء على طلبة ،وعقوبة كل من روج أو شجع أو دعا لارتكاب جريمة ختان الإناث وبذلك توسيع نطاق التأثيم ليشمل صور جديدة لتجريم كل أشكال التحريض أو التشجيع على ارتكاب الجريمة حتى لو لم يترتب على فعلة اثر.

١٦. القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والمتضمن إضافة مادة جديدة برقم (١٨٦ مكرر) بشأن (معاقبة كل من نشر وقائع جلسة محاكمة مخصصة لنظر دعوى جنائية دون تصريح من المحكمة)

١٧. القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن استبدال نصى المادتين (٣٠٦ مكرراً و٣٠٦ مكرر ب) بتغليظ العقوبة على جريمتى التعرض والتحرش واضافة ظروف مشددة تتناسب مع جسامة الفعل

١٨. القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنمية واستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية والذي يشجع على اتاحة مختلف الخدمات المالية للجميع الفئات وحماية حقوقهم

١٩. القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض احكام قانون الجنسية المصرية، لتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على حد سواء في إكساب الجنسية المصرية للأبناء على أن يحدد القانون شروط اكتساب الجنسية.

٢٠. القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات والمتضمن استبدال نصوص المواد (٣٠٦ مكرر(أ)، ٣٠٦ مكرر (ب) فقرة ثانية ، ٣٠٩ مكرر (ب) فقرة ثالثة) لتغليظ العقوبة بإضافة بعض الظروف المشددة لجرائم التعرض والتحرش الجنسي والتنمر

٢١. صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض احكام قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمتضمن استبدال نصوص المواد (٢٣، ٢٤، ١١٣، ١١٤) واضافة مادة جديدة برقم (٧٢ مكرر) إجراءات قيد المواليد والتبليغ عن مولود ببيانات غير صحيحة وإهمال مراقبة الطفل.

٢٢. صدر القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ بإصدار قانون رعاية حقوق المسنين

القرارات واللوائح الصادرة من عام ٢٠١٩ الى ٢٠٢٤

١. ٢٠١٩، أطلقت مصر برنامج ختم المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاعتراف بالأداء الجيد للمنظمات الخاصة والعامة وتحقيق نتائج تحويلية للمساواة بين الجنسين.

٢. أصدرت هيئة الرقابة المالية القرارين رقمى (١٢٣, ١٢٤) بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات وذلك لتمكين المرأة من شغل الوظائف العليا.

٣. قرار وزير التربية والتعليم رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢٠بشأن اعفاء المرأة المعيلة من مصروفات المدارس

٤. قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائى بمجالس ادارات اتحادات الشركات والجهات العامله فى مجال الأنشطة المالية غير المصرفية

٥. قرار هيئة الرقابة المالية ١٨٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن انشاء قاعدة بيانات لدى الشركات والجهات العاملة فى مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بالخدمات التى تقدمها لعملائها وذلك لإعداد تقارير ربع سنوية عن البيانات المصنفة حسب الجنس.

٦. قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٤ عام ٢٠٢٠ بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين فى الخدمات المالية غير المصرفية

٧. قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٥ عام ٢٠٢٠ بشأن تقديم حوافز للشركات والجهات المالية غير المصرفية التى تبلغ نسبة النساء المستفيدات من خدماتها ٢٥٪ او اكثر

٨. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٥٩ لسنة ٢٠٢٠ بإعادة تشكيل المجلس القومي للأجور المنشأ بالقرار رقم ٩٨٣ لسنة ٢٠٠٣ لتحديد اختصاصاته وتضمين عضويته المجلس القومي للمرأة

٩. الكتاب الدوري رقم ٧ لسنة ٢٠٢١ لهيئة الرقابة المالية بإصدار الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش الجنسي والعنف والمضايقات داخل بيئة عمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية .

١٠. قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام لائحة الموارد البشرية.

١١. صدر قرار وزير العمل رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن تحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها، على أنه لا يجوز تشغيل النساء في العمل تحت سطح الأرض وفى المناجم والمحاجر أيا كان نوعها، وكافة الأعمال المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار من باطن الأرض. مع عدم الإخلال بحقها في الالتحاق بأي وظيفة أو مهنة مراعاة لمبادئ تكافؤ الفرص، والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في العمل.

١٢. صدر قرار وزارة القوى العاملة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلا والمتضمن أنه يجوز تشغيل النساء الا بناء على طلبهن العمل أثناء فترات الليل فى أى منشأة أيا كان نوعها، على أن تتخذ بشأنهن التدابير اللازمة لتجنب المشاكل الصحية المرتبطة بالعمل، ويلتزم صاحب العمل بتوفير عمل نهارى بديل عن العمل الليلى للمرأة العاملة فى عدة حالات وهي: خلال فترة ١٦ أسبوعا على الأقل قبل وبعد الوضع منها ثمانية أسابيع على الأقل قبل التاريخ المرجح للوضع ، كما يلتزم صاحب العمل بتوفير وسائل نقل للعاملين أثناء فترات الليل وتوفير الانتقال الآمن للنساء العاملات، وتوفير الإسعافات الأولية بما فيها نقلهن عند الضرورة إلى أماكن تقديم العلاج اللازم، كما يلتزم بتوفير كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية.

١٣. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة٢٠٢١ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الاهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة٢٠١٩

١٤. قرار وزير النقل رقم ٢٣٧لسنة ٢٠٢١ بإصدار المدونة القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين فى مرافق ووسائل النقل ومنها ما يتعلق بمناهضة كافة اشكال التحرش والعنف والمضايقات في مرافق ووسائل النقل

١٥. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والذي يتضمن منح حوافز غير ضريبية للبرامج والمشاريع التي تعطي الأولوية لبعض القضايا، من بينها التمكين الاقتصادي لقضايا المرأة، وتخصيص نسبة تصل إلى ٤٠٪ من المشتريات الحكومية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

١٦. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٢٧ لسنة ٢٠٢١ بشأن الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف

١٧. قرار رئيس مجلس الوزراء ٢٤٣٧ لسنة٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

١٨. القرار الدوري للبنك المركزي بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ بتنظيم المعاملات ذات الصلة بالولاية على المال بهدف تسهيل العمل بشأن صرف النفقات المقررة للقصر للنساء الحاضنات.

١٩. اصدر البنك المركزي القرار الدورى في ١١ نوفمبر ٢٠٢١ بإلزام البنوك بتمثيل المرأة في مجالس الأدارة بواقع عضوتين على الأقل

٢٠. الكتاب الدوري للنيابة العامة رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن حق ذوي الشأن أن يتقدموا مباشرة إلى نيابة الأسرة المختصة بطلبات منازعات حيازة مسكن الزوجية والحضانة دون اشتراط سبق اللجوء إلى جهة الشرطة.

٢١. قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارة اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال التأمين وأنشطة التمويل غير المصرفي والذي ينص على تمثيل ما لا يقل عن ٢٥٪ أو امرأتين في مجالس إدارات الشركات والكيانات المالية غير المصرفية.

٢٢. قرار وزير العدل رقم ١٢١٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن اجراءات القيد في السجل الخاص بمواد الولاية على المال وفقا لأحكام قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ والخاص بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بإنشاء محاكم الاسرة وبموجب القرار تم انشاء سجل خاص في كل نيابة جزئية لقيد جميع الطلبات المتعلقة بالولاية والوصاية وغيرها..

٢٣. مأسسة قرارات اعلانات التعيينات لمجلس الدولة والنيابة العامة لتضم بشكل دائم الإعلان عن قبول طلبات من الاناث والذكور على حد سواء.

٢٤. صدر قرار وزارة الداخلية رقم ٢٢٤٠ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض احكام القرار الوزارى بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاحوال المدنية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بجعل سن استخراج بطاقة الرقم القومى من ١٥عاماً بدلاً من ١٦ عاماً وذلك ليتواءم القانون مع سن اهلية العمل وصلاحية استلام المستحقات الناشئة عن العمل والحد من المنازعات المتعلقة به فضلاً عن كونة بدء سريان المسئولية الجنائية فى ضوء احكام قانون الطفل.

٢٥. صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٤ لسنة ٢٠٢٣، بشأن تعيين عدد ٣٤ قاضية كدفعه جديدة من القاضيات في وظيفة رئيس من الفئة (ب) بالمحاكم الابتدائية والنيابة العامة.

٢٦. صدر القرار وزارة القوى العاملة رقم (٣٤٢) لسنة ٢٠٢٣ بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون العمالة المنزلية بعضوية المجلس القومى للمرأة للتصدى لهذة الفئة من العمالة وتقنين اوضاعها باعتبارة احد صور الاتجار بالبشر

٢٧. صدر القرار الجمهوري رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠٢٣، بشأن ترقيات بعض القاضيات بمجلس الدولة.

٢٨. صدر قرار النائب العام رقم ٥١٧ لسنة ٢٠٢٤ بتحديد اختصاصات مكتب حماية الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.